وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08 ماي 45 قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم : التاريخ و الآثار
التخصص : التاريخ العام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان:

مشكلة الديون و انعكاساتها على العلاقة الجزائرية الفرنسية 1800م -1830م

من إعداد الطالبة :
❖ بورنب سامية

إشراف الأستاذ :
* د. محمد شرقي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
صالح فركوس	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
محمد شرقي	مشرفا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
برمضان سعاد	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية :2014-2015

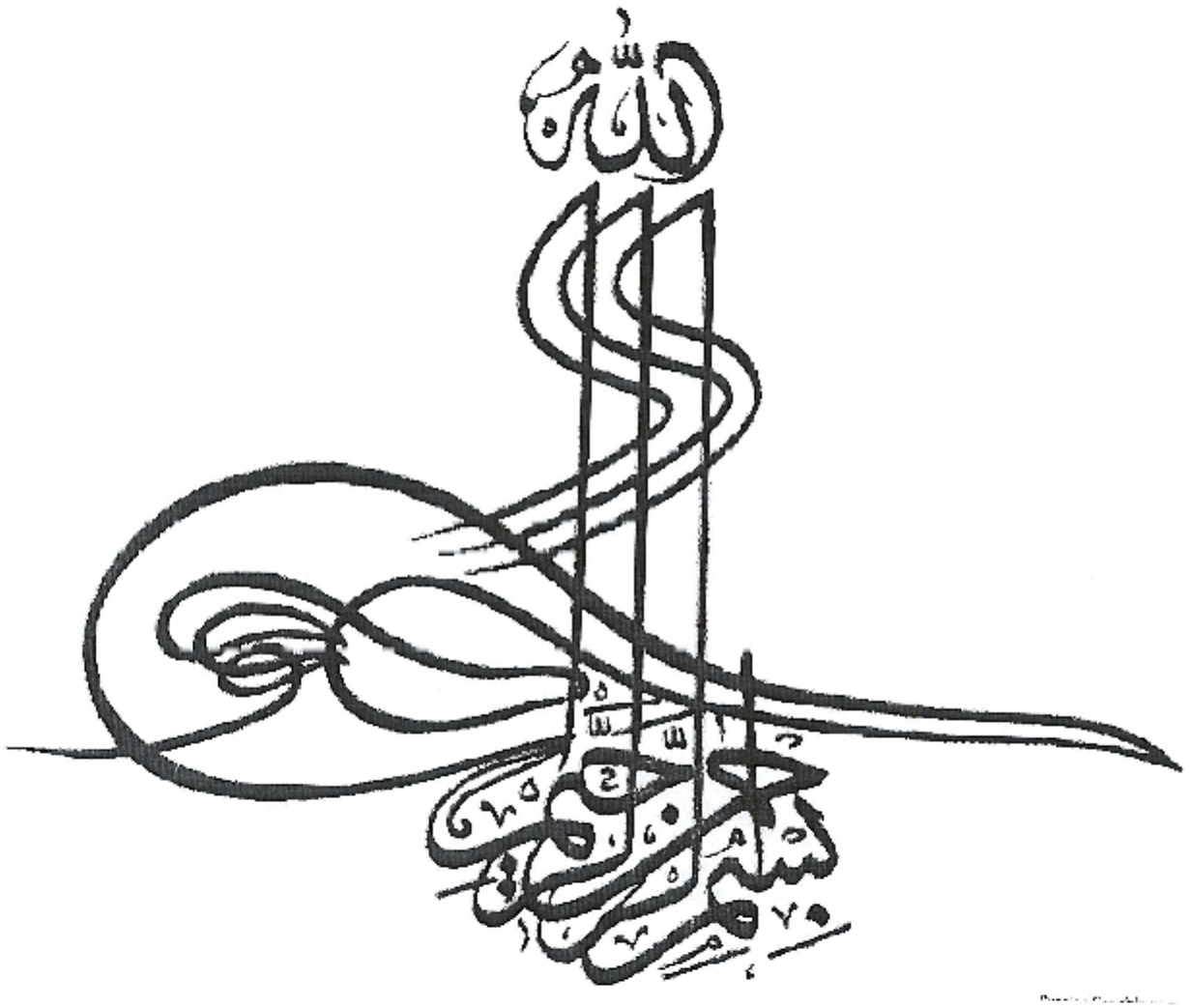
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم الحمد لك

قبل أن ترضى

والحمد لك حتى ترضى

والحمد لك إذا رضيت

والحمد لك بعد أن ترضى

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله الذي أحلنا محلة العلم و ملكنا عقال العقل

وزينا بنطق المنطق ونعوذ بالله من كر الفكر

وعكر الذهن وصلى الله على المبعوث بجوامع الكلام إلى أعقل

الأمم و على جميع أتباعه و سلم تسليما

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:" من لا يشكر الناس لم يشكر الله"

فكل الشكر و التقدير لأستاذي المشرف "محمد شرقي" الذي بصرني بنور بصيرته وصفاء فؤاده

،ووجهني توجيه الأب لابنه، و الأستاذ لطالبه فلم يبخل علي يوما

بنصائحه و توجيهاته.

كما لا ننسى من باب العرفان أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة قسم التاريخ

، و إلى كافة عمال مكتبة قالمة و عنابة و قسنطينة.

وإلى كل من علمنا حرفا في هذا الوجود ، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

"جزاهم الله خيرا"

وفي الأخير أتمنى أن أكون فخرا لهذا الوطن العزيز "الجزائر".

قائمة المختصرات :

نظرا لوجود تكرار مستمر لبعض المصطلحات الواردة في تهميش المذكرة فقد اختصرت الاحرف الأولى من فقط و هي :

المختصرات	المقصود بها
د – ت	دون تاريخ طبع
د – ن	دون نشر
د – م	دون مكان
ج	الجزء
ط	طبعة
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتالية
Op.cit	المرجع السابق
P	صفحة
pp	صفحات متتالية

المقدمة

خطوط التاريخ العريضة التي تشكل فواصل حاسمة في حياة المجتمع البشري تكتب بأيدي الشعوب و بمداد امتزج فيه العرق بالدم ، و تاريخ الجزائر مليء بمثل هذه الأحداث التي كان فيها الشعب الجزائري دور كبير في صنع تاريخه ،و من أبرز و أعقد القضايا التاريخية التي تشكل بداية الصراع الحقيقي مع فرنسا نجد موضوع "**مشكلة الديون و انعكاساتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية 1800م-1830م**" الذي يعكس خلفية العلاقة و تحولها من سلم إلى عداء ، استغلتها فرنسا لتتجاوز محنتها التي حلت بها و ذلك من اجل تحقيق أهدافها و نواياها الاستعمارية دون مراعاة واجب الصداقة الحقة ، فغلبت الأطماع و الاهداف قواعد و مبادئ الصديق و ذلك للوصول إلى السيطرة على الجزائر طمعا في خيراتها .

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يعد السبب الرئيسي في احتلال الجزائر ، و لذلك أردت تسليط الضوء على هذا الموضوع كمحاولة مني إبراز حيثيات المشكله و كيفية بداياتها و ظهورها إلى أن تحولت إلى مشكلة حقيقية بين الدولتين ، ثم إن الأمل الذي حداني وأن أعكف على تقديم هذه الدراسة كان حرصي على أن أفتح نافذة الرؤية التاريخية لأدرس وأتأمل وأحلل هذا المشكل الكبير الذي يمثل حدثا هاما من تاريخ الجزائر بإمعان و بصيرة .

وما ابتغيت من ذلك سردا أو عرضا قصصيا للأحداث ، و إنما كان هدفي تقديم عمل يجسم ذهنيا أبرز التطورات التي مرت بها الجزائر خاصة فيما يخص هذا المشكل ،و غايتي من هذه الدراسة ليست لتسليط الأضواء الكاشفة على الماضي فقذ بل هي تتوخى بلورة الإيجابيات التالية :

- رغبتي الكبيرة في معرفة ما وراء حادثة المروحة و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة الديون قصد التعرف على الموضوع أكثر من أجل الغوص فيه و إزالة الغموض على تلك الحادثة التي يجهل الكثير جذورها مع أن حادثة المروحة و

مشكلة الديون تعد وجهان لعملة واحدة ، رغم رواج الحادثة و تكدس مشكلة الديون ، كما أن مختلف الدراسات العلمية عندما تناولت هذا الموضوع تركز أكثر على حادثة المروحة ، اما مشكلة الديون فإنها تمر عليها مرورا كراما دون التركيز عليها أكثر .

- ومن جهة أخرى حاولت إبراز أحداث الفترة التاريخية التي تبلورت و تطورت فيها المشكلة أكثر إلى درجة عزم نابلون على إعداد مخطط من أجل غرور الجزائر ، كما لا تنسى التغيرات التي حدثت على مستوى البحر المتوسط و الاتفاق الأوروبي القاضي على ضرورة القضاء على البحرية الجزائرية و المؤتمرات كمؤتمر فينا 1815م و ما انجر عنه من قيام حملات ضد الجزائر ن كحملة إكسماوث 1816م ، زد على هذا نفوذ اليهود على النشاط الاقتصادي و الديبلوماسي الشيء الذي جعل المشكل يكبر أكثر خصوصا مع طواطئ هؤلاء مع فرنسا و الذي انتهى بحاثة المروحة و احتلال الجزائر .

وعلى ضوء هذا فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول مختلف التحولات والتطورات التي عرفتها العلاقة الجزائرية خاصة فيما يخص مشكل الديون ما بين الفترة 1800-1830 عليه :مامدى استغلال اليهود وفرنسا علاقتهما اتجاه الجزائر وتحويلها الى مشكل حقيقي بين البلدين ؟وكيف كانت بداية مشكلة الديون الجزائرية الفرنسية؟وتتدرج تحت هده الاشكالية مجموعة من التساؤلات :

- كيف كانت بدايات اليهود بالجزائر ؟ و ما هو الدور الذي لعبوه على مستوى النشاط الاقتصادي الدبلوماسي في الجزائر و علاقاتهم مع فرنسا ؟ و هل كان لهم دور في تطور و تضخم مشكلة الديون ؟
- ما مدى تأثير هذا المشكل على تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية ؟ و هل كانت هناك مساعي لتجاوز هذا المشكل أم أنه ظل قائما دون أي محاولة ؟

ومن أجل دراسة هذا الموضوع اعتمدت على منهجين : المنهج التاريخي الوصفي السردي ،و المنهج التحليلي ، استعنت بالأول في وصف و سرد مختلف وقائع هذه المشكلة وانعكاساتها حسب تسلسلها الزمني ، أما الثاني فاستعنت به لتحليل مشكلة الديون و تطوراتها .

ومن أجل دراسة هذا الموضوع اعتمدت على خطة بحث متكونة من ثلاثة فصول و مدخل :

فالمدخل كان بعنوان العلاقة الجزائرية الفرنسية قبل 1800م حاولت التحدث عنها بإيجاز عن أهم الأحداث التاريخية التي ربطت الدولتين مع التركيز على النشاط الاقتصادي و التجاري الفرنسي الجزائري إلى حدوث القطيعة .

أما الفصل الأول فعنونته بـ: مكانة اليهود في الجزائر و علاقاتهم بمشكلة الديون ، تناولت فيه التواجد اليهودي بالجزائر و علاقاتهم مع الأهالي ، كما حاولت إبراز دورهم و سيطرتهم على النشاط الاقتصادي و الدبلوماسي مع تحكمهم في زمام الأمور و تدخلاتهم المختلفة في شؤون الجزائر مما كانوا سببا في تطور مشكلة الديون .

اما الفصل الثاني فكان بعنوان تطورات مشكلة الديون ما بين الفترة 1800إلى 1826 م ، حاولت أن أسلط الضوء على بدايات مشكلة الديون ، و ذلك بتقديم الجزائر يد المساعدة إلى فرنسا لتبدأ المشكلة بالظهور خاصة مع وقوع المجاعة في الجزائر و مطالبة الدايات بديونهم ، كما حاولت إبراز أهم التغيرات السياسية على البحر المتوسط ، بتناول مؤتمر فينا و موقف فرنسا منه ، مع توجيه ضربات قاسية إلى الجزائر من خلال حملات للقضاء على البحرية الجزائرية ، ثم عرجت بالحديث عن تطورات الديون مع اتفاقية 28 أكتوبر 1828 وما آلت إليه من حدوث القطيعة بين البلدين .

أما الفصل الثالث فتحدثت عن : انعكاسات مشكلة الديون على العلاقة الجزائرية الفرنسية ، تناولت فيه حادثة المروحة مع اختلاف رواياتها حسب المصادر ثم الحصار البحري

الفرنسي ، من أسباب وعدة الحصار و نتائجه ، و كان ختام هذا الفصل الحملة الفرنسية على الجزائر و المواقف الدولية اتجاهها ، اما الخاتمة فكانت عبارة عن نتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

ولإنجاز هذا البحث اعتمدت على مصادر و مراجع لولاها لما استقام البحث ، فمن بين المصادر المعتمدة نجد كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة ، و هو من أهم مصادر هذه الفترة ، خاصة عندما تطرق إلى بدايات و حيثيات مشكلة الديون ، و بداية فترة الغزو الفرنسي من حادثة المروحة إلى الحملة الفرنسية على الجزائر ، و قد اعتمدت عليه بصورة كبيرة في معظم الفصول تقريبا ، باعتباره شاهد عيان و مصدر مهم في هذه الفترة ، كما اعتمدت على مذكرات أحمد الشريف الزهار من تحقيق أحمد توفيق المدني ، و الذي يعد كذلك مصدر مهم جدا في نقل أحداث هذه الفترة واعتمدت عليه كثيرا في الفصل الأول والثالث خصوصا ، بالإضافة إلى مذكرات الأسير الألماني سيمون بفايفر و اعتمدت عليه كثيرا في الفصل الثالث لنقل أحداث و مجريات الغزو على الجزائر ، زد على هذا كتاب محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال لأبو القاسم سعد الله الذي استعنت به كمصدر هام في سرد مشكلة الديون و عرض الحملة الفرنسية على الجزائر .

أما من بين المراجع التي اعتمدت عليها في إنجاز هذا العمل المتواضع و التي كانت بمثابة القاعدة الأساسية لإنجاز بحثي نجد: جمال قنان بعنوان العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830 م هذا الاخير اعتمدت عليه في تطورات مشكلة الديون بتحليل و تفصيل دقيق أفادني كثير في عرض هذه المشكلة ،كما اعتمدت عليه في عرض العلاقة الجزائرية الفرنسية قبل 1800م و نفس الأمر لكتابه معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 -1830م الذي عرض فيها مختلف المعاهدات التي ربطت الجزائر مع فرنسا و أسباب عقدها وكان كتابي يحيى بوعزيز :" الموجز في تاريخ الجزائر الثاني " و " علاقات الجزائر الخارجية مع دول و مماليك أوروبا مرجعان هامان استفدت منهما في عرض

أحداث مؤتمر فينا و موقف فرنسا منه ،و كذلك في عرض أحداث مشكلة الديون الجزائرية الفرنسية ،و نفس الشيء لكتاب العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م لمحمد زروال الذي أعانني كثيرا في هذا الموضوع في معظم الفصول ، كما لا ننسى محمد العربي الزبيري بكتابه الذي كان بعنوان " التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792-1830 اعتمدت عليه في الفصل الأول و الثاني الذي كان تناول فيه و خصص جزءا كبيرا بالحديث عن اليهود منذ وجودهم بالجزائر إلى أن أصبحوا عنصرا فعالا في تحول مشكلة الديون إلى مشكلة حقيقية بين دولتين ،و كذلك عبد الرحمن الجيلالي بعنوان : تاريخ الجزائر العام الجزء الثالث أعانني كثيرا في ذكر تفاصيل مؤتمر و اتفاقية 28 أكتوبر 1819م ، أما أهم الدراسات الأجنبية التي استفدت منها ، و كانت عونا لي نجد أوجان بلانتي بكتابه : correspondance des deys d'Alger avec le cour de France (1579-1833)

اعتمدت عليه في عرض مشكلة الديون الجزائرية الفرنسية و ذلك من خلال المراسلات بين دايات الجزائر و حكام فرنسا .

كما استفدت من مجموعة من المجلات أهمها مجلة كان لعبد الله آيت أيشو " معالم من حياة يهود المغاربة " اعتمدت عليها كثيرا في الفصل الأول خاصة فيما يخص التواجد اليهودي بالجزائر و مختلف تدخلاتهم و نشاطاتهم الاقتصادية و الديبلوماسية .

لا يخلو أي بحث علمي من مشاكل و صعوبات تواجه الباحث لإنجاز أي دراسة علمية ، فمن بين الصعوبات التي اعترضتني :

- كثرة المراجع التي تتناول هذا الموضوع و تكرار نفس المعلومات في معظمها الأمر الذي أعاقني كثيرا في صعوبة توظيفها .
- ضعف مستواي التعليمي في اللغات الأجنبية الذي أعاقني في استعمال المراجع و المصادر الأجنبية رغم كثرتها .

- قيام بعض الطلبة في اقتناء كتب مكتبة الكلية دون إرجاعها الأمر الذي وجدت فيه صعوبة في اقتنائها من أماكن أخرى .
- صعوبة تناول الموضوع في الفصل الثاني بشكل مفصل أكثر و وضع خطة مضبوطة .

مدخل:

العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل سنة 1800م

ارتبطت الجزائر مع الدول الأوروبية و خاصة المطلة على البحر الأبيض المتوسط بعلاقات قديمة لتمتعها بالموقع الاستراتيجي الهام في حوض البحر المتوسط وطول ساحلها [1].

ولعل من بين تلك العلاقات القديمة للجزائر نجد علاقتها مع فرنسا لذلك فإن مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال أربعين سنة التي سبقت الغزو [2] و كانت قد تميزت بطابع الهدوء أحيانا و بعض التوتر و الصراعات و المواجهات أحيانا أخرى[3] حي نجد أن العلاقات الرسمية بين الجزائر و فرنسا ترجع إلى أواخر القرن 12 بمعاهدة بجاية حسبما ذكره المؤرخ سبنسر ثم معاهدة خير الدين [*] وسليمان القانوني[**] و فرنسوا الأول سنة 1534 حسبما ذكره "دوفورو" [4] فقد مزج هذا التحالف الذي أبرمته الدولتان فرصة كملك فرنسا فرنسوا الأول لطلب المساعدة من خير الدين في ظرفين ضد الجنوانين 1634 ،و ضد شارل كونت سنة 1536 في مهمة القيام بالحرب وفق إدارته ، ثم بعد ذلك تبادل القناصل بين فرنسا و الإيالة سنة 1561 م [5].

([1]) – يحيى بوعزيز : الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19.مجلة الأصالة ،عدد تجريبي ، الجزائر ، ص 174.

([2])–جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790–1830.منشورات متحف المجاهد ، الرويبة،2005، ص381.

([3])– جمال قنان :معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830.دار هومة (د.م) ، 2010، ص 184.

([*]) – ولد سنة 1483 أيام حكم السلطان بايزيد الثاني ، توفي سنة 963هـ/1546م و دفن بجهة بستكماش البوسفور ، لمزيد من المعلومات أنظر: بسام العسيلي :خير الدين بربروس و الجهاد في البحر. دار النفائس (د.م) 1980م، ص16.

([**])– تولى الخلافة بعد وفاة أبيه عام 962هـ/1520 م في عهده بلغت الدولة أوج قوتها و اتساعها و قد اشتهر بالتسامح و العدالة و نتيجة لذلك أحبه شعبه ، لمزيد من المعلومات انظر: إسماعيل أحمد ياغي :الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث. مكتبة العبيلة ،(د.م) (د.ت) ،ص32.

([4]) –محمود قاسم ذايت قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830.ج2،ط2، دار الأمة ،الجزائر، 2007، ص 255.

([5]) محمود باشا محمد: ذريعة المروحة 1827 أو الاستيلاء على إيالة الجزائر. ترجمة عزيز نعمان ،دار الأمل للنشروالتوزيع ، تيزي وزو ، 2013، ص 32.

و لم تنتظر أواخر القرن السادس عشر خلافا لما كتبه بلانطي حيث يقول :" تعود نشأة العلاقات الرسمية بين الجزائر و فرنسا إلى أواخر القرن السادس عشر و تواصلت تقريبا بدون انقطاع حتى يوليو 1830"[1].

وانطلاقا من معاهدة 1534 حققت فرنسا بموجبه امتياز خاصة لسفنها وملاحتها و تجارتها و قناصلها بالبحر الأبيض المتوسط و الجزائر و بفضل هذه العلاقات الودية حرصت فرنسا إنشاء مؤسسات تجارية لها بالجزائر وتطلع بعض مواطنيها من تجار مدينة مرسيليا إلى إقامة مراكز لهم على الساحل الجزائري للصيد و لتموين مراكبهم التجارية وحصلوا عام 1560 على موافقة الوالي حسان باشا(1557-1567) بإنشاء المؤسسة الإفريقية التي استمرت حتى القرن 19 [2].

وفي عام 1595 م وجه هنري الرابع بدوره نداء للجزائر قصد تحرير مرسيليا من أيدي المتحالفين (أعضاء تحالف مناهض لملك فرنسا) و تعاقب بعد ذلك أي ما بين 1604 و 1694م خصومات و عقود سلم استمرت تجديد تلك العقود إلى غاية 1790 ارتبطت أساسها بحصن فرنسا[3] ،و إبتداءا من 1619 أبدت الحكومة الفرنسية رغبتها في تحين علاقاتها مع الجزائر فأبرمت معها معاهدة سنة 1619 ،وبسبب حادثة مذبحة مرسيليا فشلت تلك المعاهدة والتي أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين تكبدت فيها التجارة الفرنسية خسائر جسيمة مما أدى إلى عقد معاهدة السلم المئوي 1690-1790 التي ستسمر لمدة طويلة تعرفت فيها العلاقات الاستقرار . [4]

بعد توقيع معاهدة السلم المئوي استغل الفرنسيون هذه الصداقة في شكل امتيازات وقروض إذ حصلوا على إذن يسمح لهم باصطياد المرجان في السواحل الشرقية للبلاد

([1]) -ملود قاسم نايت قاسم :المرجع سابق، ص 255.

([2]) – يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر .ج2،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ،(د.م)، 2009، ص343.

([3])-محمود باشا محمد:المرجع سابق، ص 39.

([4])- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830 .المرجع السابق، ص45.

وممارسة التجارة و استغلال المنافع على الساحل بشرط أن يدفعوا ضريبة و ينشئوا قلعة[1].

خاصة بعد مشكلة التموين بالمواد الأولية و بيع المنتوجات المصنعة التي تعتبر المعيق الأكبر لرخاء بل حتى لوجود الشركات الأوروبية التي أخذت في التذبذب في القرن 19 فراحت تضاعف من إنتاجها للحصول على صفقات فيما وراء الحدود و قد شكلت إفريقيا الشمالية القريبة من أوروبا أحد أولى مجالات بحث تلك المؤسسات فسعت لفرض نفسها في مدينة الجزائر بنيل أكبر الترخيصات في تعاملاتها مع الداي[2].

وبفضل هذه العلاقات الودية التي كانت تربط فرنسا بالجزائر فبالإضافة إلى حصولها على امتياز إنشاء مؤسسات تجارية لها بالجزائر تحصلت أيضا على امتياز بإنشاء مركز لصيد المرجان ما بين القالة و بجاية مقابل ضريبة سنويةوتمت الموافقة على هذا المشروع من طرف السلطان العثماني سليم الثاني [*] وشارل العاشر ملك فرنسا، وعلى إثر هذا الاتفاق تم اختيار منطقة ساحلية مابين مدينتي القالة و عنابة من أجل إقامة حصن سمي فيما بعد بحصن فرنسا حيث اشترط فيه الوالي العلج [**] والباب

([1])– أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ،ج2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1978، ص 254.

([2])–محمود باشا:المرجع السابق، ص 39.

([*])– تولى الحكم في 09 ربيع الأول 974هـ و لم يكن مؤهلا لحفظ فتوحات والده السلطان سليمان ولولا وجود الوزير الفذ و المجاهد الكبير لانهارت الدولة : لمزيد من المعلومات انظر: علي محمد الصلابي :الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط . مؤسسة اقرأ ، القسطاط ،2005، ص 255.

([**])– هو علي العلج ولد في كلابريا استولى القراصنة وهو في سن العشرين لقبوه بالفرطاس ، اعتنق الإسلام و عمل قرصانا لحسابه ، شارك في حصار مالطة 1565 تولى الولاية بعد عزل السلطان العثماني محمد باشا 1568 ، لمزيد من المعلومات انظر: صالح عباد : الجزائر خلال العهد التركي 1514-1830.دار هومة ، الجزائر ، 2005، ص 90.

العالي عدم تحصين وتسليم هذا المركز غير أن الفرنسيين لم يلتزموا بهذا الاتفاق و هذا ما أدى إلى تحكيم صفو العلاقات الفرنسية الجزائرية [1].

لقد جنى الطرفان فوائد كثيرة في ظل هذا التعامل المخلص فالفرنسيون قد استطاعوا خلال سنوات القحط التي اجتحت جنوب المملكة في نفس الوقت الذي كانت فيه الحرب على أشدها تغطية احتياجاتهم من الحبوب بفضل الشحنات التي كانت ترسل من الجزائر بواسطة الشركة الإفريقية التي تولت في هذا استغلال الباستيون و معدل ما كانت ترسله هذه الشركة من الحبوب سنويا إلى فرنسا عامي 1701 إلى 1710 هو عشرون ألف طن كما استفادت الجزائر من هذا التعاون حيث تمكنت من اقتناء كميات من المعدات البحرية التي هي في حاجة إليها و بسهولة و ذلك وفقا لترتيبات معاهدة السلم [2].

وفي بداية عام 1712 أرسلت الحكومة الفرنسية مبحوثا إلى الجزائر هو "مونبي ديكين" ابن اخ إبراهام ديكين الذي قصف مدينة الجزائر سنة 1682-1683 في مهمة التفاوض مع السلطات الجزائرية من اجل إضافة عدد من البنود لمعاهدة السلم القائمة ومن مطالبها السماح للفرنسيين بالاتجار في جميع مناطق البلاد وهو حق كان قد سجل في سنة 1684 كما رغب الفرنسيون في تعيين قنصل لهم في مدينة وهران و كذلك إقناع الجزائر بتخفيض رسومها الجمركية التي كانت مرتبطة جدا بالنسبة للرسوم التي كانت تستخلص منن البلدان الإسلامية ، لم ترفض الجزائر مبدأ إدراج عدد من البنود الجديدة في المعاهدة و لكن ربطت ذلك بترضيتها حول حادة كانت قد وقعت منذ سنتين و لم يتم تسويتها لحد الآن و لذلك فإن بكين اكتفى بالحصول على إقرار و تثبيت للمعاهدات

---

(1) – يحيى بوعزيز : موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2، دار الهدى ، الجزائر ، 2004، ص 432.

(2)– جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830.دار هومة ، (د.م) ، 2010، ص 173.

السابقة و بوعد ترضية بعض طلباته في المستقبل كما تم خلال 1718 إقرار و تثبيت معاهدة استغلال امتياز الباستيون على نفس الشروط السابقة . [1]

ثم أضيف لمعاهدة السلم المئوي تعديلات عام 1731 وتم تثبيتها في 23 ماي 1767[2] خاصة بعد أسر بحارة سفينة جزائرية منذ أواخر عام 1728 و عددهم اثنان و ثلاثون أسيرا من رف القراصنة المالطيين و سلم هؤلاء الأسرى إلى مملكة فرنسا و رغم ما تنص عليه المعاهدة في مثل هذه الحالات وهو إطلاق سراحهم و إرسالهم إلى بلادهم فإن الفرنسيين عمدوا إلى إخفاء أمر هؤلاء الأسرى و لكن خبرهم وصل إلى الجزائر التي طالبت بهم فأطلقوا تسعة عشرة أسيرا و احتفظوا بالباقي ، كما وقعت حادثة أخرى خلال سنة 1729 و هي الاستيلاء على مركب جزائري كان قد خرج من ميناء وهران من طرف المالطيين بالتعاون مع سفينة فرنسية استعملها هؤلاء كطعم للبحارة الجزائريين [3] .

ولذلك أعيد تثبيت معاهدة السلم بعد الصلح بين الدولتين خاصة لكثرة المشاكل و الصدامات بينهما في 10 جوان 1768 [4].

و بالرغم من حالة الاهتزاز في العلاقات منذ ثلاث سنوات فإن الداي لم يضع أي عرقلة في وجه نشاط تجار الباستيون ، فوسع في الامتياز التجاري للباستيون عندما ألحق بالشمع و الجلود و الصوف التي كانت تجارتها لهم و القمح و الشعير و الفول ، كما وافق على إلغاء رسم الإرساء للسفن الفرنسية التي تجبرها ظروف اضطرارية إلى اللجوء إلى أحد موانئ البلاد بدون أن تقوم بتفريغ أو شحن أية بضاعة و ألحق هذا الترتيب كبند جديد بمعاهدة السلم [5]

---

(1) – جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830. المرجع السابق ، ص 174.

(2)- e-Rouard de carttraites de la France :avec les paus de l'Afrique du nrdAlgéri, tunisie tripolaire , Maroc , Paris ,Apidne , Editeur , 1906,p3.

(3)– جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830. المرجع السابق ، ص 183.

(4)-Rouard de cart ,opcit, pp 4,5.

(5)–جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830. المرجع السابق ، ص 183

وكانت هذه المعاهدة قد استفاد منها الفرنسيين كثيرا حيث أكدت على احتكارها للتجارة مع المواطنين وصيد الشعاب المرجانية مع تأكيد الإيالة على ا الشركة تدفع لها الرسوم و التعريفات الجمركية و تسديد الديون غير المسددة مع إعطاء الحق للشركات الفرنسية في إصلاح وبناء المباني الخاصة بالباستيوخاصة مع حق الاتجار و ملكية السفن و الزوارق و حرص الإيالة من جانبها على أمن و حرية الوكلاء التجاريين [1].

و مع ذلك لم تستقر العلاقات بين الجزائر و فرنسا بعد تمديد معاهدة السلم المئوي 1690-1796 بسبب تحرك أطراف خارجية بالعمل على تعكيرها و في بعض الأحيان دفعها إلى حافة الأزمة خلال السنة التي أعقبتها [2].

ومما يجدر ملاحظته في هذا الصدد ظهور ما يمكن تسميته بمشكلة القناصل الاوروبية في البلدان الإسلامية و بصفة خاصة في الجزائر حيث أن القناصل الفرنسيين في هذه الفترة بالنسبة للجزائر ظهروا كعنصر قلق و اضطراب للعلاقات بين البلدين و هذه الصفة اتسم بها على الخصوص أولئك القناصل الفرنسيين الذين سبق لهم أن عملوا في الولايات العثمانية في الشرق بوجه خاص ، و بطبيعة الحال فإن الخدمة في الجزائر لا توفر لهم تلك الراحة و الامتيازات و النفوذ الذي كان يتمتعون بها في غيرها من البلدان الشرقية مما جعلهم يتذمرون من تعيينهم بها و ينعكس هذا التذمر في التقارير التي كانوا يرسلونها إلى حكوماتهم و في بعض تصرفاتهم التي تعتبرها السلطات الجزائرية تصرفات غير مقبولة و غير مسموح بها مما يدفعها إلى المضايقة بتغيير هؤلاء القناصل من حين إلى آخر [3].

بالإضافة إلى ذلك نشوب الاضطرابات في عدد من مناطق البلاد الفرنسية و انتشار الفوضى حتى داخل مؤسسات الدولة وعم الشعور لدى الناس بعدم الاستقرار في

---

(1) ,Rouard de carl ,op ,cit, p p4,5.

(2)-جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، المرجع السابق، ص 34.

(3)جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المرجع السابق ، ص 183

جميع انحاء المملكة استغلت كل من مملكة ابولي و جمهورية جنوا الإطاليتين هذه الوضعية التي كانت عليها فرنسا لمضاعفة نشاطهما ضد البحرية الجزائرية في المياه الإقليمية حتى داخل الموانئ الفرنسية حيث وقعت حادثة تسبب فيها كل من النابوليتانوالجنويين[1] كان البحارة النابوليتانيون موجودين في ميناء طولون عندما دخلت إليه سفينة جزائرية تسوق غنيمة نابوليتانية إلى مساعدة موظفي الميناء من الفرنسيين الذين أسرعوا وسلحوا ما بين عشرين إلى ثلاثين قاربا هاجموا السفينة الجزائرية في الليل و جرحوا قائد السفينة وأحد رجالة و افتكوا الغنيمة و هربوا بها [2] كما قام الجنويون من جهتهم بمهاجمة سفينة جزائرية كان يقودها الرايستحت نيران مدفعية الحصون الفرنسية كانت هاته قد استولت على مركب جنوي محمل بالبن و الرز في أعالي البحار فاستولوا عليه واقتادوه و من عليه من البحارة الجزائريين إلى بلادهم [3].

و خلال عام 1753 وقعت حادثة أخرى من حوادث البحر المعتادة كادت هذه المرة أن تؤدي إلى القطيعة فكرت فرنسا جديا في شن حرب على الجزائر وإرسال عمارة بحرية لقصف العاصمة بالقنابل و سبب وقوع الحادثة يعود إلى رفض أحد المراكب الفرنسية التوقف للتفتيش عند التقائه بإحدى السفن الحربية الجزائرية مما أدى إلى نشوب المعركة و تم الاستيلاء على المركب و سيق إلى الجزائر حيث احتجز وصودرت شحنته رغم أسر ملاحيه و معاقبة ربان المركب و جلده مما تسبب في وفاته .

إن رفض التفتيش و إطلاق النار يعتبر انتهاكا صريحا لمعاهدة السلم القائمة التي نصت من جهة أخرى على معاقبة ربان السفن على انتهاكهم لها .[4]

---

(1)-جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830. المرجع السابق ، ص 35.

(2)-جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830 . المرجع السابق ،ص ص 216-217.

(3)- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830. المرجع السابق ، ص ص 30 ، 31.

(4)-جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830 .المرجع السابق ،ص ص 188-189.

وما زاد في تحكيم صفوة العلاقات الفرنسية الجزائرية أكثر لجوء فرنسا إلى رسم المشاريع و المخططات العسكرية و لعل من اهمها مشروع كارسي الأول الذي حرر يوم 7 ماي 1782 م احتوى هذا المشروع على مدى استعداد كارسي بمهامه القنصلية و رسم مخطط عسكري بتدمير مدينة الجزائر ، وكان كارسي قد تبنى سياسة المعارضة المفتوحة ضد الإيالة الجزائرية تمهيدا لإعداد مخطط عسكري يهدف إلى تدميرها عن آخرها [1] ،و نفشل مشروع كارسي الأول لجأ هذا الأخير إلى وضع مشروع كارسي الثاني الذي وضع عام 1791 و يعتبر من أهم المشاريع الإحتلالية و لكنه لم ينفذ لظروف فرنسا العامة فعمت المجاعة و قلت موارد العيش مما أدى بالجزائر إلى أن تسارع في تقديم مساعدات مادية و قروض هامة لفرنسا [2].

ومع قيام الثورة الفرنسية [*] تحولت أنظار العالم الإسلامي بأسره نحو فرنسا و ما ستؤول إليه الأوضاع [3] و في ظل هذا تعززت العلاقات الجزائرية الفرنسية أثناء الثورة الفرنسية 1789 حينما سعت الأنظمة الأوروبية لمحاصرة أول حكومة متولدة عن تلك الثورة [4] فتطورت العلاقات الفرنسية الجزائرية أكثر حينما اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية [5] في 22 سبتمبر 1792 [6].

([1])-بنور فريد : المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر 1782-1830،وزارة الثقافة ،(د.م)، 2008، ص 15،16.

([2]) – عمار هلال : أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1962 . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1995، ص 37.

([*])-1789-1799 هي ثورة أفرزتها عوامل فكرية عميقة تمثلت في ظهور المفكرين و الفلاسفة و كذلك عوامل صناعية و اقتصادية و سياسية فجعلت الطبقة البرجوازية تقوى شيئا فشيئا إلى أن استطاعت إلغاء الملكية و إعلان الجمهورية 1792 ، لمزيد من المعلومات انظر: إياد علي الهاشمي: تاريخ اوروبا الحديث .دار الفكر ، عمان، 2010، ص142.

([3])– أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث . دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت) ، ص 313.

([4])– محمود باشا محمد : مرجع سابق، ص40.

([5])– أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال للجزائر. ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع(د.م)، 1982، ص13.

([6]) – جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830 . المرجع السابق ،ص 35.

فتكونت علاقات ودية بين البلدين في وقت كانت تحت حصار أوروبي محكم [1] فلم تجد فرنسا سوى الجزائر في أصعب ظروفها [2] التي كانت خير سند في هذه الفترة[3] فحرص الداي على مساعدة فرنسا في اجتياز تلك المحنة التي كانت تمر بها عن طريق التسهيلات و التشجيعات التي منحتها للشركة الإفريقية لاقتناء القمح و كل ما تحتاجه فأرسلت إليها سنة 1791 75 ألف كيلة من القمح اشترته بالسعر العادي الجاري في السوق [4] كما أقرضها الداي سنة 1793 مبلغ 250 ألف لشراء القمح و الحبوب لتموين الشعب و القوات المحاربة [5]كما أقرضها الداي سنة 1796 أموالا بدون فائدة بقيمة مليون فرنك و ذلك لتفادي فرنسا المجاعة التي فرضها عليها الحصار الأوروبي رغم التحذيرات التي وجهت للداي من قبل الدول الأوروبية وخاصة انجلترا[6].

لقد كان لهذا الموقف أثره في تحقيق من عناء فرنسا و عزلتها خاصة على الساحة المتوسطية في خضم تلك الاضطرابات التي كانت تعيشها و الأخطار التي كانت تحيط بها في كل جانب ،فكان رد فعل فرنسا لهذا الموقف الإيجابي للجزائر بوقوفها معها في محنتها حيث قامت بتوجيه رسالة شكر للداي و التي وصفته فيها لأول مرة بكونه الصديق القديم و حليف الأمة الفرنسية ، و دعى الداي إلى إقامة اتصال منتظم بين البلدين كما أعلن ان ما قدمته من تسهيلات هي أقل ما يحتمه واجب الصداقة القديم[7]

([1])– أبو القاسم سعد الله : المصدر السابق،ص 13.

([2])– محمود باشا محمد: المرجع السابق،ص 40.

([3])– عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص313.

([4])– جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830 . المرجع السابق ،ص 219.

([5])– عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 313.

([6]) – عمار صورة: الجزائر بوابة التاريخ :الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962. ج2، دار المعرفة ، الجزائر، 2009، ص 201.

([7])جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790–1830 .المرجع السابق ،ص 65.

و في سنة 1797 بدأت بعض السحب تتجمع في جو العلاقات بين البلدين تسبب فيها سوء تصرف القنصل "جو بو سانت أندي" (*) ،و على إثرها عبر الداي في رسالة بعث فيها إلى المسؤولين الفرنسيين في شهر سبتمبر من هذه السنة عن تذمره و قلقه من سلوك هذا القنصل ملفتا نظرهم للاثار الضارة التي ستنجم من جراء هذه التصرفات على العلاقات بين البلدين و لذلك فقد طلب أن يتم سحبه و أن يستبدل بقنصل اخر يتحلى بالرزانة نظرا لدخوله في مشاجرات و منازعات مع المواطنين بسبب او بدون سبب كما انه يرفض تسوية أية قضية إلا مع الداي شخصيا سواء تلك التي تدخل في نطاق العلاقات بين البلدين أو قضايا شخصية و غيرها من أعماله الفوضوية و بالرغم من تغيير هذا القنصل فإن العلاقات ازدادت توترا بسبب الموقف الجديد الذي اتخذته السلطات الفرنسية إزاء التجارة البحرية الجزائرية و قضية الديون لبكري و الرعايا الآخرين على الخزينة الفرنسية . (1)

وفي شهر سبتمبر 1798 يبدو أن هناك ما يحمل على الاعتقاد بوجود تحول في الموقف الفرنسي إزاء المطالب الفرنسية فيما يخص مشكلة الأسرى الفارين من حماية وهران و الذين بقوا في الأسر منذ عدة سنوات دون أن يظهر بريق أمل في الإنعتاق أمامهم ففي لقاء جمع القنصل الفرنسي هيركولي مع الداي عند منتصف شهر جويلية قدم القنصل مطالب فرنسا للمرة الأخيرة بلهجة فيها شيء من الحدة جعلت الداي يفكر بعد انتهاء المقابلة في استدعائه من جديد و لكنه لم يفعل و هو ما جعل الداي يراسل المديرية التنفيذية مرة أخرى و لكن بلهجة شديدة هي أقرب إلى التهديد و هي الوضع فيحاله انسداد بين الطرفين إلى أن وصل مبعوث السلطات الفرنسية إلى الجزائر و معه

(*) – ولد يوم 25 فيفري 1749 بمدينة مونتوبون الواقعة بمقاطعة البيريني جنوب فرنسا، كان يحب المغامرات في البحر فمارس التجارة البحرية لكنه تخلى بعد عن هذا النشاط بسبب الغرق الذي تعرض له . لمزيد من المعلومات انظر: بلور فريد : المرجع السابق، ص 249.

(1)جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830 . المرجع السابق ،ص 226-227.

فرمانا يطلب من الداي القطيعة مع فرنسا و الدول في حرب ضدها كانت العلاقات الثنائية في حالة توتر قصوى [1].

و في صباح يوم 23 ديسمبر 1798 أعلنت الجزائر الحرب رسميا ضد فرنسا و تم القبض على القنصل ومعه ثمانية عشرة فرنسيا كانوا مقيمين بمدينة الجزائر ، كما أرسلت تعليمات لباي قسنطينة تأمره بغلق مراكز الوكالة الإفريقية في كل من عنابة و القالة و حجز ممتلكاتها . [2]

(1)-جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830 . المرجع السابق ،ص ص87،88.

(2)-المرجع نفسه ، ص 87،88.

الفصل الأول :

اليهود و دورهم في مشكلة الديون

I- التواجد اليهودي بالجزائر

II- سيطرة اليهود على النشاط الاقتصادي

III- دور اليهود في ديبلوماسية الجزائر

I- التواجد اليهودي بالجزائر:

يعد اليهود في الجزائر من أقدم سكانها و هم يشكلون جزءا أساسيا في النسيج الاجتماعي العام [1] لذلك فإن دراسة هذه الطائفة في الجزائر لا يمكن أن يتم إلا بمعرفة الجذور التاريخية للتواجد اليهودي بها [2] فكثير من الناس أو على الأقل الأغلبية منهم يجهل حقيقة اليهود في هذه المنطقة [3] فلا توجد معلومات مؤكدة حول أصول اليهود الموجودين بالمغرب [4] لذلك تضاربت الآراء حول هجرة اليهود إلى هذه المنطقة [5].

و يرجع بعض المؤرخين تواجد اليهود بالمغرب إلى عهود سحيقة ، فجذور يهودية المغرب الإسلامي تمتد إلى ماضي سحيق ، إذ يعتبر اليهود تاريخيا أول مجموعة غير بربرية وفدت إلى المغرب و ما تزال تعيش فيه إلى يومنا هذا [6] و يرجع البعض الآخر من المؤرخين توافد اليهود على المغرب إلى القرن الثاني عشر و الذي يتزامن مع احتلال الأول للقدس [7].

([1]) – معوش أمال : يهود الجزائر و الاحتلال الفرنسي(1830–1870).دار الإرشاد للنشر و التوزيع ، (د.م)، (د.ت)، ص 9.

([2]) – كمال بن صحراوي : الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات .مذكرة ماجستير في التاريخ الحديثتحت اشراف دحو فغرور، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2008،ص 13.

([3]) – عبد الله آيتآيشو : معالم من حياة يهود المغاربة.مجلة كان التاريخية ، العدد 3، السنة الثانية ، مارس ، الجزائر ،2009، ص 14.

([4]) – أحمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر. مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1956، ص 41.

([5]) – عطا أبو رية: اليهود في ليبيا و تونس و الجزائر .تقديم :سنوسي يوسف إبراهيم ، إشراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، (د.ت) ، ص 25.

([6]) – عبد الله آيتآيشو: المرجع السابق ، ص 14.

([7]) – عزيز سامح التر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية .ترجمة محمود علي عامر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1989 ، ص 209.

في حين يذهب البعضإلى أن التواجد اليهودي بالبلاد المغربية يرجع إلى نهاية القرن الخامس عشر الذي عرف انهيار الأندلس الإسلامية و هجرة سكان العرب برا في ذلك اليهود إلى أقطار المغرب العربي [1].

وعلى غرار اختلاف المصادر التاريخية في تحديد تاريخ معين أو فترة زمنية معينة تتجلى فيها الهجرة اليهودية نحو هذه البلاد، و على ذلك أشار رأي أن هذه الهجرة تعود إلى 3000 سنة خلت ،بمعنى منذ أن وصلت السفن الفينيقية إلى سواحل الشمال الإفريقي[2].

أما الرأي الثاني فيحدد تواجد اليهود في هذه البلاد [3] إلى ما قبل الاستعمار الروماني أي منذ العهد الفينيقي وازداد عددهم في العهد الروماني لغرض ممارسة التجارة إذ يستدلون على ذلك من خلال شيوع الأسماء اليهودية القديمة ذات الصبغة الرومانية في كامل شمال إفريقيا [4] ،و لعل القمع و الاضطهاد المستمر و التفريق و التشتت الذي عانوا منه كان الدافع و المحفز الرئيسي على دفع اليهود نحو الهجرة إلى شمال إفريقيا عموما و إلى الجزائر خصوصا [5] وعليه فهناك عاملان أساسيان صارا يتحكمان في عملية الهجرات اليهودية نحو البلاد أهمها المحيط السياسي والاقتصادي السائد في شمال إفريقيا بمعنى النظام السياسي للحكم وطبيعة علاقته باليهود ومن جهة أخرى الحروب التي تحدث بين الفينة و الأخرى وتأثيرها على وضعهم العام [6].

([1]) – ناصر الدين سعيدوني:دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر . الفترة الحديثة والمعاصرة ،ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988، ص 284.

([2]) – فوزي سعد الله : يهود الجزائر .دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر ، 1995، ص24.

([3]) – علي حس الخربوطلي: العلاقات السياسية و الحضارية بين العرب و اليهود. المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1969، ص 38.

([4])–صالح عباد : المرجع السابق، ص 361.

([5]) – نجوى طوبال: طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700–1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية . (د.ن)، الجزائر ، 2008، ص 60.

([6])– فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص24.

ومع بداية الفتوحات الإسلامية سجل قدوم أعذار أخرى من اليهود استقروا بمختلف المدن الداخلية الواقعة على خطوط التجارة و بالمدن الجديدة التي بنيت و أعيد بناؤها بالمغرب الإسلامي و شكل هؤلاء اليهود جميعا ما عرف بجماعة اليهود الأهالي أو التوشاييم[1] الذين وجدوا في الجزائر منذ الفترات السابقة لتوافد يهود الأندلس اللاجئين من الاستبداد الاسباني الكاثوليكي أي من 1429 و بذلك يعتبر الوجود اليهودي بالجزائر قديم و يحتمل أن يكون هؤلاء اليهود قد بلغوا شمال إفريقيا برا عن طريق مصر قادمين من هجرة فلسطين نتيجة غزو المصريين للأرض المقدسة . [2]

أما جماعة اليهود الميغوراشيم[*]فهم من أصول إسبانية و برتغالية هاجروا من شبه الجزيرة الإيبيرية و استقروا ببلاد المغرب و بعد صدور قرارات العددفي كل من إسبانيا و البرتغال لسنوات 1391م ،1492 م، 1496م ، و لم تتوقف حركة الهجرة اليهودية بل تواصلت طيلة القرنين 17 و 18 م [3]، إثر وصول عناصر جديدة من اليهود الأوروبيين و من ليفورنة بصفة خاصة الذين تميزوا عن غيرهم بالنفوذ المالي و تحكمهم في التجارة و دوره الوساطة الذين لعبوه بين الجزائر و أوروبا كما هو الحال بالنسبة لعائلي بكري و بوشناق[4].

وما يجب ذكره أن هجرة اليهود الليفورنيين إلى مدينة الجزائر قد اختلفت عن باقي الهجرات نظرا لكونها هجرة اختيارية فاستقرارهم كان لأسباب اقتصادية تجارية بالدرجة الأولى الذين استطاعوا في مدة قصيرة أن يكونوا ثروة مكنتهم من الحصول على امتيازات في تجارة الصوف و الجلود و الشمع و العسل و احتلوا مركز الحياة السياسية بمدينة

([1]) – نجوى طوبال: المرجع السابق ، ص 61.

([2])– كمال بن صحراوي : المرجع السابق، ص 159.

([*]) – هي لفظة عبرية معناها المطردون أي اليهود الذين هربوا من إسبانيا إلى المغرب العربي هروبا من الاضطهاد الاسباني ، لمزيد من المعلومات انظر: فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص 159.

([3]) – نجوى طوبال: المرجع السابق ، ص 361.

([4])–صالح عباد: المرجع السابق، ص 361.

الجزائر [1] على عكس الهجرات اليهودية الأخرى و التي كانت اضطرارية لأسباب دينية سياسية [2] و تنطوي هذه الجماعات اليهودية ضمن طائفة كبرى ينتمي إليها يهود حوض البحر المتوسط و هي طائفة اليهود السفرديم[*] [3]

عاشت التجمعات اليهودية في المدن الشمالية خصوصا الساحلية في تلك الظروف و الأحداث العامة التي كانت تضع أو تطرأ في العاصمة و تأثرت مباشرة بما كان يحدث في الإيالة و بقراراتها غير أن درجة هذا الارتباط و التأثر تتناقص حدته كلما زادت المسافة الفاصلة بين مركز التنفيذية لقرارات و سياسات الإيالة . وعموما نجد أغلب سكان اليهود متمركزون في المدن الكبيرة خاصة بمدينة الجزائر [4]حيث حدث أول استقرار لهؤلاء اليهود في مدينة الجزائر عام 1391 و قد سمح لهم خير الدين بالإقامة في مدينة الجزائر، و لكنه حدد لهم عدد الحوانيت التي يفتحونها و فرض عليهم الضريبة [5] يسدد كل واحد منهم ضريبة تقدر بريالين في الشهر و هذا ما يدر على الخزينة مقدار من المال [6].

-بالإضافة إلى يهود قسنطينة و وهران و مزاب و معسكر و مليانة و تلمسان و مستغانم[7].

([1])– عيسى شنتوف : يهود الجزائر 200سنة من الوجود .دار المعرفة ، الجزائر ، 2008، ص 38.

([2])– صالح عباد: المرجع السابق ، ص 361.

([*])– هي الأصل العبري مصطلح سفارد التي تعني إسباني ،و الذين هربوا من إسبانيا على المغرب العربي ،لمزيد من المعلومات انظر: فوزي سعد الله :المرجع السابق ، ص 159.

([3]) –نجوى طويل: المرجع السابق ، ص 62.

([4])– فوزي سعد الله: المرجع السابق ، ص 148.

([5]) – أحمد السليماني : تاريخ مدينة الجزائر .ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ،1989 ، ص 37.

([6]) –ج.أوزهابسترايت:رحلة العالم الألماني ج .أو زهابسترايت إلى الجزائر و تونس و طرابلس(1145هـ-1732م. ترجمة و تقديم و تعليق :ناصر الدين سعيدوني ، دار العرب الإسلامي ،تونس، 2008،ص 33.

([7]) – معوش أمال: مرجع سابق، ص ص 24،25.

فضلا عن الاضطرابات و المعارك و كوارث الشمال هذا ما ساعد على نوع من استقرار العلاقات مع المسلمين ،الشيء الذي أدى إلى ظهور الحارات اليهودية التي تزامنت في الجزائر مع وجود حكام معروفين بالعدل و الحكمة و الصلاح فحارة اليهود بقسنطينة مثلا بأمر من صالح باي المعروف بطيبتهو سماحته كتكريم اليهود ، بحيث خصص لهم أرضا واسعة بسيدي الكتابي و قدم لهم مساعدات و مساهمات في إنشائها و تزيينها حرصا منه على منحهم الاستقلال الداخلي الكافي و أمنهم الضروري للقيام بنشاطاتهم و مشاركاتهم في الحياة بصورة طبيعية [1] خاصة وأن عقد الذمة يفترض على الدولة الإسلامية حماية أمن و ممتلكات وحريات اليهود[2].

وفي مدينة وهران بمجرد ما استرجع الباي محمد الكبير مدينة من الإسبان سنة 1792 استدعى يهود معسكر و مستغانم وتلمسان ..و خصص لهم مكانا لناء حيهم الجديد و قطعة أرض لاتخاذها مقبرة و أغمض عينيه لحاجته إلى خدماتهم الاقتصادية عن تعاون اليهودأو بعض اليهود على الأقل مع المحتل الإسباني ضد المسلمين، و لم ينزلق في محاسبة الطائفة على أخطاء الأفراد كما حدث في كثير من الحالات فعاش اليهود في جو من الأخوة و التسامح مع المسلمين و لم يسجل التاريخ أية تجاوزات أو انتهاكات لحقوقهم فقد كان كل طرف يعيش في حيه محترما غيره وسط تقسيم اجتماعي منسجم و متكامل للعمل ، و مع ذلك كان عدد اليهود في منطقة القبائل قليلا جدا ، لذلك لم يحتاجوا إلى التجمع في حي خاص بل عاشوا مثل سكان المنطقة جنب إلى جنب بصورة طبيعية حيث اشتغلوا عادة صياغة الحلي و الجواهر الفضية و الذهبية خصوصا في ضواحي بني يني و تكلموا باللهجة القبائلية و لبسوا اللباس القبائلي . [3]

([1])– فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص ص 151، 152.

([2]) – عبد الرحمان الجيلالي : تاريخ المدن الثلاث : الجزائر ، المدية ، مليانة،مديرية الفنون و الأدب : الجزائر ، 2005، ص 22.

([3])– فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 152.

ومع ذلك لقد تباينت تقديرات المصادر الأوروبية حول عدد اليهود و لعل هذا التباين ناتج عن اختلاف ملاحظاتهم ، إذ كان اليهود شديدي الحرص على التخفي و عدم التصريح عن أعدادهم الحقيقية بهدف التهرب و التقليل قدر الإمكان من مبلغ الجزية الشرعية و الغرامات و المساهمات التي كانت تفرض عليهم [1].

و إذا كان كل من محمد دادة و نجوى طوبال قد لخص آراء المؤرخين حول أعداد اليهود في مدينة الجزائر مثل برادي و غيرهم ، [2] و مع ذلك لم يمنع الأسير الإسباني هايدوا من إحصاء 150 منزلا يهوديا بمدينة الجزائر في أواخر القرن السادس عشر [3] في حين وجد إيزينيث في وثيقة إذ أنها من الارشيف الفرنسي تعود إلى الفترة ما بين 1616م-1660م أن عدد اليهود في الجزائر تراوح ما بين 8000 نسمة و 9000 نسمة ، في حين نجد 'دارفوا' قدر عددهم سنة 1674 ما بين 10000 نسمة و 12000 نسمة و هي أرقام متقاربة إلى حد كبير ، لكن نجد إحصائية ماسون لعام 1724 التي قدرت عددهم بـ 5000 نسمة [4].

ومع مطلع القرن الثامن عشر ذكر دي تاسي وجود 5 آلاف عائلة يهودية مقابل 50 ألف مسلم ، و لم يتجاوز تعداد اليهود في الجزائر عام 1830 ، 17000 نسمة و ذكرت تقديرات فرنسية أخرى 5 آلاف يهودي وهو ما يمثل عشر عدد السكان أمام هذه التقديرات المختلفة و المتضاربة و المبالغ فيها لا يسعنا القول سوى أ انخفاض عدد اليهود لفترة (1700-1800م) يعود عموما إلى عوامل اقتصادية كتراجع البحري [5] وعوامل طبيعية كانتشار الأوبئة و الأمراض خاصة مرض الطاعون الذي أصاب المنطقة عامي (1793-1794)، فقد كان تأثيره كبيرا على السكان خاصة مع انتشاره في العديد من

(1) – نجوى طوبال : المرجع السابق ، ص 74.

(2) – كمال بن صحراوي :المرجع السابق ، ص 38.

(3) – نجوى طوبال : المرجع السابق ، ص 75.

(4) – كمال بن صحراوي : المرجع السابق ، ص 39.

(5) – نجوى طوبال : المرجع السابق ، ص 76.

المناطق ، حيث ذكر أحد اليهودي في رسالة إلى القنصل الفرنسي فالبير جاء فيها : ' إن مرض الطاعون ما زال يقتل ما بين 50 و 150 شخصا يوميا في قسنطينة و لا نعرف مدى الخسائر التي يحدثها في النواحي الأخرى من المقاطعة " [1]

زد على هذا الظروف السياسية التي عاشتها البلاد في بداية القرن 19 خصوصا الثورة على اليهود التي جعلت الكثير منهم يغادروا البلاد كما حدث مع 200 عائلة يهودية هاجرت إلى ليفورنة[2] فقد تم نقل 200 يهودي عندما تم قتل الكثير من اليهود من طرف المسلمين انتقاما منهم و نهبوا أموالهم و قد كان كل جنس ينتظرون قتل اليهود من اجل الاستراحة منهم [3] بينما فر الكثير منهم إلى القنصلية الفرنسية حيث تدخل القنصل "ديبواتانفيل" كما يتهم ونتيجة لهذه العوامل تراجع العدد الإجمالي ليهود الجزائر 5000 نسمة حسب شارلين سنة 1824 و لم يتجاوز 5000 نسمة عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر [4].

أما فيما يخص علاقات اليهود بالأهالي فقد اصطبغت علاقتهم بصبغة التفاهم عموما إذ عاش اليهود حياة عادية في الجزائر يمارسون طقوسهم الدينية و مهاراتهم التي يستغلونها في الصناعات الحرفية [5] و يمكن القول بأن اليهود لم يعتبروا أنفسهم جزءا من المجتمع الجزائري إلا بالقدر الذي يحقق مصالحهم فلم يتواروا عن احتكار التجارة إلى

([1]) – محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية لشرق الجزائري 1792–1830 .ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1984 ، ص51.

([2])– كمال بن صحراوي :المرجع السابق ، ص 40.

([3]) – أحمد شريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف النهار. نقيب أشراف الجزائر . تحقيق : أحمد توفيق المدني : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1980 ، ص88.

([4])– كمال بن صحراوي : المرجع السابق ، ص 40.

([5]) – المرجع نفسه، ص 33.

درجة ضاقت معها أرزاق الناس و أصابتهم المجاعات و عانوا من ندرة المواد الأساسية.[1]

غير أن هذه العلاقات لم تستمرخاصة بعد اتصال اليهود بالأوروبيين خصوصا بعد هجرة ليفورن و لعل سبب هذا التحرك هو ارتباط مصالح اليهود بالخارج و تفتحهم على الثقافات الأوروبية و هو ما وسع الهوة بينهم و بين الأهالي .

وما زاد الطين بلة مواقف اليهود خلال حملة شارلكان ذاتها وجدنا التخاذل يطبعها إلى حد كبير فقد أظهروا رغبتهم في التطوع دفاعا عن المدينة وأعطيت لهم أسلحة كافية لكنهم لم يقاوموا الحملة و عادوا بعد وقت قصير يتذرعون بمناوشات وقعت بينهم و بين الأطفال الذين رموهم بالحجارة [2] هذا الأمر أدى بأهالي الجزائر إلى اعتبار اليهود غرباء عن المجتمع الجزائري و أوصل في النهاية إلى نبذهم عن طريق انتفاضة شعبية مستهم و مست نظام الحكم الذي كان يدعمهم [3].

و إذا كانت العلاقة بين اليهود و الأهالي كانت تربطها المصالح ثم تحولت إلى العداء في نهاية الأمر إلى حد نبذهم فإن الحكام الأتراك لم يعارضوا اليهود للاستقرار في بلادهم سواء السلاطين في اسطنبول أو في الدايات في الجزائر فاهتم الأتراك باليهود كطائفة لها وزن و استخدموهم في المجالات التي أثبتوا فيها كفاءتهم كالصناعة و العملة و التجارة ، حيث أصدر السلطان العثماني يزيد الثاني بن محمد الفاتح(481هـ 1512) فرمانا يسمح بموجبه لليهود بالإقامة في الأراضي التابعة لدولته في إيالة الجزائر ، و رحب العثمانيون باليهود المطرودين من إسبانيا حيث رأوفيهم عنصرا حليفا يستخدمونه في

---

(1)- فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 149.

(2)-المرجعنفسه ، ص 149.

(3)- كمال بن صحراوي :المرجع السابق، ص 51.

صراع مع الإسبان و عاملا اقتصاديا هاما لنتشيط الحرفية و التبادل التجاري مع موانئ المتوسط [1] .

(1)– كمال بن صحراوي :المرجع نفسه ، ص 51.

II- سيطرة اليهود على النشاط الاقتصادي:

لعب اليهود دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية في هذه الفترة الأخيرة من العهد العثماني و ذلك للتحكم في دواليبها الأساسية [1] و خلال القرن الثامن عشر تعاظم نفوذهم أكثر حتى غدا الأمر باليهوديين بكري و بوشناق كوهين [*]صاحبا الثروة في الجزائر [2].

ظهرت العائلتان كل واحدة على حدى دون ارتباط بينهما في مدية الجزائر ، آل بوشناق في عام 1721م و لأول مرة بكري سنة 1716 في محاولة أول للاستقرار بهذه المدينة ثم بشكل دائم و حاسم في 1770 و بقيت الأسرتان تستغلان التجارة بين الجزائر و ليفورن مستقلين عن بعضهما إلى غاية نهاية الثمانينات (القرن الثامن عشر) قبل أن تجمعها في الفترة الأخيرة من هذا القرن و تغيير مجرى حياتهما و كذلك مجرى الأحداث في الجزائر [3].

إن الاسم الكامل لبكري هو : ميشيل كوهين بكري المعروف باسمه المستغرب ابنزاهوت[4] و بكري هو لقب الأسرة يهودية قدم رئيسها الأول ، ابن زقوط من ليفورة إلى مدينة الجزائر سنة 1770 و كان لزقوط هذا أربعة أبناء أسسوا في مستهل العقد الثاني من نفس القرن شركة تجارية لم تلبث أن اتسع نشاطها و صارت تتعامل مع الخارج و أهم ما قامت به تزيد فرنسا بالحبوب و الإدماج في مؤسسة أرى يهودية كان يقودها حفيد

([1]) – نجوى طوبال : المرجع السابق ، ص 105.

([*])– من الألقاب الشائعة بين اليهود أصلها " الكاهن " و قد حمله في البداية كل أبناء النبي هارون عليه السلام و بعده أصبح يضاف إليه اسم ثاني مثل كوهين و هم من احتفظ باللقب الأول كوهين و بعضهم من استغنى عنه ، لمزيد من المعلومات انظر : نجوى طوبال ، المرجع السابق ، ص 105.

([2]) – محمد زروال : العلاقات الفرنسية 1971-1830 . (د.ن)، (د.م) ، (د.ت) ، ص 26.

([3]) – فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 179، 180.

([4])– أبو القاسم سعد الله :محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث :بداية الاحتلال .المصدر السابق ، ص 14.

ابن زقوط السيد نفطاليبوجناح ، أما الإخوة بكري فهم : يوسف ومردوش، و يعقوب و سليمان [1].

وبقدوم هذا الأخير إلى الجزائر بمفرده لجأ إلى بيع الخردوات ثم لحقت به عائلته فيما بعد و اتسعت ثروته و نجحت تجارته و أصبح بكري صاحب شركة قوية.[2]

حيث تمكنت هذه الشركة من احتكار تجارة البلاء و باتت تصدر منتجاتها سلبيا منذ سنة 1973 دون وسيط [3] أما بوجناح أو بوشناق كما يسمى فهو حفيد ابن زقوط قدمت أسرته من ليفورنة إلى مدينة الجزائر في نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر ، مع نجمه في عالم التجارة سنة 1782 ،و في مستهل العقد التاسع استطاع بدهائه و مكره أن يكسب ثقة الداي حسن و يصبح مستشارا له نفوذ لا مثيل له حتى أن المصادر الفرنسية كانت تسميه ملك الجزائر [4].

و نتيجة للتعسفات التي كان يقوم بها ضد الأهالي تطورع أحد جنود الميليشيا اسمه "يحيى" و قتله رميا بالرصاص يوم 28 جوان سنة 1805 في عهد الداي مصطفى باشا [5].

و قد كانت مصاهرة نفطالي بوشناق حفيد أسرة بكري اكبر صفقة قامت بها عائلته لأنها سوف تدفعه بقوة إلى مواجهة أحداث إثر تحالف العائلتين تجاريا و اشتراك نفطالي الحفيد مع صهره بتأسيس شركة قوية فيها الدهاء السياسي مع السلطة الجزائرية و البلدان الأجنبية المصاهرة أنهت المنافسة بين العائلتين على التجارة منذ أن زفت بنت ميشال

---

(1) – حمدان بن عثمان خوجة : المرآة .تقديم و تعريب وتحقيق : محمد العربي الزبيري ،ط2، شركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص 178.

(2) – فوزي سعد الله: المرجع السابق ، ص ص 279، 280.

(3) – حنيفيهلايلي : العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الإيالة 1815–1830. دار الهدى للنشر و التوزيع ن عين مليلة ، 2007، ص 38.

(4) – حمدان بن عثمان خوجة :المرجع السابق ، ص 179.

(5) – أحمد شريف الزهار : المصدر السابق ، ص 117.

كوهين بكري إلى ابن نفطالي بوشناق و ذلك قبل أن يزوج نفطالي أخته الصغيرة "عزيزة" في وقت إلى دافيد ابن جوزيف بكري و تطور الارتباط الاجتماعي بالمصاهرة إلى ارتباط تجاري حيث دخل نفطالي وبوشناق في مؤسسة الإخوة بكري و بوشناق [1].

وعلى هذا الأساس احتلوا مكانة مرموقة و بارزة في سيطرة كاملة و أصبحت ثروات البلاد بأيديهما و يحركانها لصالحهما العام و الخاص [2].

وكانت التجارة من أولى المهن التي مارسها اليهود و سبب اهتمامهم بها ما لقوه من شتات فكانت التجارة شاغلهم الأكبر و كان ذلك في تكوين جماعات على الحواف الطرق الرئيسية للتجارة و أصبحا تجارا بالضرورة كما فيها من حرية فردية تسهل لليهود حمل بضائعهم و الترحال بها إلى مكان يأمن فيه على ماله و نفسه . [3]

ضف إلى ذلك المهن التي مراسها اليهود في الجزائر و التي جبوا من ورائها ثروات كبيرة و ساعدهم في ذلك معرفتهم الواسعة باللغات السائدة و علاقاتهم التقليدية مع مختلف البلدان و تقربهم من الجهات الحاكمة ، و وجود عدد كبير من الأسرى و من مختلف الجهات في الجزائر ، كما كان لفدية الأسير دور كبير وفائدة مالية عظيمة جدا[4]،و نشير هنا إلى أن مبلغ الفدية يكون حسب مكانة الأسير و وضعه الاجتماعي الأصلي لذلك فإن الفدية هي الهدف المنشود من وراء شراء الأسرى بهدف الربح [5].

([1])– فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 280.

([2]) – عزيز سامح الترا: المصدر السابق ، ص 553.

([3]) – عطا آبو رية : المرجع السابق ، ص ص 142 ،143.

([4])– كمال بن صحراوي: المرجع السابق ، ص 82.

([5]) – منور مروش : دراسات عن الجزائر في العهد العثماني :العملة ، الأسعار ، المداخيل .ج1، دار القصبة ، الجزائر ،2009، ص 300.

وعموما فإن التجارة الداخلية كانت تتم داخل المدن أو في الأسواق الأسبوعية و السوية في الأرياف [1] وكانت الأسواق عبارة عن حوانيت تضم كافة حرف اليهود التي تم رصدها من قبل و لم يلتزم اليهود بالبيع في الأسواق فقط بل كانوا يرجو لاستقبال القادمي من البادية لشراء البضائع بأسعار أقل من التي في الأسواق كما قام بعض اليهود بالطواف بالقرى في أوقات الحصاد بجمع المحاصيل لرخص أسعارها في ذلك الوقت ، و كانت تقوم بعض النسوة ببيع القمح و المحاصيل أخرى لاشتغال اليهود بجمع المحاصيل ن كما كان يباع في الأسواق العسل و الغلال و الأغنام و البغال [2].

كما احتكر اليهود صناعة المجوهرات و ضرب لعملة في مدينة الجزائر و كانت لهم حوانيت يبيعون فيها الأقمشة و الخردوات بالتجزئة و من اليهود من اشتغل بالخياطة و منهم من كان يسافر تاجرا إلى تونس و جربة وعنابة و طرابلس و قسنطينة و وهران و تلمسان و تطوان وفاس ، ومنهم من كان يصل حتى إلى القسطنطينية [3].

ويمكن القول بأن التجار اليهود المتجولين و غير المتجولين كان لهم دور هام في رواج المنتجات الأوروبية في الجزائر و بالتالي في سير العلاقات الرسمية بين نظام الحكم في كل من الجزائر و فرنسا و بواسطة ممارساتهم للتجارة صاروا وسطاء بين حكام الجزائر و الجزائريين و كذلك بين الجزائر و أوروبا[4].

والدليل على ذلك لما أراد باي قسنطينة أن يقدم هدية ثمينة إلى زوجة الداي حي توجه إلى نفطاليبوجناح لشراء حلية نفيسة فأحضر له سرماطا مرصعا بالماس فاشتراه منه، و بما انه لم يكن يملك المبلغ نقدا فقد تعهد بأن يدفع بدلا عن ذلك كيلات من القمح

([1]) – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أوار العهد العثماني(1792–1830).ط3، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر ، (د.ت) ، ص 38.

([2]) – عطا أبو رية: المرجع السابق ، ص 147.

([3])– صالح عباد : المرجع السابق ، ص 362.

([4]) –عميراوي أحميدة : قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، 2005، ص 136.

كان يمثل أكبر من 8.151.000 فرنك لأمر الذي جعل نفطالي يفكر في ضرورة العمل لتحقيق السلم بين البلدين و ليتسنى له أنن يستعمل الداي في المطالبة بحقوق الشركة [1].

واستمر اليهوديان يتمتعان بهذا النفوذ أكثر من عشرين سنة فقد كان لهما مخابرات سرية تتجول بين الأهالي على شكل تجار متجولين ينقلون لهما أنفة الأخبار ،و كان ينقلون هذه الأخبار بدورهما للداي حسين باشا [*]لهذا احتلا لديه مكانة بارزة و أصبح موضوع ثقته [2].

ثم تطور الوضع أكثر و قاموا بإدارة شبكة تجسس على أحوال الإدارة في إيالة الجزائر لصالح الدولة العثمانية[3].

ولم يختلف الوضع في فرنسا أيضا حيث كان العديد من كبار رجال السياسة مجندين لحماية المصالح اليهودية عامة كما زاد العجز المالي للشركة الفرنسية الوضع تفاقما عن سياسة الاستعمار التنافسية المنخفضة التي انتهجها اليهوديان لمنافسة الوكالة الإفريقية الفرنسية و دفعها نحو الإفلاس بغض النظر عن الوسائل اللاأخلاقية و الغير قانونية مثل التزوير والغش والتهرب من الضرائب...وقد اعتمدت فرنسا أثناء حملتها على مصر في سنة 1792 على شركة بكري و بوشناق على قمحها و خمرها و قماشها و أدويتها و زيتها و عتادها الحربي بطلب رسمي لتاليران ،و كانت هذه البضائع تصدر عن الجزائر على متن مراكب جزائرية حتى لا تتعرض للقرصنة الإسبانية و الانجليزية المعادية لفرنسا [4].

([1]) – العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 271.

([*])– تولى الحكم إيالة الجزائر دون إحداث أي انقلاب أو عصيان و أعلن نفسه داي على الجزائر و لم ينافسه على منصب الداي سوى أغا سياهية ، فألقى عليه القبض و رماه في السجن و صادر املاكه ، لمزيد من المعلومات انظر : عزيز سامح الثر : المصدر السابق ، ص 553.

([2])– صالح عباد : المرجع السابق ، ص 567.

([3]) – محمود زروال : المرجع السابق ، ص 105.

([4])– فوزي سعد الله :المرجع السابق ، ص 281-284.

و قد أدت احتكارات اليهوديان على تجارة القمح في الجزائر على حساب الوكالة الوطنية الفرنسية إلى غضب القنصل الفرنسي الذي أصبح يبحث عن كل الطرق لأجل الحصول على القمح من باي قسنطينة مباشرة دون وساطة ، إذ كان اليهوديان يبيعان الكتلة الواحدة منن القمح من باي قسنطينة بـ 100 إلى 1200 فرنك بينما كانت الوكالة تتقاضاها بـ 42 فرنك فقط مما أدى إلى تضخم الديون الفرنسية لدى اليهوديان حيث وصلت إلى مليونين فرن [1].

كما ادى تدخل اليهوديان في مسائل الحكم بالجزائر و الاحتكارات التجارية إلى حدوث انتفاضة لدى شعب الإيالة مما كان إيذانا باندلاع ثورة دامية على هؤلاء اليهود[2].

وخلال سنة 1805 عرفت الجزائر مجاعة رهيبة و رغم هذا واصلت الشركة تصدير الحبوب بدلا من مساعدة السكان مما أدى إلى سخطهم و راح ضحيتها بوشناق الذي قتله أحد أفراد البرباشيا كما سبق القول و ذلك بسبب سلوكيات اليهود السيئة [3] هذا الامر أدى إلى فقدان القمح الضروري للغداء و هذا ما ادى بالداي خلال هذه الفترة إلى أن أمر بالذهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح و مراقبة عملية بيعه بتنصيب الجنود عند باب كل مخزن [4].

و يمكن القول أن هذا النفوذ اليهودي المتزايد و لشركاتهم في الجزائر خاصة شركة بكري و بوشناق أنه لم تتمكن شركات فرنسية و بريطانية من الصمود و جهها و ذلك منذ العشرية الأخيرة من القرن 18 [5].

([1]) – محمد زروال : المرجع السابق ، ص 567.

([2]) – حمدان بن عثمان خوجة :المصدر السابق، ص 140.

([3]) – العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 272.

([4]) حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق ، ص 160

([5])–فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 284.

III- دور اليهود في ديبلوماسية الجزائر :

يمكن تعريف الديبلوماسية بأنها عملية التمثيل و التفاوض التي تجري بين الدولة تتناول علاقاتها ومعاملاتها و مصالحها ،و عادة ما يطلق على المؤسسة التي تتولى مهنة التمثيل الدبلوماسي اسم البعثة الديبلوماسية و تتخذ مرتبة بحسب الأهمية التي تكتسيها العلاقات الديبلوماسية لدولة ما مع دولة أخرى [1].

وفي هذا المقام فإن نفوذ اليهود لم يقتصر على المجال الاقتصادي فحسب بل تعدى نفوذهم إلى التدخل في شؤون الإيالة الداخلية حتى أصبحا يحركن العلاقات الخارجية للإيالة مع الدول الاوروبية [2].

لذا فقد صار الوجود اليهودي بالجزائر يكتسي طابعا خاصا بالنظر إلى تفاعل الطائفة اليهودية مع الصراع الجزائري المسيحي و هو ما أقحمها في النهاية في مسألة التحالفات في المنطقة و المساهمة في المباحثات التي كانت تجري بين الجزائر و غيرها من دول البحر المتوسط [3] والأمر الذي ساعد اليهود للوصول إلى هذه الدرجة من النفوذ هو استغلالهم جهل الدايات و معرفتهم باللغات و المعاملات التجارية للبحر الأبيض المتوسط التي كانت تفوق إمكانية حكام الجزائر [4] الشيء الذي أصبح باليهود يمتلكون صلاحيات واسعة فيما يخص تعيين و عزل البيات حسب مصلحتهم و بعبارة أصح أصبح يسيطران على الجهاز الإداري في الجزائر سيطرة كاملة و غدت مقدرات البلاد بأيديهما [5].

([1])-كمال بن صحراوي :المرجع السابق ، ص 131.

([2]) – محمد أمين :دراسات في تاريخ الجزائر الحديث .مطبعة أنفو برانت ، فارس ،(د.ت) ، ص 128.

([3]) – كمال بن صحراوي : المرجع السابق ، ص 125.

([4]) -وليم سبنسر : المرجع السابق ، ص 101.

([5])- صالح عباد : المرجع السابق ، ص 568.

ولعل تدخلهم لصالح باي الوزناجي[*] هو أحسن مثال يوضح لنا الدور السياسي الذي أصبحوا يلعبونه في الجزائر [1] .

فبعد حوالي عشرين سنة من إدارته بايلكالتيطري وقع مصطفى بن سليمان المدعو الوزناجي في خلاف الداي ، امتنع عن تقديم الدنوش[**] فنوع الداي المسؤولية منه و صادر أمواله و حكم عليه بالإعدام فهرب و التجأ إلى مقبرة القادر الجيلاني خوفا من حكم الإعدام الذي كان مهددا به لو تم القبض عليه ،و خشي أصدقاؤه من مساعدته ،و في خضم هذه الظروف العسيرة لم يجد بجانبه سوى اليهودي نفطالي بوشناق فاتصل به وقدم له الطعام وطمأنه ثم قابل الداي حسن بصفته مستشارا خاصا له وقدم قرضا كبيرا للباي المعزول ،و بهذا نجح في رفع العقوبة عنه ثم عينه بابا على قسنطينة بعد سنتين[2].

ولم تمر أيام قليلة حتى سارع مصطفى بن سليمان الوزناجي إلى تقريب نفطالي بوشناق إليه بتعيينه وكيلا لأعماله و مستشارا له اعترافا منه بفضل بوشناق عليه و جعله ساعده الأيمن [3].

وقد كان لبوجناح اتصال دائم مع الدول الأجنبية فقد كان همزة وصل بين هذه الدول و إيالة الجزائر إذ تدخل في الأزمة التي وقعت بين انجلترا و الجزائر سنة 1800 و بلغ به التأثير في مجال السياسة الجزائرية [4] إذ استقبل الداي قناصلة من الدانمارك و

---

[*] – ولد في الجزائر من أصل تركي حكم بايلكالتيطري و ضواحيه مدة عشرين سنة و لعب دورا هاما في رد الاعتداءات الاسبانية على مدينة الجزائر 1776، لمزيد من المعلومات انظر: أحمد شريف الزهار، المصدر السابق ، ص 150.

([1])– صالح عباد : المرجع السابق ، ص 193.

[**] هي الزيادة التقليدية التي يقوم بها حكام المقاوضات الثلاث مرة كل ثلاث سنوات لعاصمة الدولة لمزيد من المعلومات : انظر : جمال قنان :العلاقات الفرنسية.الجزائرية 18301790.المرجع السابق ، ص 352.

([2]) – حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق ، ص 150.م

([3]) – محمد زروان :المرجع السابق، ص 26.

([4]) – محمد أمين : المرجع السابق ، ص 128.

السويد و هولندا الذين جاؤوا محملين بالعوائد و الهدايا القنصلية سنة 1801م و ذهب به نفوذه في إدارة شؤون البلاد إلى أن تكلم باسم الداي و يفاوض على لسانها [1].

حيث كان الناطق الرسمي للبلاد في المفاوضات مع البرتغال سنة 1803 ،كما استقبل موظفي الباب العالمي الذي بعث لدى الداي مصطفى باشا سنة 1804 م ،و احتل بوشناق مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري التركي للدور الهام الذي لعبه في الحياة الاقتصادية و نفوذه إلى موقع القرار السياسي و التأثير فيه إذ أصبح تحقيق بعض الأغراض لا يتم إلا عن طريق الحصول على تعيين في المناصب الحساسة أو الهيمنة على تجارة ما أو الحصول على التسهيلات التجارية و الجمركية [2].

وقد تدخلا اليهوديان أيضا في العلاقات مع فرنسا إذ كانت هذه الأخيرة تعاني اختناقا اقتصاديا منذ الثورة الفرنسية بسبب مشاكلها الداخلية و الحصار الذي ضربته عليها الدول الأوروبية و على رأسها بريطانيا و لم تجد سوى الجزائر و الو .م .أ الحديثة الاستقلال لتحقيق الحصار عليها فقام الأسطول الجزائري بقبض السفن الأمريكية المحملة بمختلف البضائع و المئون التي كانت فرنسا بأمس الحاجة إليها بإيحاء من اليهود حيث كانا يستفيدان منها ماليا و سياسيا بالمتاجرة بالغنائم ،و لم يكن أمام فرنسا إلا طلب خدمات جوزيف بكري، شريك نفطالي بواسطة قنصلهما فليار حتى يدفع الداي حسين إلى عقد معاهدة بين الجزائر و الو .م. أ سنة 1795 ،و نجح اليهودي في ذلك مقابل عمولات مالية و مكاسب سياسية جعلت منه الرجل الذي يمكن الاعتماد عليه في أي نوع المعاملات مع الإيالة و أصبحت شاغر الدول الأوروبية لا تملأ إلا من خلال القناة اليهودية [3].

---

(1) –محمد زروال: المرجع السابق ، ص 25.

(2) – محمد امين :المرجع السابق، ص 128

(3)– فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص 319.

و بما أن الخواص من تجار البلدان المحايدة يتوفرون على إمكانية العمل بحرية أكثر مما يتوفر للدولة لذلك فقد استخدم الداي حسين باشا هذه الإمكانية ليكون في مستوى مثل متطلبات "الصداقة الحقة" فدفع بالتاجرين دفعا ترغيبيا و ترهيبيا إلى فتح المعاملات التجارية مع فرنسا وتزويدها بالمواد المعاشية المختلفة و خاصة الحبوب ، إذ كانت جل معاملاتها في الماضي تتم مع انجلترا و مع البلدان الإيطالية و لوضع حد لكل تردد لديهما أمدهما بالأموال من الخزينة للقيام بعملياتها التجارية لمصلحة فرنسا، إلى جانب هذا فالمعاملات التي كان التاجران يجريانها مع انجلترا كانت تغيظ الفرنسيين و تقلقهم لدرجة كبيرة ،حتى يتبين لهم منذ وقت مبكر إمكانية استخدام الدين الذي لهما على فرنسا لضمان ولائها من جهة و الضغط بواسطتهما على الجزائر من جهة ثانية و بذلك تحولت مسألة هذا الدين من إطارها الطبيعي كإحدى ادوات المعاملات التجارية لتأخذ وجها سياسيا في نظر الفرنسيين [1].

وأثناء حملة فرنسا على مصر 1798م و التي أدت إلى تدهور العلاقات الفرنسية الجزائرية تدخلا بكري و بوشناق من جديد بإعادة العلاقات كما كانت ، فبفضل تدخلهما تم إطلاق صراح القنصل و الرعايا الفرنسيين الذين حبسهم الداي و لقاء هذه الوساطة و المساعي اتجاه فرنسا تحصل اليهوديان على عمولة مالية هامة فضلا عن تمكنهما من الاحتفاظ بعقود تصدير الحبوب و المئون المختلفة لجيش نابليون بمصر [2].

ومن جهة أرى قامت فرنسا بعد ذلك بحجز ممتلكات اليهوديين في فرنسا و قيدت تركات أسرتها دال أراضيها من أجل تحريك الداي و الدخول معه في صراعات و هو ما حصل مما ادى بالداي إلى مراسلة إسبانيا لتوسط في هذا الخصوص لأجل مسألة

([1])– جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790–1830 .المرجع السابق،ص 105.

([2])–فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص 325.

اليهوديين و أسرتهما باعتبارهما رعايا جزائريين نو تم حل هذه المشكلة و رضخت السلطات الفرنسية للأمر و رفعت عنهم القيود سنة 1799. [1]

ولقد وجد اليهود راحتهم أكثر في الجزائر بوصول تاليران إلى رئاسة وزراء الخارجية في 1797 و ذلك لسهولة مساومته وارتشائه،و هذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتراجع في كثير من الأحيان عن قراراتها ضد اليهود بفضل تدخل تاليران و تحالفه معهم خاصة بعد الفتور في علاقات اليهود بالفرنسيين حيث أصبحت الحامية البريطانية في جبل طارق مما أدى بفرنسا إلى اللجوء لوسيلة تجميد الديون [2].

ومع مطلع سنة 1800 كان الدور السياسي للتاجرين و خاصة بكري يظهر جليا ففي منتصف جانفي سنة 1800 قدم بكري باسم الداي مصطفى باشا مشروع اتفاق الفرنسيين لوقف الحرب بين البلدين و ينص هذا المشروع على وقف الأعمال العدائية بين الطرفين و إعادة العمل بالمعاهدات المبرمة بينهما في الماضي إلى جانب تعهد فرنسا بدفع مبلغ سنة ملايين فرنك للحكومة الجزائرية و التزامها بتسديد ديون التاجرين،و في إطار هذا المسعى انطلقت المفاوضات الفرنسية العثمانية قبل خروج نابليون من مصر في شهر أغسطس 1799 و التي انهاها خليفته كلبر بتوقيع اتفاقية العريش بين مفوض جيش الاحتلال الجنرال ديزييه و مفوض الباب العالي مصطفى رشيد أفندي في 24 جانفي 1800 و لقد نصت هاته الاتفاقية على جلاء الجيش الفرنسي بكامل ا سلحته و معداته،وعلى هذا الاساس تم تعيين القنصل تانفيل في سبتمبر 1798 خلفا للقنصل موليتيدو الذي لدى وصوله جلس مع الأشخاص الذين يسيرون حكم الإيالة رغم تظاهرها بالضعف و البساطة أي بكري و بوشناق ودار اللقاء حول المشروع الذي أرسل وزير الشؤون الخارجية من أجله و بعد هذا الاجتماع باليهوديين اجتمع بعدها بالداي [3].

([1])- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830 .المرجع السابق،ص 106.

([2])-أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر :بداية الاحتلال .المصدر السابق ص 16.

([3])- جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830 . المرجع السابق، ص ص 110،109.

وقد تواصلت تدخلات اليهوديين في مسائل الحكم الداخلية بالجزائر حتى وصل الأمر بهم للتدخل في العلاقات الخارجية للجزائر خاصة مع الدول الأوروبية ، فقد لعب اليهود دور كبير في العلاقات البريطانية الجزائرية سواء في ترضية الداي على بريطانيا و تحقيق التقارب بينهما لمساعدة الانجليز على الاستيلاء على مواقع فرنسا السياسية و الاقتصادية بالجزائر منذ 1809م انتقاما من نابليون ..أو في تسيير المفاوضات التي جمعت بريطانيا و الداي لصالح البرتغال حليفة الانجليز حضر لها بوشناق نفطالي جميع لقاءاتها من بدايتها حتى نهايتها سنة 1800م [1].

ونظرا للخلاف الذي حصل بين بكري و بوشناق تدخل الداي من جهة و التجار الانجليز من جهة أرى و طرد القنصل الانجليزي السيد فالكون في سنة 1802 ، فلجأ اللورد نيلسون إلى قصف مدينة الجزائر في جانفي 1804 ليطالب بإعادة القنصل فورا ، فرفض الداي الطلب و لكنه بقي يلح عليه بالذهاب و الرجوع عدة مرات إلى أن قبل الداي ذلك سنة 1806 ،و استقر القنصل الانجليزي بلانكي في مدينة الجزائر دون مقايضة [2].

أما على مستوى العلاقات الجزائرية الاسبانية التي كانت مشحونة بالعداء و التوترات منذ سقوط الاندلس و المعارك التي تلقتها فإن وجود يهودي واحد من طراز نفطالي بوشناق بالديون و لو كعضو غير رسمي كان كافيا لتصفية الأجواء و تطهيرها من الخلفيات القديمة ،حيث تمكن اليهودي من إقناع الداي بتوقيع الصلح بينهم ، لكن لم تمر بضعة أشهر ليعود بوشناق من جديد إلى توتير العلاقات بين البلدين بإقحام الإيالة في قضية شخصية تخصه لوحده مع إسبانيا فقد كانت له ديون مع القنصلية الاسبانية في الجزائر ما طل الاسبان في تسديدها فسارع للتنازل عنها للداي مصطفى من أجل تسديدها

([1])-فوزي سعد الله ،:المرجع السابق، ص 319.

([2])- صالح عباد : المرجع السابق، ص193.

و الضغط على الاسبان ،و وقع الداي في الفخ ، إذ حركت سفينة لقنصل السفن الإسبانية حتى تفاعلت القضية و تطورت و أخذت أبعاد خطيرة بين البلدين أدت إلى معادات القنصل الإسباني للبلاد وكادت الأزمة أن تتحول إلى حرب واسعة النطاق ،و في الأخير تم التفاهم على أن تدفع إسبانيا الثلث الديون المزعومة فقط من طرف بوشناق[1].

وفي نهاية القرن 18 فكر الأمريكان في إقامة حلف يتكون من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية و تضارب مصالحها ، فصارت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن عقد اتفاقية مع الجزائر لتجنب هجمات الأسطول الجزائري على البوار الأمريكية التي صارت لها حضور قوي في المحيط الأطلسي ،فمن المعلومأن الأمريكان كانوا يزودون فرنسا بالمؤونة خلال حربها مع الدول الأوروبية و كل خطر يهدد هذه السفن و يؤثر على وضعية الإنتاج و لمنتجين و اليد العاملة في أمريكا و لهذا لم يعد من مصلحتها التعرض لمثل هذه الهجمات ،و قد حضر كوهين بكري المفاوضات بين السلطة الجزائرية و ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية و مثل الداي إذ حمل إلى السفير الأمريكي قائمة بمطالبه من أجهزة و عتاد مقابل عقد الهدنة ،و في سنة 1796 تلقى بكري 18000دولار من بارلو ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مقابل تدخلاته لدى الداي و إقناعه بتاجيل دفع الأمريكان لمستحقاتهم للخزينة الجزائرية[2] .

ولم يدم هذا التفاهم الجزائري الأمريكي طويلا حتى أعلنت الجزائر الحرب على الو .م.أ فساءت العلاقة بينهما تدريجيا حيث تم حجز 3 سفن مشحونة ببضائع مختلفة و هو ما أجبر القنصل الامريكي "لير" على استلاف المبالغ المستحقة من بكري لإنهاء الخلاف، ورغم هذا الولاء اليهودي للأمريكان فإن مصلحة اليهود كانت ذات الأولوية فحين لاحظوا أن النشاط الأمريكي يهدد مصالحهم في المنطقة فلجؤوا إلى تحريض الداي

([1])-فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص 26.

([2])- كمال بن صحراوي : المرجع السابق، ص ص ص97 ،98 ، 100.

تحت قناع النصيحة على إعلان الحرب على الأمريكان و هو ما فعله في جوان 1812.[1]

إن تدخلات اليهود في الأمور السياسية الداخلية والخارجية للبلاد و إقحام الجزائر في مشاكل كادت ان تؤدي بالعلاقات الجزائرية الفرنسية إلى حرب دامية ضف إلى ذلك اشتهار اليهود بعمليات السمسرة والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية إلى درجة أنه أصبح من الصعب على أي عربي بيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أيد اليهود ، الشيء أغاظ سكان الجزائر من الكسب الفاحش و الأموال الهائلة التي تحصل عليها اليهود على حساب الدولة الجزائرية و سكانها إلى درجة أن اجد الجنود الانكشاريين غامر بحياته أقدم يوم 28 جوان 1805 على قتل زعيم الجالية اليهودية نفطالي بوشناق عند خروجه من قصر الجنينة حيث خاطبه بعبارته المشهورة "السلام عليك يا مالك الجزائر" [2]

ونتج عن هذا الاغتيال أن قامت انتفاضة عارمة شراك فيها كل الجزائريين بمختلف طبقاتهم انتقموا فيها من اليهود و قتلوا منهم ما يقارب طائفتين و نهبوا أموالهم و استمر النهب إلى آر النهار، و استغنى الكثير من الناس بذلك إذ كثرت أموال المسلمين و في الغد من ذلك أخرج الأتراك جثث اليهود خارج المدينة وأحرقوها [3].

تواصلت الفوضى عدة أيام على مرأى من الداي الوزناجي دون أن يحرك ساكنا غير أنه قرر التحرك بعد ان بلغت الفوضى حدا خطيرا وامر بالقبض على كل من يشارك في القتل و مارس النهب من الحمالين و البحرية و غيرهم و أمر بصلبهم و اشترط الداي على كبير الحراس أن يصلب منهم يوميا عشرة و استمر هذا لعدة أيام [4].

([1]) – كمال بن صحراوي :المرجعالسابق، ص ص100، 103.

([2]) –عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962. دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 2005، ص 75.

([3])– أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق ، ص 118.

([4]) المصدر نفسه،ص 118.

كما أمر الوزناجي بطرد اليهود باستثناء الحرفيين فهاجرت مائة عائلة إلى تونس و مائة عائلة أرى إلى ليفورن [1] ،و طالب الداي أحمد خوجة تصفية حسابات بكري مع خزينة الدولة بحجز ممتلكات هذا الأخير و بيعها،وبهذا أحدثت الاضطرابات في العلاقة بين الداي و اليهود خاصة بعد الضريبة الثقيلة التي فرضها عليهم الداي و التي قدرت ب 4000 نو تم تعيين دافيد دوران رئيسا للطائفة اليهودية ، و سجن دافيد بكري تم بعد ذلك أطلق صراحه نتيجة وساطة القناصلة له ، ثم عين على رأس الطائفة بعد توده للداي الذي أعفاهم من دفع الضريبة ، و قد يعود ذل إلى رغبة الداي في الحفاظ على الشركة اليهودية التي كانت تقوم وحدها بتصدير منتجات الشرق الجزائري في فترة عجزت فيها السلطات الفرنسية في إنشاء هيئة قوية تتولى استغلال المؤسسات بكيفية معقولة ، ومن جهة أخرى فإن اليهود الذين يمتلكون امتياز استغلال غابات الكريستات قرب بجاية ، أصبحوا شبه متحكمين في الترسانة البحرية الجزائرية انطلاقا من تحكمهم في مصدر الأخشاب [2].

وفي 04فيفري عام 1811 قطعت رأس بكري [3] في ساحة الجنينة بأمر من الديوان لأنه تدخل مرة أخرى في شؤون البلاد عندما سعى لدى الباب العالي للحصول على أمر خلع الداي الحاج أحمد [4] و ذلك اتهامه بالوشاية لدى السلطان و بعد ذلك حل دوران [*]محله ولكن هذا لم يدم سوى ثمانية شهور في سلطته الجديدة لأن يوسف بكري الذي كان عجوزا قد ثأر منه لابنه داود ، غير أن سلطة يوسف لم تدم طويلا أيضا لأن

([1]) – مبارك بن محمد الهلال الميلي : تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ، (د.ت)، ص 252.

([2]) محمد زروال : المرجع السابق، ص32.

([3]) –أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر: بداية الاحتلال .المصدر السابق، ص 18.

([4]) – محمد مبارك الميلي : المصدر السابق، ص 252.

([*])– منافس ابن زاهوت و بوجناح في التجارة ، انظر: أبو القاسم سعد الله ،محاضرات في تاريخ الجزائر :بداية الاحتلال .المصدر السابق، ص 18.

عمر آغا قد أم بنفيه سنة 1816 فذهب يوسف إلى ليفورنا و قد حل محله بالجزائر يعقوب بكري الذي كان ممثلا للتجارة هؤلاء اليهود الجزائريين في باريس و الذي لم يكن محل ثقة من العائلة نو مما يذكر أنه قد حصل على الجنسية الفرنسية نو في الجزائر أصبح يعقوب زعيم للطفائة اليهودية و مسؤولا عن التجارة التي تديرها أسرة بكري [1].

عموما يمكن القول بأن النفوذ السياسي و الاقتصادي لليهود كان أثره البالغ على الجزائر خاصة عندما بلغ أقصى درجاته في عهد الداي حسن و مصطفى الوزناجي من 1792-1805 لذلك كان متوقعا أن ينفجر الغضب و النقمة الشعبيين و المعارضة السياسية حتى من داخل النظام ضد هذا الانحراف السياسي الخطير الذي يمنح احتار القرارات لمجموعة صغيرة من الناس لا تمثل سوى أقلية صغيرة من المجتمع فضلا عن السمعة السيئة لهذه المجموعة سواء لدى المسلمين أو اليهود أو في الخارج [2].

فعلى الرغم من الدور الذي لعبوه على الساحة الجزائرية السياسية و الاقتصادية و التي أكسبتهم مكانة للتحكم في زمام الأمور للإيالة إلا أن سيطرتهم على تجارة القمح كان لها أثر بالغ في مسار الدولة الجزائرية التي ستترب عنها مشكلة من أعمق و أكبر المشكلات إلا وهي الديون التي ستكون لها انعكاساتها الكبيرة على العلاقات الجزائرية الفرنسية .

([1]) – أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق ، ص 18.

([2])– كمال بن صحراوي :المرجع السابق، ص ص157 ، 158.

الفصل الثاني :

تطورات مشكلة الديون 1800-1826

I- جذور مشكلة الديون و بداية ظهورها

II- موقف فرنسا من الجزائر في مؤتمر فينا 1815م

III- اتفاقية 28 أكتوبر 1819 و تصفية الديون

I- جذور مشكلة الديون وبداية ظهورها:

تعتبر مشكلة الديون من أبرز القضايا التي طبعت العلاقات الجزائرية الفرنسية أكثر منذنهاية القرن الثامن عشر ومسألة حادة كان لها صدى كبير على كلا الدولتين وبالأخص الجزائر[1]التي كان ذنبها الوحيد هو وقوفها إلى جانب صديقتها في محنتها الاقتصادية فأمدتها بالأموال والحبوب رغم دسائس أعدائها، وكان مفروضا على حكومة فرنسا أن ترعى هذا الموقف المشرف ولكنها خانت وجنحت فاختلقت حادثة المروحةوأعلنت القطيعة والحرب[2]ولشك أن مشكلة الديون ارتبطت ارتباطا وثيقا بالنشاط التجاري لأسرة بكري وبوشناق بتصدير المواد الغذائية الضرورية التي كان أساسها القمح.

تعود أصول هذه القضية إلى عهد قيام الثورة الفرنسيةعام1789 حينما أصيبت فرنسا بانهيار اقتصادي ومجاعة قاسية كما صاحب الثورة من قسوة واضطهاد في الداخل ضد الطبقات الإقطاعية[3]ووقوف جميع الدول الأوروبية ضدها بفرض الحصار الاقتصادي والعسكري[4]وفي هذه الظروف كانت فرنسا لا تزال تعاني منأزمة المواد الغذائية التي اشتدت وطأتها أكثر خلال هذه السنوات الصعبة[5]وخصوصا المواد الغذائية الضرورية وعلى رأسها القمح[6].

وفي ظل هذه الظروف المزية لفرنسا والحصار المفروض عليها من كل الجهات وجدت ضالتها في الجزائر التي أعادت الأمل والحياة لها من جديد بعد أن كانت على وشك الزوال والانهيار حيث كانت الجزائر المدعم الوحيد بالرغم من التهديدات التي تلقها

(1)- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا1619-1830. المرجع السابق، ص190.

(2)- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب. ج3، دار الهدى ، عين مليلة، 2009، ص240.

(3)- يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر. ج2، المرجع السابق،ص119.

(4)- صلاح العقاد: المغرب العربي. مكتبة أنجو المصرية، القاهرة،1980،ص80.

(5)- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية1790-1830. المرجع السابق،ص219.

(6)- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830. المرجع السابق،ص190.

من إنكلترا والدول المتحالفة معها[1] فطلبوا من الداي إقراضهم مالا[2] وكلفت وزارة الخارجية الفرنسية قنصلها العام السيد فاليار أن يسعى لشراء أكبر كمية ممكنة من قموح الجزائر على وجه السرعة لسد حاجيات الشعب والعجز التجاري معا[3].

وفي منتصف شهر أكتوبر 1794 عبر الداي حسين باشا في رسالة بليغة وجهها محافظ العلاقات الخارجية يبتول بقوله: "لن نرد أي طلب للجمهورية يكون في متناولنا، فالمواد المعاشية والحبوب الجيدة فهذه هي منتوجاتنا، فالصديق الحقيقي هو ذلك الذي يظهر عند الحاجة فهذه هي مبادئنا، نحن على استعداد لأن نمدكم بالحبوب والمواد المعاشية من كل نوع، وباختصار كل ما تطلبوه منا، لأننا نشعر لأنكم في الحرب العام التي تواجهونها ضد مثل هذا العدد من الدول الأوروبية....فف يمثل هذه الظروف يتحتم علينا أن نعبر لكم عن خالص أحاسيسنا ونعطيكم الدليل على صدق مشاعرنا" [4].

وانطلاقا من هذا الموقف وضع الداي حسين باشا تحت تصرف فاليار المحصول الفائض من الحبوب وأقرضه ربع مليون فرنك دون فائدة حتى يتمكن من شراء كميات أخرى على وجه السرعة[5] ومع ذلك لجأت فرنسا إلى التاجرين اليهودية بكري وبوشناق ليقوما بدفع ديونهما بذلا منها إلى الحكومة الجزائرية[6] فقدم كل من بكري وبوشناق صاحبا دار بكري وبوجناح التجارية المتخذة للإيالة مقرا لهاكميات هائلة من القمح لتموين وسط وجنوب فرنسا وكذا لتموين الجيش الفرنسي خلال حروبه[7] الشيء الذي أفد فرنسا

---

(1)- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص80.

(2)- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا1619-1830. المرجع السابق، ص190.

(3)- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر. ج2،المرجعالسابق، ص119.

(4)- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830. المرجع السابق، ص347.

(5)- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر. ج2، المرجعالسابق، ص189.

(6)- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر :بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص18.

(7)- وداد بيلامي: النفوذ الاقتصادي-السياسي ليهود الجزائر 1516- 1830، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث تحت إشراف: أحميدة عميراوي، جامعة منتوري، قسنطينة 2004، ص160.

كثيرا من جهة، ضمنت الشركة الفرنسية اليهودية كميات القمح التي هي في أمس الحاجة إليها كون العلم الجزائري يضمن حمايتها لكونها دولة محايدة في هذا الصراع القائم [1].

كمااستغل اليهود ظروف فرنسا التي كانت خزينتها خاوية وكان لزاما على الحكومة ضمان تموين فرنسا خاصة وأن الوكالة الفرنسية الإفريقية لا تملك تمويل، وفي هذه الحالة شركة بكري تقدم آجالا لتسديد القروض لكن مصحوبة بفوائد.[2] خاصة أنها تعاني من ضائقة مادية كبيرة ومن جهة أخرى كانت هذه الوساطة بالنسبة لليهود مفيدة جدا نظرا للفوائد الكبيرة التي سيحققونها مما سيؤدي إلى رجوع الشركة اليهودية إلى الصدارة في ظرف قياسي، في حين نجد أن الجزائر كانت هي الخاسر الأكبر من هذه الوساطة التي ستقودها إلى مشكلة القطيعة والحرب، ومع انتقال بكري إلى مرسيليا لفتح فرع من الشركة قام بتسهيلات من اجل تزويد فرنسا بالحبوب الشيء الذي أدى إلى تحقيق ازدهار وأرباح من القطيعة إلى نهاية 1798[3].

وكان مقدار القمح الذي خرج من الجزائر سنة 1795، وبالضبط من عنابة 96 سفينة وميناء وهران 240ألف صاع أي ما يعادل 225576 قنطار وبالتالي يكون مجموع هذه القموح هو 331296 قنطار[4] ولقد استفادت الشركة اليهودية كثيرا من هذا التعامل حيث حققت أرباحا خيالية، فكان سعر الصاع الواحد يشترى بـ3 فرنكات ونصف إلى 4 فرنكات، ويصل سعره إلى 50 فرنكا في فرنسا وبالتالي أكثر من عشر أضعاف السعر المشتري به[5]ولم تصل نهاية سنة 1795 حتى كانت فرنسا مدانة بمليوني فرنك مع

(1)- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830. المرجع السابق، ص275.

(2)- عمار حمداني: حقيقة غزو الجزائر. ترجمة: لحسن زغدان، منشورات ثالة،الابيار ، 2007، ص39.

(3)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص200.

(4)- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص ص139،138.

(5)- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية1790-1830.المرجع السابق، ص279.

إضافة تموينات، وفي ربيع 1797 تذرعت الحكومة بالنوعية السيئة لجزء من حمولات فقررت إرجاع تسديد ديون بكري وبوشناق[1].

ومع ذلك قرر بونابرت عدم إثارة سخط اليهوديين والاستمرار في مماطلتها للتمكن من استعمالهاخاصة أن الوكالة ألغيت نهائيا بقرار صدر في 17 جانفي 1801[2]ونزعت منها الامتيازات ومنحتها للانجليز سنة 1807 بسبب رفض نابليون تسديد الديون[3]ورغم وعوده التي ظلت حبرا على ورق نظرا للعجز المالي الذي كانت تتخبط فيه حكومته، ولكن أسلوب المماطلة الذي اتبعته فرنسا في ذلك الحين لتنفيذ المعاهدات المبرمة بينه وبين الإيالة، جعل الشركة تتخدع وتستمر في تزويد مخازن مرسيليا ومعاملها مقابل سندات رسمية تعترف لها بالديون [4].

وقد دعي القنصل جون بون سانت أندري بإلحاح شديد من أجل تسييس مسألة الديون لتتحول إلى رهينة بين أيدي فرنسا للضغط بواسطتها على التاجرين مع الانجليز حيث أكد في العديد من مراسلاته على وجود مخطط تجاري بين جبل طارق والجزائر الذي له هدف مزدوج لتموين هذه القاعدة من جهة وتسويق المواد وسلع المشرق وإيطاليا من جهة ثانية، وعندما استعرض القنصل سلوكيات ومواقف التاجرين التي يعتبرها مضرة بمصلحة فرنسا، انتهت الفرصة بتقديم اقتراحا حاول من خلاله إقناع الداي بضرورة التمييز في هذا الدين بين العنصرين المكونين له الأول وهو الدين الذي للخزينة الجزائرية على التاجرين والثاني وهو مستحقاتها على الخزينة الفرنسية، فحكومة بلاده على استعداد لدفع الجزء الخاص بالخزينة للسلطات الجزائرية مباشرة أما المتبقي فإنه لن يسدد لهما إلا

(1)- عمار حمداني: المرجع السابق، ص39.

(2)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص279.

(3)- وداو بيلامي: المرجع السابق، ص160.

(4)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص279.

إضافة تموينات، وفي ربيع 1797 تذرعت الحكومة بالنوعية السيئة لجزء من حمولات فقررت إرجاع تسديد ديون بكري وبوشناق[1].

ومع ذلك قرر بونابرت عدم إثارة سخط اليهوديين والاستمرار في مماطلتها للتمكن من استعمالهاخاصة أن الوكالة ألغيت نهائيا بقرار صدر في 17 جانفي 1801[2]ونزعت منها الامتيازات ومنحتها للانجليز سنة 1807 بسبب رفض نابليون تسديد الديون[3]ورغم وعوده التي ظلت حبرا على ورق نظرا للعجز المالي الذي كانت تتخبط فيه حكومته، ولكن أسلوب المماطلة الذي اتبعته فرنسا في ذلك الحين لتنفيذ المعاهدات المبرمة بينه وبين الإيالة، جعل الشركة تتخدع وتستمر في تزويد مخازن مرسيليا ومعاملها مقابل سندات رسمية تعترف لها بالديون [4].

وقد دعي القنصل جون بون سانت أندري بإلحاح شديد من أجل تسييس مسألة الديون لتتحول إلى رهينة بين أيدي فرنسا للضغط بواسطتها على التاجرين مع الانجليز حيث أكد في العديد من مراسلاته على وجود مخطط تجاري بين جبل طارق والجزائر الذي له هدف مزدوج لتموين هذه القاعدة من جهة وتسويق المواد وسلع المشرق وإيطاليا من جهة ثانية، وعندما استعرض القنصل سلوكيات ومواقف التاجرين التي يعتبرها مضرة بمصلحة فرنسا، انتهت الفرصة بتقديم اقتراحا حاول من خلاله إقناع الداي بضرورة التمييز في هذا الدين بين العنصرين المكونين له الأول وهو الدين الذي للخزينة الجزائرية على التاجرين والثاني وهو مستحقاتها على الخزينة الفرنسية، فحكومة بلاده على استعداد لدفع الجزء الخاص بالخزينة للسلطات الجزائرية مباشرة أما المتبقي فإنه لن يسدد لهما إلا

([1])- عمار حمداني: المرجع السابق، ص39.

([2])- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص279.

([3])- وداو بيلامي: المرجع السابق، ص160.

([4])- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص279.

بعد أن يعدلا سلوكهما نحو الجمهوري[1]فكان رد فعل الداي بضرورة تسديد الدين لأصحابه في آجال معقولة وإنه من جهته يسهر على منع كل ما من شأنه عرقلة نشاط الفرنسيين وعلى منع اليهود من إقحام أنوفهم في شؤون فرنسا ويظهر لها أن ما يقوم به جون بون سانت أندري وهو هو من أجل المماطلة في دفع ثمن الحبوب[2].

كما توفي حسن وخلفه ابنه مصطفى[3] قرر سياسة الصرامة وأعزم فيما يخص مشكلة الديون[4]فكتب رسالة إلى تاليران يطلب فيها تسديد ديون حكومة الجزائر فتطورت مسألة دين اليهودية من قضية رعايا دولة إلى مشكلة أصبحت تتعلق بدولتين فرنسا من جهة والجزائر من جهة أخرى، غير أن فرنسا ظلت تماطل في تسديد ديونها مما اضطر الداي مصطفى من تجديد إلى المطالبة بتسديد الديون بقوله: "أطلبوا منكم أن تعطوا الأوامر لإنهاء مشكلة ابن زاهوتوبوجناح لأن جزءا كبيرا ونصيبا هاما من هذه الديون هو ملكي"[5] ولكن رغم هذه المراسلات التي كانت تهدف إلى تسوية القضية لأنها بقيت مجمدة بحجة تموين الإيالة للإنجليز المتواجدين بجبل طارق بالمواد الغذائية، حجم هذه الديون كان يتزايد مرة بعد أخرى ففي سنة 1800 قدم سيمون أبوقية إلى الحومة الفرنسية. جاء فيها أن الديون التي كانت لليهود على فرنسا بلغت ما قيمته 2,297,445 فرنك[6].

ولكي تحافظ فرسا على العلاقات الودية مع الجزائر أمر وزير مالية مصطفى باشا لحكومة الفرنسية بأن يدفع لسيمون أبوقاية بتسديد مبلغ 2,297,445 جنيها على أقساط نصف الشهرية بمعدل 150 جنيها غير أن غزو نابليون بونابرت لمصر أدى إلى قطع

---

(1)- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830.المرجع السابق، ص 281.

(2)- المرجع نفسه: ص 285.

(3)- يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1800.عالم المعرفة للنشر والتوزيع،الجزائر ، 2009، ص111.

(4)- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830.المرجع السابق، ص 285.

(5)- محمد زروال: المرجع السابق، ص ص42،43.

(6)- وداد بيلامي: المرجع السابق، ص161

العلاقات على الدولة العثمانية وإلى إلغاء هذا الاتفاق رغم استمرارية فرنسا في مطالبة بحري بشحن الحبوب الشيء الذي أدى إلى قطع العلاقات الفرنسية الجزائرية وسجن بكري وسيمون، ومن جهة أخرى أدت إلى سجن القنصل الفرنسي، وفي عام 1800 أرسل نابليون إلى الجزائر الذي كان يشتغل نصب المحافظ العام للعلاقات الخارجية في حكومة الثورة، وذلك من أجل التفاوض مع الداي لإبرام صلح بين الطرفين[1].

فاعترفت الحكومة الفرنسية بكون الحرب ليست حالة طبيعية بين الدولتين وأنه مما يتلاءم وكرامة ومصالح كل منها هو إعادة أواصر العلاقات القديمة بينهما وبمقتضى ذلك فإن مصطفى باشا أمضى معاهدة سلم مع القنصل ديبواتانفيل* في 27 شعبان 1216 هـ سنة 17 ديسمبر 1801 تقضي بتسديد الديون بين الطرفين [2]الشيء الذي أدى إلى إطلاق صراح يعقوب كوهين وبوقاية وأرسل ميشال بوشناق شقيقه نفطال ليتفاهم مع الحكومة الفرنسية على كشوف الحبوب المترتبة عن شحنات القمح[3]فأول تقدير أولي لمبلغ الدين المترتب عن كميات الحبوب المصدرة إلى فرنسا خلال 1795 من طرف المبعوث الخاص هيركولي* في مراسلة له بتاريخ 1ماي 1796 ذكر فيها أن مبلغ الدين المستحق لليهوديين هو في حدود مليوني فرنك، ملاحظا في نفس الوقت أنهما لا يزالان يراسلان كميات معتبرة من الحبوب وأنه وصل منها لمرسيليا حتى الآن ما يزيد عن

([1])- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1800، المرجع السابق، ص111.

*شارك في الثورة الفرنسية مشاركة فعالة عند إندلاعها، في 14 جويلية 1789 كان من بين القادة الكبار الذين زحفوا على رأس ألفي جيش من الجماهير للهجوم على الباستيل، مزيد من المعلومات أنظر، بنور فريد: المرجع السابق، ص161.

([2])- جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر1830.1919.منشورات وزارة المجاهدين، (د.م)، 2009، ص299.

([3])- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1800.المرجع السابق، ص111.

*1796 ، أنظر: المرجع نفسه ، ص156.

أربعين ألف قنطار من جهته فإن سيمون أبوقية ممثل الشركة بباريس قد قدر في رسالة له لوزير الخارجية مبلغ الدين بثلاثة ملايين فرنك رأسا خالص بدون فائدة[1].

ونشير هنا أن في سنة 1800 أجبر الداي على استيراد القمح للتحقيق من حدة المجاعة التي يعاني منها السكان وأصبحت الكيلة من القمحب28 فرنك ومع هذا بقي التاجران يصدران الحبوب رغم حاجة الجزائر إليها[2]ومن جهة أخرى قدرت البحرية الفرنسية دين التاجرين حسب الكشف الذي وضعته مصالح هذه الأخيرة قد وصل إلى حوالي مليونين ومائة فرنك سدد منه حوالي أربعمائة ألف فرنك والباقي وهو قرابة المليون وسبعمائة ألف فرنك في انتظار التسديد أما بالنسبة للتاجرين[3]فقد قدر هذه الديون بمبلغ 7،942،992 مليون فرنك[4].

عند منصف شهر أغسطس 1800 وقد أدرجا الشحنات التي استولى عليها القراصنة الفرنسيين وقيمة المسروقات التي انتهكت من بيت بكري بمرسيليا والتي والت قدرت بمبلغ أربعمائة وعشرين ألف فرنك[5].

ارتفعت قيمة الديون بعد سنة 1802 إلى خمسة ملايين ونصف ثم إلى ما يقارب 7،942،992 تفاوض منها بكري ما قيمته 3،175619 [6]بأن تدفع أزيد من أربع ملايين بواسطة جهود موجدة لتاليران ولكن رغم تحصل اليهوديين على مبلغ الدين إلا أنهما لم يعطيا فلسا واحدا من 4 ملايين فرنك كدين للبايلك[7].

---

(1)- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830. المرجع السابق، ص ص 288،289.

(2)- حمدان خوجة: المصدر السابق، ص139.

(3) جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830.المرجع السابق، ص289.

(4)- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830.المرجع السابق، ص111.

(5)- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830.المرجع السابق، ص289.

(6)- وداد بيلامي: المرجع السابق، ص161.

(7)- عمار حمداني: المرجع السابق،ص41.

ويمكن اعتبار الفترة الممتدة بين سنتي 1803أو 1813 (وهو التاريخ الذي قام فيه مصطفى باشا بآخر مسعى لدى السلطات الفرنسية لتسوية الموضوع) على أنها مرحلة جمود وتعفن بالنسبة لهذه المشكلة كون الجزائر لم تعد مصدر تصدير الحبوب إلى فرنسا بسبب موجة الجفاف التي اجتاحت البلاد سنة 1800، وقد انعكست هذه الوضعية بصفة سلبية على وكالة بكري في فرنسا حيث دخل أعضاؤها في صراعات ونزاعات ضد بعضهم البعض أمام المحاكم الفرنسية وخاصة بين يعقوب وابنة أخته ميشال بوشناق، وأدت هذه المنازعات إلى حدوث القطيعة بين هؤلاء الشركاء، فيعقوب بكري انسحب إلى القورنة رغم أنه كان يسير الوكالة في فرنسا، كما قام أخوه الأكبر جوزيف المقيم بالجزائر بسجيل إقرار لدى القنصلية الفرنسية أعلن فيه أن القائمين على شؤون الوكالة في فرنسا لم يكونوا في يوم من الأيام شركاء في الشركة إنما مجرد وكلاء لها فقط[1].

فتدهورت مصالح بكري في فرنسا خاصة بعد مقتل بوشناق في 15جوان 1805 بعد ما نسب له الرياس كمية بسبب تلاعبه بمصالح الجزائر وتمديد فرنسا بالحبوب في وقت حاجة الجزائر إليه، وكما كان الداي مصطفى هو مصدر كل المصائب لأنهم الذي قرب اليهود إليه ومكنهم من النفوذ والتضخم وتلاعبهم باقتصاد الجزائر فعزله جنود اليولداش يوم 30جوان وعينوا مكانه خوجة الخيل أحمد دايا على البلاد عندما حاول أن يفر لاحقوه وقتلوه وطرحوا جثته في العراء يومين للعبرة[2].

كما أنه هناك محاولات أخرى لتسديد الديون وحل هذه المشكلة بشكل نهائي التي كانت بعد سنة1805 ولكنها باءت بالفشل وتضاءلت الآمال نهائيا في الحصول على

([1])- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830. المرجع السابق، ص ص292،293.

([2])- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830،المرجع السابق، ص116.

تسوية كاملة للمشكلة بعد سنة 1807 التي انتزعت فيها الامتيازات الاقتصادية في الشرق الجزائري لتمنح إلى إنجلترا عدوة فرنسا التقليدية[1].

ثم بعد ذلك كتب الداي عدة رسائل لنابليون عزم في سنة 1808 على تنظيم حملة لكل شمال إفريقيا[2].وفي نهاية 1811 صرح القنصل تانفيل بأن يعقوب بكري يطالب بتسديد مبلغ ما بين 8إلى 9ملايين فرنك فردت السلطات الفرنسية على هذا بحجز ممتلكات بكري في فرنسا وإيطاليا ولجأت للوساطة العثمانية لحل هذه المشكلة التي تسبب فيها بكري ولكن هذه الوساطة لم تأتي بالجديد[3].

ظلت مشكلة الديون هذه عالقة بسبب حروب فرنسا مع أوربا وانشغالها بمشاكل التحالف الأوربي ضدها هذا من جهة ومن جهة أخرى بسبب تلاعب اليهود بمصالح الجزائر وعدم توافق الديون بين ما صرح به من الحكومة الفرنسية والتجار اليهود وعلى إثر عودة الملكية البوربون ورغم ترحيب الجزائر بهذا الحكم على أمل تصفية جميع النزاعات بروح ملؤها الصدق والعدل والاحترام المتبادل إلا أنها بقيت المشكلة معلقة كما كانت بدايتها ولم تتقدم خطوة واحدة في اتجاه التسوية مما اضطر إلى تعيين لجنة تدريس هذه المشكلة من أجل تصفية الديون، وهو ما يجعلنا نتساءل هل ستكون لهذه اللجنة والاتفاقية دور حاسم في غلق مشكل الديون أم أنها سبب في إشكال ذار الفتنة وإعلان القطيعة بين البلدين؟.

---

(1)- وداد بيلامي : المرجع السابق، ص162.

(2)- عمار حمداني: المرجع السابق،ص41.

(3)- آمال السبكي: أوربا في القرن التاسع عشر (فرنسا في مائة عام).عالم المعرفة، جدة 1985، ص100.

II- موقف فرنسا من الجزائر في مؤتمر فينا 1815:

يعتبر مؤتمر فينا الذي عقدته الدول المتضررة على نابليون بونابرت في الساحة الأوربية من أهم المؤشرات التي عقدت على الإطلاق في القرن التاسع عشر ويرجع ذلك للآثار الفكرية والإيديولوجية والعسكرية التي تمخضت على أحداث الثورة الفرنسية والتوسع الإمبراطوري الفرنسي على القادة الأوروبية[1].

حيث اقتضت الظروف السياسية بعد هزيمة نابليون ونفيه إلى جزيرة ألبا حلفاء دول أوربا الكبرى الاتفاق على تسوية أمور أوربا وفي مقدمتها النظر فيما ينبغي أن يكون عليه مستقبل فرنسا[2]والبحث في شؤون أوربا العامة وتسوية المشكلات التي تجمعت عن هذه الحروب الطويلة وإعادة النظام القديم بعد إجراء بعض التحسينات عليه فقد كان هذا النظام في نظر ساسة أوربا في ذلك الحين وهو الذي يقوم على احترام السلطات الحكومية وتجميد التقاليد والمحافظة على التوازن فهو خير نظام وجد ليضمن سيادة القانون[3].

وقد تكون المؤتمر من الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى وكانت سبعة : بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، السويد، إسبانيا والبرتغال، وعندما تبين أن العدد كبير انحصر النشاط بموجب اتفاق بين الدول الكبرى بين دول أربع فقط هي: بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، تألف منها ما يعرف باسم لجنة الأربعة[4].

([1])- آمال السبكي :المرجع السابق، ص167.

([2])- زينب عصمت راشد: تاريخ أوربا الحديث في القرن التاسع عشر. دار الفكر العربي، القاهرة، ص225.

([3])- عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة: من تسوية مؤتمر فينا إلى تسوية مؤتمر فرساي 1919.ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د،م)، (د،ت)، ص15.

([4])- عمر بن عبد العزيز عمر: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر(1815-1919). دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة ، 2000، ص32.

وقد رتب الحلفاء وأمرهم في غيبة فرنسا بعد أن زاد إليها اعتبارها وغفرت لها ذنوبها وأصبحت مرة أخرى دولة ملكية قريبة الصلة بالنموذج القديم للدولة الأوروبية فحضرت فرنسا مؤتمر لصيد في الماء العكر والعمل لحسابها الخاص[1]وذلك بعد نجاح تاليرانعند اجتماع المؤتمر بفضل مهارته السياسية في أن يجعل الدول توافق على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التي تحولت عندئذ إلى لجنة خماسية[2].

وتمكن تاليران من تعكير المياه بنجاح كبير، فاشتبكي روسيا وبروسيا من ناحية وفي عراك عنيف مع النمسا وإنجلترا في ناحية أخرى، وهنا تقدم تاليران بمسك الميزان بيديه يستخدمه لصالح فرنسا[3]فلم يكن من المستطاع أن تبقى فرنسا تحت احتلال أوربي كامل وباستمرار وذلك لأن التوازن الدولي كلن يتطلب من وجهة النظر النمساوية والإنجليزية إعادة فرنسا إلى مكانتها كقوة أوربية كبيرة[4].

وخلال المؤتمر طرحت أمام الدول الأوربية عدة مشاكل منها ماأسموه بالقرصنة البربرية ومسألة تجارة الرقيق وتحرير المسجين بالجزائر[5] والضرائب السنوية التي تؤديها الدول الأوربية إلى حكومة الجزائر[6]ولوحت إنجلترا بمشروع تكوين رابطة بحرية مشكلة من الدول الأوربية المشاركة في المؤتمر لمهاجمة دول المغرب البحرية (الجزائر، تونس، ليبيا) وإذا كانت روسيا والنمسا قد اتفقتا مع إنجلترا عل ضرورة وضع لاستقلال هذه الدول تحت شعار "محاربة القرصنة" ولكنها أبدتا تحفظهما بخصوص تفاصيل تحقيق هذا

---

(1)- أ.ج. جرانت، هارولد تمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950.ترجمة: نهاء فهمي، مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب،(د.م)، (د.ت)، ص28.

(2)- عمر بن عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص32.

(3)- أ.ج. جرانت، هارولد تمبرلي: المرجع السابق، ص28.

(4)- عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين: التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص307.

(5)-.جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. وزارة المجاهدين، (د.م)، 2009، ص94.

(6)- محمد زروال: المرجع السابق، ص59.

المشروع، أما فرنسا فقد سعت بطرق ملتوية من أجل عدم تجسيد هذه الفكرة كما تمثله في طياتها من مخاطر على مصالح فرنسا المتوسطية في المستقبل[1].

وبدأت بذلك الدول الأوربية في تدوين قضية الجزائر والمغرب والخلافة العثمانية بشكل عام في مؤتمر فينا الذي أكد في قراراته النهائية المعلنة بتاريخ 9 جوان 1815 تحريم القرصنة والاسترقاق في الجزائر وتونس وطرابلس وهذا ما يوضح لنا استمرار الاتهامات الأوربية حينما بدأت ترغ تلك الدول في تحقيق مشروعها الاستعماري فقد لجأت إلى مجموعة من الأكاذيب والتهم والحيل من بينها: تأويل: مصطلح الجهاد والدفاع عن الدين والوطن بالقرصنة والاسترقاق[2]وكان لهذا القرار تأييد دولي، ومن بين الدول التي حرمت تجارة الرقيق البرتغال في عام 1815 وكذلك إسبانيا سنة 1820. بالإضافة إلى السويد وهولندا وبريطانيا[3].

وقد قدم الأميرال السيرسيدني سميث مذكرة يطالب المؤتمر وضع حد لأعمال القرصنة في البحر المتوسط وأظهر اندهاشه من الدول الأوربية التي تعتني بتجارة الرقيق الأسود وتترك في نفس الوقت مسلمي شمال إفريقيا يأسرون المسيحيين ويجبرونهم على التجديف في سفنهم وذلك أن هذه الحالة لاتفق مع حقوق الإنسانية وإنها تهدد أمن وسلامة التجارة الدولية وطالب الدول الأوربية أن توقع على معاهدة تتعهد فيها بتقديم القوات البرية والبحرية اللازمة لحراسة سواحل البحر المتوسط وتحطيم سفن شمال إفريقيا[4]وامتنعت الحكومة الفرنسية عن الموافقة على مقترحات المندوب البريطاني السير سميث لأنها كانت ترى أن تنفيذ هذا المشروع لن يكون لها فيه حظ كبير لأنها طرف مستضعف لا تزال تعاني ضعفا عاما في أجهزتها الدفاعية بسبب حروب نابليون، ولا

([1])- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث..المرجع السابق، ص24.

([2])- المرجع نفسه، ص98.

([3])- جلال يحي: تاريخ إفريقياالحديث والمعاصر. دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2009، ص198.

([4])- جلال يحي: المرجع السابق، ص198.

تزال كذلك أجزاء من أراضيها خاضعة لاحتلال القوات الروسية والإنجليزية تحت قيادة ويلنجتون ولهذه الأسباب كانت فرنسا تفضل دعم البحرية الجزائرية حتى تضعف بذلك شوكة البحرية الإنجليزية وتنال منها[1].

وقد أسس السير سيدني سميث جمعية محاربة القراصنة كما أسس جمعية الفرسان المحررين للرقيق الأبيض في إفريقيا التي عقدت أول اجتماعاتها في سنة 1815 واستخدمت بذلك حركة إلغاء الرق من جانب الدول الأوروبية كذريعة وبشكل واضح اتجاه شمال إفريقيا وشرقها[2].

اكتفى مؤتمر فينا في معاهدته التي تم التوقيع عليها في 9 يوليو 1815بتحريم الاسترقاق في الجزائر أصلا وفي تونس وطرابلس بالتبعية، وفي الحقيقة فإن سلبية أهداف هذا المؤتمر بالنسبة إلى الجزائر كانت سياسية واقتصادية، فتحرير العبيد المسجين يعرقل تطور البلاد فيهدم اقتصادها وبذلك تتمكن الدول الأوروبية من فرض سيطرتها الاقتصادية والعسكرية على الجزائروكان مؤتمر فينا قد كلف باسم الدول الأوروبية الورد إكسموث ليضع حدا للاستعباد المسجين وقرصنة ولاية الجزائر (1).

وذلك بعد أن وضعت بريطانيا الجزر الأيونية تحت حمايتها[3]ولما كان المؤتمر قد أقر سيطرة بريطانيا على الجزر الأيونية وجزيرة مالطة فقد أرسلت بريطانيا أسطولها إلى الجزائر بقيادة اللورد إكسموث[4]

([1])- محمد زروال: المرجع السابق، ص ص60،61.

([2])-جلال يحي: المرجع السابق، ص205.

*أميرال إنجليزي من مواليد 1833-1957، تولى قيادة القوات العليا البحرية في الهند عام 1853 ثم قائد الأسطول الانجليزي للهجوم على الجزائر وتدمير أسطولها سنة 1815، مزيد من المعلومات أنظر: بسام العسلي: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1833-1838)، ط3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1980،ص53.

([3])- محمد مبارك الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، المصدر السابق، ص262.

([4])- محمد، زروال: المرجع السابق، ص62.

وصلت إلى الجزائر أوائل شهر مارس 1816،[1]وقدم إلى داي الجزائر عمر باشا(1815-1817) أهداف أو مقررات الحملة التي تستهدف تحرير الأسرى الأيونين بوصفهم رعايا إنجليز، ومحاولة افتكاك إحدى السفن الانجليزية التي أسرهاالجزائريون وأخيرا الانتقام لسفن حليفتها اسبانيا والبرتغال التي تعرضت هي الأخرى لنشاط الرايس حميدو[2] وتوصل الورد إكسموث دون الصعوبة لإطلاق سراح الأسرى الأيونين والسردينيين حول مقابل الداي على اتخاذ قرار إلغاء النشاط البحري الذي سماه القرصنة وإلغاء الأسر الذي سماه الاسترقاق[3].

عندئذ قام الداي بوضع القنصل البريطاني في السجن وقد عرضت وحدات الأسطول الهولندي[4]الانضمام إلى الأسطول البريطاني بطلب من قائده فان دي كيلان للمشاركة في الهجوم البحري على مدينة الجزائر[5].

وصل الأسطولان إلى الجزائر يوم 27 أوت عام 1816[6]وقد قام الضابطان "ورد"و"زيقل" بدور خطير في التجسس على تحصينات المدينة فمكنا كلا من موروث وفان من المحصول على معلومات هامة تتعلق بتشكيلات الأسطول الجزائري[7]وسارع اللورد الإنجليزي يتوجه إنذار إلى الداي يطلب فيه إطلاق صراح القنصل الإنجليزي حالا ووضع حد لاسترقاق المسيحين[8]وأعطى له مهلة نصف يوم ولما لم يضخ الداي للغة التهديد

---

(1)- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830.المرجع السابق، ص120.

(2)- المرجع نفسه ،ص120

(3) محمد زروال :المرجع السابق،ص62.

(4)- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك اوربا 1500.1830.المرجع السابق،ص120.

(5)-محمد مبارك الميلي تاريخ الجزائر في القديم والحديث.ج3،المصدر السابق،ص262.

(6)- محمد زروال:المرجع السابق،ص63.

(7)- عبد الجليل التميمي :المرجع السابق،ص614.

(8)-محمد زروال:المرجع السابق،ص63.

قذف المدينة بمجموعة كبيرة من القذائف[1]وأجبر عمر باشا على إمضاء شروط الصلح التي أملاها اللورد إكسموث[2]في 31 أوت 1816 تعهد فيها بما يلي[3]:

1-التخلي عن استرقاق المسحيين.

2-تحرير الأسرى المسحيين الذين بلغ عددهم 1200أسيرا.

3-تقديم الجزائر تعويضات مالية لكل الهيئات التي تضررت من عملية إقتناء الأسرى المسيحيين.

ومن أهم نتائج هذا الهجوم حيث أنه وضع حدا للانتعاش المؤقت للبحيرة الجزائرية فأحرقت أغلب السفن ودمر جزء من مرسى الجزائر وقتل 1500من السكان، وأطلق سراح كل الأسرى، وقد قدر مجموع الخسائر الجزائرية في هذا الهجوم حسب رواية سلامة إبراهيم بـ 1،015،625 جنيه إسترنيلي[4]وفقدت الجزائر في المعركة أربع بوارج حربية وخمس سفن ذات حجم متوسط و23 زورقا حربيا وبعض المراكب التجارية وبقدر عدد القذائف التي تعرضت لها المدينة بحوالي 33،000 قذيفة و 1000 قنبلة عيار. 32،25 سنتيم، أما خسائر العدو ارتفعت إلى حوالي 863 بين قتيل وجريح مات 13 وجرح3222222222 هولنديا و128 إنجليزا و690جريح[5].

ورغم محاولات دايات الجزائر تجديد الأسطول والوقوف في وجه السياسة الأوروبية الرامية إلى تصفية القوة الإسلامية في البحر المتوسط ومسارعة الدولة العثمانية إلى تقديم

---

(1)-محمد مبارك الميلي:تاريخ الجزائر في القديم والحديث.ج3،المصدر السابق،ص263.

(2)- يحيى بوعزيز:علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك اوربا 1500-1830.المرجع السابق،ص121.

(3)- عبد الجليل التميمي:المرجع السابق،ص614.

(4)- ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني. دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د،ت)، ص158.

(5)- محمد زروال: المرجع السابق، ص ص64،65.

الدعم والعتاد الضروري للجزائر إلا أن القوة البحرية الجزائرية ظلت متواضعة ولم يزد عدد سفنها عام 1825 على 14 قطعة[1].

والملاحظ أن الإنجليز لم يطالبوا بوضع حد للقرصنة في حين أن هذا المطلب كان أحد المطالب الأساسية لمؤتمر فينا التي تعهد لإنجلترا بتنفيذها، واسبب في ذلك واضح أن الإنجليز استغلوا مؤتمر فينا لخدمة مآربهم ولم يطالبوا بوضع حد للقرصنة لأنهم كانوا يأملون أن تعرقل أعمال القرصنة تجارة البلاد الأوروبية المجاورة وعلى الأخص تجارة فرنسا التي كانت تستعد لاستلام المراكز التجارية في الشرق الجزائري التي انتهت مدة احتكارها للإنجليز، ولا حاجة للتنصيص على أن الخطة والخدعة الإنجليزية كانت ضربة قاسية على الأسطول الجزائري[2].

انتهت بذلك الحملة بانتصار الحلفاء الأوروبيين إلا أنه بالنسبة لأعضاء مؤتمر فينا فإن الحملة لم تحقق ما كانت تصبوا إليه البحارة الجزائريين لم يهنوا وواصلوا نشاطهم بشتى بحار أوروبا وخصصت الجزء الأكبر من مداولاتها أثناء مؤتمر أكس لاشابيل عام 30 سبتمبر 1818[3].

حيث قرر مطالبة الجزائر وتونس وطرابلس النهائي على القرصنة، كما قررت إبلاغ الدول الثلاث أن كل مساس بتجارة الدول الأوروبية يتسبب في رد فعل سريع من طرف الدول الأوروبية المتحالفة[4].

---

(1)-ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني. المرجع السابق، ص159.

(2)- محمد مبارك الميلي:تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، المصدر السابق، ص263.

(3)- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث.المرجع السابق، ص65.

(4)- محمد مبارك الميلي:تاريخ الجزائر في القديم والحديث. ج3، المصدر السابق، ص267.

غير أن الهدف الحقيقي هو إنكار استقلال البلدان والسعي لربطها مرة أخرى بالإمبراطورية العثمانية مد نفوذهاأما فرنسا فأرادت باحتلال الجزائر تعويض عما فقدته من مستعمراتها الواسعة [1].

واكتفى هذا المؤتمر في برتوكوله الذي أصدر يوم 20 نوفمبر 1818 بضرورة التخلي عن أعمال القرصنة، كما كلف المؤتمرون فرنسا وبريطانيا بأن تبلغا هذه التوصية إلى حكومة داي الجزائر و أوصوا ممثلي الدول الخمس الكبرى بإشعار السلطان العثماني بمداولات المؤتمر وقراراته، ولكن الباب العالي أعلن على لسان وزير خارجيته الريس أفندي أن الدولة العثمانية لا يمكنها أن تنحاز إلى الطرف الآخر فتقاتل أخواتها في الدين وأنها لا تلزم بنتائج المؤتمر ولم تدع إلى المشاركة فيه، وقد أظهرت فرنسا وبريطانيا في هذا المؤتمر تخوفا شديدا من إمكانية وصول العملاق الروسي إلى ضفاف البحر المتوسط فسارعت بإظهار تقارب في وجهات نظرهما فحاولتا فرض سيطرتهما على الحكومة الجزائرية متخفين وراء أهداف وبرامج إنسانية مزعومة[2].

وعلى إثر ذلك تم تشكيل وفد مزدوج سافر إلى الجزائر في 5 سبتمبر 1819 بقيادة الأميرالين جوليان الفرنسي وتوماس فريمنتيل الإنجليزي حاملا عدة مطالب تعد تدخلا واضحا في شؤون الجزائر الداخلية[3].وعندما أبلغ الداي حسين بهذه القرارات أجاب شفاها بأنه لا يستطيع أن يتخلى على حقه في التعرف على البواخر الأجنبية لان تلك هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها أن يتعرف على العدوة من الصديقة[4].

وفي عام 1823 اعتصم بعض المتمردين في السفرات الأجنبية بالعاصمة وطالب الداي بإخراجهم فامتثل القنصل الفرنسي دوفال ورفض القنصل الإنجليزي

---

(1) محمد مبارك الميلي:تاريخ الجزائر في القديم والحديث. ج3، المصدر السابق، ص267.

(2)- محمد زروال: المرجع السابق، ص74.

(3)- أبو القاسم سعد الله: أبحاث آراء في تاريخ الجزائر.ج1، المصدر السابق ،ص320.

(4)-محمد مبارك الميلي:تاريخ الجزائر القديم والحديث. ج3، المصدر السابق، ص268،267.

ماكدونيل ذلك فهاجمت قوات الداي منزله وأخرجتهم بالقوة فاحتج على ذلك وغادر الجزائر في جانفي 1824 وتسبب هذا الحادث في قطع العلاقات بين الجزائر وانجلتراولم تضيع الحكومة البريطانية هذه الفرصة الغالية عليها فجردت حملة عسكرية بحرية على الجزائر قوامها ثلاث وعشرون باخرة كبيرة عهدت بقيادة هذه المرة السيرهنري نيل وطلب من الداي تعويضات عن الإهانة التي لحقت القنصل البريطاني والاعتراف بالعمادة القنصلية وغادر المدينة دون أن يحصل على أية نتيجة ولكنه استولى على بعض المراكب الجزائرية في عرض البحر [1].

لكنه عاد إلى الجزائر في 22 من مارس 1814 وانصرفت كما جاء دون يتحصل على طائل وعاد مرة ثالثة في 12 من شهر جويلية 1824 بعد أن أصدر الأوامر بضرب العاصمة لكن الجزائريينكانوا قد اتعظوا من معركة 1816 فخرجوا لمقابلته وانشبوا نع الإنجليز معركة في عرض البحر حالت دون اقترابهم من الأرض واستمر تبادل النوال يوم 29 من شهر جويليه وهو اليوم الذي انصرف فيه الإنجليز بعد أن نفذت ذخيرتهم[2].

ولم يحقق هذا الهجوم أي نتيجة إلا انه أوضح للجزائريين نقاط الضعف في دفاعهموسمح لهم بتقوية هذا الدفاع، ويفشل هذه السلسلة من الحملات الإنجليزية على الجزائر تفتح صفحات جديدة من الحملات البحرية الأخرى ولكن الذي سيضطلع بهذه الحملات هذه المرة هي فرنسا التي سيكتب لها المستقبل أن تجد لنفسها مكانا تحت شمس الجزائر [3].

([1]) -يحيى بوعزيز :علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830. المرجع السابق ، ص 226.

([2])- محمد مبارك الميلي:تاريخ الجزائر القديم والحديث. ج3، المصدر السابق، ص268.

([3])- محمد زروال: المرجع السابق، ص77.

III- اتفاقية 28 أكتوبر 1819 وتصفية الديون :

ظلت مشكلة الديون هذه عالقة بسبب شخصيات فرنسي وأخرى يهودية عملت على استغلالها لإفساد العلاقة بين الجزائر وفرنسا[1].

لذلك وبعد مؤتمر فينا عينت الحكومة الفرنسية قنصلا جديدا لها هو بياردوفال*[2] خلفا لتانفيل في 28 أوت 1815[3] وذلك من أجل دراسة كل المسائل والشؤون موضوع نزاع بين البلدين، ولقد كانت مشكلة ديون التاجرين أعوص المشاكل وأكثرها صعوبة بسبب التعقيدات التي تحيط بها، ومن المسائل التي كلف بهاد وفال بدراستها وفك خيوطها المتشابكة من جوانبها المختلفة[4].

وكان دوفال محملا ككل القناصلةالفرنسيين الذين سبقوه بهدايا ثمينة إلى الداي ورجال حاشيته وافراد عائلته (جواهر، ساعات، سلاح ، أقمشة) قدرت قيمتها النقدية بحوالي 12954 فرنكا و80 سنتيما، وفي مقابل ذلك فإن الداي علي خوجة إلى الحكومة الفرنسية امتيازاتها التجارية في الشرق الجزائري، وذلك في 17مارس1817، وكان الإنجليز قبل ذلك يتمتعون بهذه الامتيازات منذ عام 1807، ولكن قصفهم لمدينة الجزائر عام1816 قد أثار في نفوس الجزائريين مشاعر الحقد والغضب فوضعوا أيديهم على مؤسسات الإنجليز ليسلموها إلى الحكومة الفرنسية، ومن جهة أخرى فقد أعربت الجزائر

([1])- كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص117.

*آخر قنصل فرنسي في الجزائر قبل الاحتلال، كان في نفس الوقت تاجرا، تورط في الكثير من القضايا مع محلات بكري وبوشناق. لمزيد من المعلومات أنظر: محمد عيساوي، نبيل شريخي: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الجنة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص5.

([2])- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص22.

([3])- محمد زروال: المرجع السابق، ص77.

([4])- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830. المرجع السابق، ص308.

عن نبل أخلاقها لفرنسا فقررت تخفيض الضريبة السنوية على الامتيازات التجارية الفرنسية من 300.000 فرنكا إلى 18.000 فرنكا فقط[1].

وفي17مارس1817 عينت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية لدراسة الدين الذي على فرنسا لرعايا جزائر اليهود[2]مكونة من مستشاري الدولة: هيلي دواسيل، مونيلي، سير دومالاتيك[3]وقد قدر دين فرنسا على الجزائر بـ 24 مليون فرنك[4]ويذهب البعض إلى أن الدين ارتفع إلى 42 مليون فرنك[5].

وقامت لجنة مستشاري الدولة بدراسة القضية، واضطر محامي مؤسسة بكري نيكولاي بلفيل إلى تخفيض طلبه إلى 18، ثم14 ثم 8[6]وأخيرا حصرها في 7ملايين فرنك تدفع غضون سنة ابتداءا من1مارس1820[7] على أن تدفع على اثنتي عشرة مرحلة كل قسط يساوي 583,333,33 فرنكا تدفع كل خمسة أرام[8].

وتعرف هذه الاتفاقية باتفاقية 28أكتوبر1819 وإليك بعض فقرات منها:" إن الاتفاق الحالي لن ينفذ إلا بعد أن يوافق عليه الملك وبعد أن يعلن الداي باسم النيابة أنه بعد تنفيذ هذا الاتفاق فلن يقدم إلى الحكومة الفرنسية أي طلب يتعلق بديون السيد بكري وبوشناق[9].

([1])- محمد زروال: المرجع السابق، ص77.

([2])- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، المرجع السابق، 367.

([3])- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث :بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص19.

([4])- شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص49.

([5])- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث :بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص19.

([6])- شارل أندري جوليان: المصدر السابق،ص49.

([7])- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق،ص281.

([8])- يحي بوعزيز: المرجع السابق،ص79.

([9])- محمد زروال: المرجع السابق،ص79.

في حين نجد أن ملك فرنسا قد أراد الحفاظ على علاقته الودية مع الجزائر وأقر تسديد الدين شريطة إعلان الداي التخلي عن مطالبه بتسديد الدين له بدلا من بكري لأن فرنسا كانت متدينة من الطرفين، بالفعل فإن الداي أعلن رسميا في 12 أفريل 1820 عن رضاه بتسديد فرنساالدين وتسليمه إلى بكري مباشرة[1]كون أن بكري وابن زاهوسيسدد له الدين عليه بعد أن يسترد أمواله المودعة، لدى الحكومة الفرنسية وكان ذلك بعد أن قام كل من القنصل دوفال ويعقوب بكري بتقديم هذا الاتفاق إلى الداي من أجل الموافقة عليه[2].

غير أن المتمعن في هذه القضية أو المشكلة الكبيرة وخاصة فيما يتعلق بقيمة تخفيض تلك الديون من24 مليون فرنك عبر مراحل حتى وصولها 7 ملايين فرنك يقودنا للاستغراب والتساؤل عن سبب هذه التخفيضات، ويفسر حمدان بن عثمان خوجة ذلك بأنها هي مجرد تنازلات قدمت من طرف اليهود لأن الأمر المهم بالنسبة لهم في تلك الظروف كانت الحصول على سيولة مالية لا أكثر[3]وكذلك بسبب موافقة غرفة النواب في فرنسا بموجب قانون 24 جويلية 1820 الذي أقر أتفاق 28 أكتوبر السابق أن تدفع 7 ملايين فرنك[4]لمستحقيها وقد كان في الحسبان أن الاتفاق الجزائري الفرنسي سيؤدي إلى نمو مطرد في علاقات البلدين ولكنه على العكس ذلك أدى إلى انقطاعها وبالتالي إلى عملية استظهار عضلات الأقوى[5].

وبذلك دخلت المسألة نفقا جديدا خاصة بعد أن كشف الداي خيانة الشركة اليهودية فشددت الخناق عليها لتدفع ما تجمد لديها من الأموال، فالتجأت إلى المراوغة بأساليب

([1])- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، المرجع السابق، ص367.

([2])- محمد زروال: المرجع السابق، ص79.

([3])- حمدان خوجة: المصدر السابق، ص178.

([4])- كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص120.

([5])- محمد زروال: المرجع السابق، ص82.

وتدابير دبلوماسية ملتوية مرتكزة على المداجاة والرشوة، وقد نال السفير الفرنسي ومندوب الشركة بفرنسا نيكولا بليفيل من هذه الرشوة يومئذ مليونان فرنكا وأخيرا أظهرت الحكومة الجزائرية بمعدل 583000 فرنكا أسبوعيا، وبقى الداي في إنتظار الوفاء من فرنسا بتنجيز وعدها هذا، فلم تف به، ومضت الأسابيع وانقضت الشهور وما اتصلت الجزائر من ذلك الدين، ثم من بعد تماطل طويل وتوازن ممل وتلكئ وأخذ ورد تمطيطها للقضية ونقاش حاد أمام البرلمان الفرنسي انتهت القضية باعتماد المبلغ المطلوب في 24 جويلية 1820، وشرعت فرنسا في العمل على تسديد أكثر الدين حتى إذا مابقي منه نحو مليونين ونصف مليون[1].

وما لبث حتى ظهرت دعاوي في فرنسا وليفورن يزعم أصحابها أن لهم ديونا على شركة بكري وبوشناق ومنهم اليهودي الجزائري ناثانا بكري وقد حدث أن طلبت اسبانيا منا الداي تعويضات عن حمولات أخذت وهي تحت حميتها رايتها وفي المقابل كشف الداي عن قائمة حساب كان في إسبانيا أن تدفع إلى شركة بكري، ثم كاتب الإسبان واستخلص منهم مليون فرنك مقابل تسوية هذا المشكل بصفة نهائية، وقد كادت العلاقات بين البلدين تنتهي بعد أن رحل قنصلها عن مدينة الجزائر وبعد استخلاص هذا المبلغ وزعه الداي على منكانت لهم ديون على بكري، ولكن بحضوره حتى يضع حدا للشكاوي المتكررة ورغم ذلك بقيت على بكري ديون[2].

فأصدرت المحكمة الفرنسية في ذلك أحكاما ورسوما من حاكم فرنسية وكلها جاءت في صالح دعواها وفي النهاية وافقت الحكومة الفرنسية بواسطة لجنة من ديون اليهوديين وأغلقت الحساب بسند مؤرخ في سنة 1819 وضعت يدها على قسم من النقود التي

([1])- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، المرجع السابق، ص350.

([2])- كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص ص164-163.

تعطى للتجار اليهود معتمدة على المادة في السند، وهذا أدى إلى **احتجاج الداي أكثر وانزعاجه**منهذا السلوك[1].

ومن كل ماتقدم فإنه يظهر لنا أن الديون الجزائرية على الحكومة الجزائرية على الحكومة الفرنسية كانت على نوعين بعضها يتصل مباشرة بالباشا أي أنه ملك لخزانة الدولة الجزائرية وبعضها الأخر يتعلق بعض الخواص[2].

وبعد تحديد قيمة الدين على إثر اتفاقية 28أكتوبر 1819التي وصلت إلى سبعة ملايين كما سبق الذكر غير أن التسديد طال كثيرا وبقي سنوات متعددة وهذا ماعجل باليهود إلى الشروع في المفاوضات والاتفاق مع دوفال بالعمل على إسراع تسوية لدين في باريس وهذا من أجل المحافظة على أموال الدولة[3]ولكن البرلمان الفرنسي قرر عندما عرضت عليه الاتفاقية[4]أن يدفع آل يعقوب بكري خاصة بعد تصويت مجلس النواب يوم 24 جويلية 1820 من أجل تسديد ديون فرنسا وبعد تحقيق البحث القضائي أثبت بأن الشركة كانت قد استلمت من فرنسا مبلغا قدره 631، 175، 3فرنك[5]وأسبقت دفع 2500،000 فرنك في صندوق الإيداعات على أن تسلمه االشركة إلى حكومة الجزائر كما ذكر سابقا[6].

ورغم هذا لميزل الداي أي نصيب من هذه القيمة[7]واحتفظ البرلمان الفرنسي بالباقي للاستئمان على أموال تجارة مرسلياالذين لهم ديون على بكري ونائبه ، فاعتبر الداي هذا العمل إهانة للجزائر وإهمالا لمصالحة و حقوقه وطالبت بدفع باقي الديون

---

(1)- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، المرجع السابق، ص352.

(2)- محمد زروال: المرجع السابق، ص86.

(3)- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص81.

(4)- يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر . ج2، المرجعاتسابق، ص121.

(5)- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، المرجع السابق، ص351.

(6)- محمد زروال: المرجع السابق، ص79.

(7)- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام .ج3، المرجع السابق،ص350.

وذكر بأن على التجار أن يسو مشاكلهم فيما بينهم، فاشتد الخلاف ورفعت فرنسا الأمر لمجلس التجار الفرنسيين بباريس، واحتج الداي على ذلك واعترضت أن تفصل محكمة فرنسية بينه وبين اثنين من اليهود يعتبران من رعاياه، وطالب أن تحال القضية إلى مجلس التجارة بالجزائر فزاد في تعقيد الأمور وجمدت المشكلة وغادر بكري الجزائر على نيفورن ليختفي عن الأنظار بعد أن قبض مبلغه وتحصل بوشناق على الجنسية الفرنسية واتخذ باريس وطنا له ولم يعد بعد ذلك إلى الجزائر [1].

وبهذا تكون الحكومة الفرنسية قد تجاهلت ديون الداي حسين لأنها كانت ترى أن مبلغ 000، 2500فرنك المودع على الشركة اليهودية وبذلك أخذ الباشا يشكو بطئ القرارات ويتضايق من تسويق ومماطلة الإدارة الفرنسية التي أصبحت تستهدف تجميد القضية وتعطيل حقوق الجزائر، وكما أدرك الداي هذا التآمر الفرنسي وتأكيد ضياع حق خزينة دولته فقد سعى في الحصول على الاعتراف من عائلة بكري بحقه في الدين[2]فاستدعى الداي أسرة بكري إليه وحصل منها على اعتراف بحق الخزينة الجزائرية في تلك الأموال المحتجزة، واقترح مشروعا وسط يقضي بأن تدفع له فرنسا الأموال المحتجزة، ويتعهد هو تسويق مشكلة الدائنين ثم قام بعد ذلك بعمل الإجراءات القانونية[3].

وعلى اثر اكتشاف الداي تواطئ اليهوديين مع الحكومة الفرنسية، فغضب لهذه المآمرة المفضوحة وكاتب لملك فرنسا المستبد شارل العاشر في 26 أوت 1826 في رسالة ملنا له فيها بسخطه وماكان يجده في نفسه من القلق حول الديون المترتبة على فرنسا نحو الجزائر محتجا على ماقامت به حكومته من تدعيم المركز الفرنسي بالقالة وحشده بالأسلحة و الذخائر الحربية وذلك بعد حرق لنصوص الاتفاقية المعقودة بين

([1])- يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر . ج2، المرجع السابق، ص122.

([2])- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام. ج3، المرجع السابق، ص351.

([3])- يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر . ج2، المرجع السابق، ص122.

الحكومتين حول حقوق الامتيازكما طلب من الملك شارل العاشر أن يسوي المسألة مع ممثل بكري وهو بليفيل وأن يرسل له المبلغ شخصيا لأن بكري تنازل له عنها، وفي حال امتناع فرنسا سيتخذ التدابير لتحقيق هذه الغاية[1] وبطبيعة الحال فإن تماطل فرنسا في قضاء ديونها تكررت مكاتبة الداي إلى منك فرنسا ثلاث رسائل الذي لم يكلف نفسه حتى مشقة الإجابة عليها[2]ثم بعث الداي رسالة ثانية إلى وزير الخارجية الفرنسي وفي نفس التاريخ المذكور يطلب منه إفتكاكهذه الأموال من بلفيل وإرسال المبلغ إلى الجزائر[3]خاصة مع اعتراف عائلة بكري بأن المبلغ المودع في خزينة صندوق الإيداعات الفرنسي هو ملك للخزينة الجزائرية مقابل ديونها على الشركة اليهودية ولكن الحكومة الفرنسية لم تجب على رسائل الداي[4].

والشيء الذي زاد الطين بلة وأدى إلى انزعاج الداي أكثر وإبداء امتعاضهالشديد من سوء معاملة حكومة فرنسا في المماطلة وعدم إكتراث الملك للرد على رسائله وما زاد من تعميق الخلاف أثر هو وقوع اشتباك بين السفن الجزائرية وسفن البابا التي أرساها الجزائريون فاهتمت فرنسا بالأمر وأرسلت في أكتوبر 1826 سفينة احتجاج، وبدل أن يرد وزير الخارجية فرنسا على طلب الداي يسحب القنصل أكد في رده على موضوع السفن البابوية مطالبا بتعويض الخسائر التي لحقتها والتعهد بعدم الاعتداء عليها وتجاهل قضية الديون[5].

([1]) –(plantet(eu gene): correspondznce des deys d'algre avec le cour de ferance (1579-1833). tom second paris 1889 p559.

([2])– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص89.

([3])plantet(eugen) : op ,cit, p559

([4])– محمد زروال: المرجع السابق، ص80.

([5])– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص81.

وعندئذ أيقن الداي بأن أمواله وجميع حقوق دولته ضاعت فيما بين تسويفات الحكومة الفرنسية ومخادعة وزيرها طاليران ودسائس الشركة وحضور مندوبها بباريس نيكولابليفيل وتلاعب القنصل الفرنسي دوفال وما يحدثه من مشاكل وتعقيدات حول هذه القضية ويومئذ وقع في نفس الداي نوع من التوجس والفزع ولسميا حينما اعترفت الحكومة الفرنسية بالجدارة والاستحقاق لشركة بكري متناسية تماما لحكومة الداي من الحقوق[1].

ولما كان القنصل بيار دوفال شديد المكر والخبث ويعرف الداي وكل القناصل الأجانب المعتمدين بالجزائر ذلك عنه، وحتى غرفة تجارة مرسيليا فقدت ثقتها[2] بعدما عرفت بالاتفاق السري الذي حصل بينه وبين بكري من أجل العبث بمصالح الحكومتين مع فرنسا والجزائر[3]ولهذه الأسباب كلها اعتقد الداي وتأكد الداي لديه أنه هو السبب في خلق كل المتاعب والمشاكل بينه وبين حكومته فطالب في رسالة وجهها إلى باريس أن يسحب ويعوض بأخر يكون أقدر وأجدر بخدمة مصالح البلدين وبدل أن يجيبه دوداماس وزير الخارجية الفرنسي على هذا المشكل ومسألة الديون أغفل كل ذلك واهتم فقط في الرسالة التي بعثها إليه في[4]28 فيفري 1827 ضمنها جواب فرنسا بأن قضية الديون لم تعد تعنيها وهي من اختصاص ومهام القضاء الفرنسي[5].

كما اهتم في الرسالة بمشكلة حادث أسر السفن البابوية التي اشتبكت مع القوات الجزائرية في قضية الجزائريين وتحل بالنسبة للمشاكل الأخرى التي هي مثار النزاع والخلاف يتعقد الإجراءات القانونية الفرنسية، والحقيقة أن فرنسا تشن العدوان ولهذا وجه دوداماس مذكرة إلى الملك الفرنسي بتاريخ 11افريل 1827، اقترح عليه فيها إرسال أربع

---

(1)- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام. ج3، المصدر السابق، ص354.

(2)- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر .ج2، المرجع السابق، ص122.

(3)- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام. ج3، المرجعالسابق، ص 350.

(4)- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر . ج2، المرجع السابق، ص350.

(5) -(planteleugene): op,citp558,563.

سفن حربية لحصار الموانئ الجزائرية وأرسل إلى دوفال في الجزائر خطابا أخبره فيه بأن المفاوضات مع الداي وحكومته لا تجدي وان فرنسا بصدد إعدادحملة حربية في ميناء دبريست وطولون وأن قائد الحملة سيزود بتعليمات نهائية وبرسالة تهديد إلى الداي بأن يقدم فورا ترضية كافية عن مشكلة ما أسماه اعتداء على السفن البابا التي تسلمها حماية فرنسا ورعايتها وإلا فإن فرنسا تقطع العلاقات معه وتشرع في استعمال القوة والعنف، ثم طلب داماس من دوفال أن يتخذ الاحتياطات لسلامة الرعايا الفرنسيين في كل من عنابه والجزائر[1] .

لم تكن هذه الاتفاقية سوى صورة شكلية حاولت فرنسا من ورائها إخفاء نواياها الخبيثة في استغلال الجزائر، بزعمها حاولت تصفية ديونها من خلال إقدامها على هذه الخطوة، ومع فشل هذه الاتفاقياتكانت فرنسا عندئذ قد بدأتترفع عن وجهها قناعها المزيف لتظهر وجهها الحقيقي اتجاه الجزائر من أجل فرض سيطرتها وذلك باستغلال كل من أكن حتى تنجح في تحقيق هدفها، وهو ما في الفصل الثالث خاصة بعد تجاهل فرنسا رسائل الداي المتكررة، فبدأت الأزمة تتعقد بين الدولتين لتعلن فرنسا حربها ضد الجزائر.

(1)- يحي بوعزيز :الموجز في تاريخ الجزائر .ج2،المرجع السابق،ص122.

الفصل الثالث :

انعكاسات مشكلة الديون على العلاقة الجزائرية الفرنسية 1827-1830م

I- حادثة المروحة 1827

II- الحصار البحري الفرنسي

III- الحملة الفرنسية

I- حادثة المروحة 1827:

تطورت العلاقات الفرنسية أكثر وعلى الخصوص بين الداي والقنصل دوفال فيما يخص تطورات مشكلة الديون، الشيء الذي أدى بالقنصل دوفال غير مرحب به في الجزائر خاصة بعد تورطه في الكثير من المسائل جعلت منه عنصر غير مقبول فتاولت مراسلات الداي بفرنسا من أجل تغيير هذا الأخير ومن بين تلك الرسائل، الرسالة التي وجهت إلى الوزير الفرنسي المكلف بالشؤون الخارجية يوم 28 أكتوبر 1826 من أجل تغيير القنصل دوفال جاء فيها: "أوكد لمعاليكم أنه ليس بوسعي تحمل ذلك الصعلوك عندي وأكثر من مرة أنوي أن أضعه في إحدى مراكبنا كي أطرده من عندي، لكنني تحملت كل ذلك منذ فترة طويلة بسبب طيبة العلاقات الكائنة بين إيالتنا وفرنسا منذ عهد قديم، وأنها الدولة الوحيدة التي نعتقدها وديةً نتيجة لذلك أرغب أن يتفضل معاليكم بإيصال تحياتي لجلالة الملك داعيا إياه إلى أخذ كل ذلك بعين الاعتبار وأن يستدعي ذلك الصعلوك إليه وأن يبعث إلينا قنصلا آخر يكون شخصا نبيلا ولا يتدخل في شؤون حكومته... وإلا فإني متأسف أن أقول لكم بأنني سأكون مجبرا على إقالته"[1].

إلا أن فرنسا لم تفعل شيئا اتجاه هذا القنصل وبقي على حاله في الجزائر الشيء الذي أدى بدوفال بالوصول مع الداي ما يعرف بحادثة المروحة، بسبب تصرفاته الطائشة ولقد وجدت حكومة الجزائر التي ظلت تطالب بتسديد بكري منذ سنة 1802نفسها وحيدة

(1)- محمود باشا محمد:الاستيلاء على إيالة الجزائر وذريعة المروحة. ترجمة: عزيز نعمان، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2005، ص19.

لا أحد يضمن حقوقها لا اليهودي ولا القنصل خاصة بعد أن كاتب الداي وزارة الخارجية الفرنسية ولم يصله رد مقنع منها، لكنه لم يحصل على أي رد[1].

ويقول الزهار: "أن الداي كلم القنصل الفرنسي عن الديون، كما كلمه على البناء الذي أقامه الفرنسيون في القالة ووضعوا به مدافع عام 1825 عن طريق ألكسندر دوفال*، وسلم له كتاب إلى الملك الفرنسي، وقد أجاب الملك القنصل أمر الملك قنصله بتبليغ الداي أن الملك لن يرد على خطابه فإذا أراد شيئا لا يكتب إليه بل يكلم القنصل، إلا أن القنصل لم يبلغ قول الملك إلى الداي"[2]

وفي ظل هذا تأكد الداي أن المسألة تتطلب اهتماما من ذلك لأن المعاهدة أقيمت ولا بد من تسويتها بشكل تام ونهائي[3]ومن جهة أخرى كانت الأوضاع الداخلية لفرنسا تشوبها الفتن والاضطرابات بسبب ما فقدته معظم أجزاء إمبراطوريتها الأولى إبان حروب الثورة وهزيمة نابليون الأول في معاهدة سنة 1815 حيث تنازلت للإنجليز عن معظمها وحكومة البوربون وعلى رأسها شارل العاشر كانت تعاني معارضة قوية من البرلمان وسخطا من الرأي العام الفرنسي منذ أعادت على أكتاف الجانب وقبلت الشروط القاسية ضد مصلحتها سنة 1815 ثم ما كان هنالك من اختلاف اتجاه الأفكار في جمهورية وملكية اشتراكية ورأس مالية، فاعتقدت هذه الحكومة أنها بإحداث نصر خارجي ستعوض مكانتها المتداعية في الرأي العام الفرنسي قد برزت بإحداث مكيدة لتحويل اتجاه الاستياء

([1])- صالح عباد: المرجع السابق، ص242.

*ابن أخ القنصل دوفال.

([2])- أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص164.

([3])- عزيز سامح التر: المصدر السابق، ص628.

الداخلي، حتى يتيح لها أن تظهر بمظهر الذي يقوم بحرب صليبية غربية ضد شمال أفريقيا، وأوحت يومئذ إلى مثلها بالجزائر القنصل دوفال باستفزاز الداي رجاء إذكاء نار الحرب وامتثل القنصل لأوامر سيده وأخذ يرقب الفرص المواتية من أجل تنفيذ مكيدة ضد الجزائر[1]

وفي الحقيقة أن وزير الخارجية الفرنسي دودماس قد أوعز مراسلاته التي أرسلها إلى قنصله في الجزائر ، بأن يخبر الداي أن الديون تم تسويتها حسب القانون المتعارف عليه من قبل الطرفين وحسب اتفاقية 1819 مؤكدا تسليم إلى الحكومة الفرنسية المبالغ المالية الأولى إلى ممثل بكري المدعو نيكولابيلفيل، كما أشار إلى أن اتهامات وأقوال الداي التي جعلت الملك شارل العاشر يتأكد بأن تصرفات الداي حسين تجاه فرنسا أصبحت غير راضية وضمن كلامه عما اعتبره اعتداءات قرصانية من جانب بحارة الجزائر مست مصالح فرنسا والبلاد الصديقة لها[2].

وكما وصلت هذه الأخبار إلى مدينة الجزائر وخاصة مع هروب بوشناق إلى ليفرون وتجنيس بكري بالجنسية الفرنسية أحدث إحباطا كبيرا لدى الجزائريين وخاب ظنهم بالفرنسيين وتزامن ذلك مع وجود بعض السفن الجزائرية مع السفن العثمانية تأدب المتمردين في مورة سنة 1823 وتلقونيا الموضوع1827[3].

---

(1)- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام. ج3، المرجع السابق، ص ص372،371.

(2) -(plantet(eugene): op,cit p563,564.

(3)- عزيز سامح التر : المصدر السابق، ص629.

وبينما تسير الأمور على هذا المنوال جاءت مناسبة عيد البيرم(عيد الفطر)الموافق ل29 أفريل 1827[1]وبحكم كونه يوم احتفال بالعيد كان من عادة قناصله قصر الداي أن يقوموا بزيارة احتفالية للداي، وكان القنصلان الانجليزي والفرنسي يتنافسان دائما حول حق السبق[2]خاصة وأن القنصلان كان يصل بهما الأمر إلى حد الخصومة من أجل السبقبالتهنئة لذلك قرر الداي يومئذ أن يهنئ قنصل فرنسي ليلية العيد وقنصل انجليزي يوم العيد وأصبحت تلك العادة[3].

وعلى هذا الأساس هذا جاء السيد دوفال عشية عيد البيرم ليؤدي زيارة للداي بحضور جميع أضاء الديوان وكان هذا القنصل لايجيد التركية ولم يكن على دراية بأدنى الفروقات بأساليب الرقة الكائنة في اللغتين[4]وقد اتسم استقباله ببعض الإزعاج خاصة في تلك الفترة العصبية التي تمر بها العلاقات بين البلدين[5].

وبعد انتهاء الاحتفال دار حديث طويل بين الداي حسين والقنصل دوفال وكان ضمن ذلك الحديث حول الإجراءات والتصميمات الغير مشروعة التي اتخذتها فرنسا بالقالة وغيرها من الساحل الجزائري فأستنكر الداي لهذه الأعمال المتناقصة مع ما نصت عليه الاتفاقية المبرة بين الحكومتين كما أبدى الداي تعجبه وامتعاضه الشديد من سوء

([1]) حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص629.

([2])- محمد باشا: الإستيلاء على إيالة الجزائر وذريعة المروحة. المرجع السابق، ص20.

([3])- جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1919. المرجع السابق، ص ص350، 351.

([4])- حمدان خوجة: المصدر السابق، ص177.

([5])- عزيز سامح التر: المصدر السابق، ص360.

معاملة حكومة فرنسا في مماطلتها في أداء الدين المترتب عليها منذ سنة 1794 مع تأثره الشديد لعدم اكتراث الملك بالرد على مكاتبة الداي وتقاعسه للإجابة عن رسائله[1]بقوله لماذا لم تجبه حكومته عن برقياته العديدة الخاصة بطالب بكري، فكان جواب السيد دوفال في منتهى الوقاحة إذ جاء الأتي"إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم" وقد فسر حمدان خوجة بأن إجابة القنصل دوفال لحسين باشا بسبب جهله للغة لأن الفرنسي الأصيل لايتكلم بكلام بذيء مع إنسان عادي ناهيك إذا كان ذلك الإنسان رئيس إيالة، ومما لاشك فيه أن الداي كان يمكن أن يعذر السيد دوفال لوقوع ذلك بمناسبة أخرى ولكن هذه الكلمات أمام ديوانه فقد مست كرامته إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب وضربه بالمروحة واحدة[2]

ويقول الزهار بأن دوفال قد وضع يده على سيفه مهددا الداي ثم أجابه بتلك الإجابة الوقحة[3]

وفي رواية قال:" إن ملك فرنسا وشعبها لايحررون لك ورقة ولا يرسلون ردا حتى على رسائلك المرسلة وتمادى القنصل يتحدث على هذه الوتيرة وطال النقاش بينه وبين الداي جول السيادة على هذا البحر فقال القنصل في هذا المجال: يمنع على حكومة الجزائر ان تراقب سير لسفن فرنسا المتجولة بهذا البحر"، وتابع حديثه متوجها به إلى الداي قائلا: لايوسع لك أيها الداي أن تتعرض لمسير المراكب الفرنسية حيثما وجددت فاشتد غيظ الداي وازداد غضباوفي مثل هذا الجو القائم وهذه الإهانة الواقعة من سفير

(1)- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام. ج3، المرجع السابق، ص372.

(2)- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص177.

(3)- أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص164.

أجنبي لملك جالس على عرشه وبمحضر جميع أعضاء حكومته، وفي يوم العيد تقتبل فيه التهاني، فالمعقول جدا أن يحتدم الداي ويشتدحتفه على محدثه هذا ويرفع يده التي كان ممسكا بها مروحة مشيرا إلى الباب قائلا للسفير: أخرج ياكلب بن الكلب وتقول القصة أنه خففه بمروحة أو منشة كانت بيده خفقة واحدة أو ثلاث خفقات ويقول أحمد الشريف الزهار في مذكراته جازما[1]"وكانت بيده – أي الداي–منشة ينشب بها الذباب فضربها به وشتمه وشتم الرأي أب الملك"[2].

في حين يؤكد لنا حمدان بن عثمان خوجة الذي كان مستشارا الداي الذي كان عضوا في المجلس وشاهد على الحادثة بأن تلك المروحة كانت مكونة من أوراق النخيل[3]ويرى مؤرخون آخرون ان المروحة في حد ذاتها كانت مكونة من أرياش الطاووس، وقد تكون مكونة من أوراق نخيل مقطوعة إلى حزم طويلة مفتولة، ومهما أمر فإن المروحة لم تكن منشة كما زعمت فرنسا بذلك في رويتها[4].

ويذهب سيمون بفايفر*في سرد لهذه الحادثة بقوله:"...وحضر جميع القناصل الأوربيون القصر لتقديم التهاني بمناسبة حلول العيد فاستقبلهم الداي استقبالا

([1])- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص177.

([2])- أحمد الشريف الزهار : المصدر السابق، ص164.

([3])- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص158.

([4])- محمود باشا محمد: الإستلاء على إيالة الجزائر وذريعة المروحة. المرجع السابق، ص20.

* أسير ألماني قبضت عليه الإنكشارية في ازمير وقادوه إلى الجزائر حيث اشتغل طباخ للخزناجي، وأعطاه حريته بأيام قليلة قبل الاحتلال، وكما عزم هذا الأخير محاربة فرنسا هاجر إلى بلده، لمزيد من المعلومات أنظر: سيمون بفايفر: مذكرات عشية الاحتلال،ترجمةأبو العيددودو،دارهومة،1998،ص11.

حسنناباستثناء قنصل فرنسا العام السيد دوفال...وكان الداي قد سأل قنصل فرنسا عما إذا كانت قد وصلته من حكومته تعليمات ملائمة بشأن النقاط التي تفاوض فيها في مثل هذا اليوم من السنة الماضية فأجابه القنصل بالنفي ثم أضاف قائلا له بان حكومته تفضل أن ترسل أسطولها وجيوشها إلى الشواطئ الجزائرية وترفع أعلامها فوقها لتكون عبرة للداي على أن يستجيب لمطالبه، فثارت ثائرة الداي عندئذ ، ولطم القنصل الفرنسي على رأسه بالمروحة التي كانت بيده في تلك اللحظة..."[1].

وتروى قصة المروحة على ثقات المؤرخين ومن بينهم المؤرخ الفرنسي إسكير معتمدا فيه على تقرير هذا القنصل نفسه إذ قال:" بدأ الداي بالسؤال عن صحة الأنباء بوقوع حرب بين انكلترا وفرنسا بسبب البرتغال فأجابه دوفال بالنفي...ثم سأله الداي، عن سبب عدم كتابة حكومته إليه مباشرة، ثم اتهمه بأنه السبب في عدم الرد بقوله" أنت شرير كافر، فرد عليه القنصل: إن حكومتي لن تكتب إليك أبدا، إذا لا فائدة من ذلك[2] ويذكر دوفال في تقريره إلى حكومته بأنه ضرب ثلاث مرات أما الباشا فقد قال بأنهضربه لأنه أهانه وتذهب رواية أخرى إلى أن الضرب لم يقع أصلا ولكن وقع التهديد بالضرب[3]وبالتالي فضربة المروحة كانت ضرورة لاختلاق ذريعة تبرر انطلاق خطة العدوان التي وضعت مسبقا[4].

([1])- سيمون بفايفر ،المصدر السابق، ص39.

([2])- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام. ج3، المرجع السابق، ص 373.

([3])- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر: بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص24.

([4])- عمار حمداني: المرجع السابق، ص75.

ومن خلال ما سبق عرضه نلاحظ أنه هناك اختلاف في صيغ هذه الحادثة ومجريات أحداثها وكذلك الأمر في كيفية وصولها إلى فرنسا فيقول سيمون بفايفر في هذا المجال" فانصرف القنصل الفرنسي إلى منزله حيث اجتمع ببقية القناصل الأروبيين وكلف قنصل سردينيا بالقيام بالأعمال الفرنسية في الجزائر، ثم غادر الجزائر متجها إلى فرنسا[1].

في حين نجد الزهار يذكر أن القنصل:" رجع إلى داره وسكت ولم يفشي منذلك إلى ان فشا ذلك الخبر وسمعه بعض القناصل فاجتمعوا وبعثوا القناصل الفرنسيين وسألوه فأخبرهم بالواقع وقال لهم إنني كنت كتمت الأمر والآن لما فشا بين الناس، فأنا سأخبر دولتي وعندئذ أخبر دولته وبقي ينتظر الجواب[2]ويؤكد حمدان خوجة بأن القنصلدوفال استغل تلك الحادثة وأخبر فرنسا بضرب الداي له متناسيا سلوكه المتغطرس واستخفافه بحكومة الجزائر[3].

ومع اختلاف الروايات في وصولها إلى فرنسا يجزم تماطل دوفال في تحرير تقريره، ورفعه إلى الحكومة بل طاف على وزراء الداي ليروي لهم الحادثة على أمل أن يحصل على دعمهم ولكنه لم ينجح في مسعاه ورد عليه الوزير الأول قائلا:" يجب تفادي كسر الزجاج، وغن حدث الكسر رغم كل شيء فماذا في وسعنا أن نفعل"[4].

لقد جنى قنصل فرنسا فائده من تلك الحادثة متظاهرا بالبراءة قصد إخفاء سلوكه وإنساء كلماته الوقحة فعرض القضية عرضا معاديا للداي حسين:" تقدم دوفال لمقابلة

---

(1) سيمون بفايفر: المصدر السابق، ص ص38،39.

(2)- أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص169.

(3)- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص80.

(4)- شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص58.

الداي قصد تهنئته بيوم العيد فسأله الداي عما إذا كان قد تلقى جوابا على الرسالة التي وجهها لوزارة الشؤون الخارجية، فأجابه القنصل بأنه لم يتلقى جوابا بعد، وعلى إثر الإجابة ضربه الداي عدة مرات بمنشة وأمره بالخروج"، ولم تشر الرواية الرسمية للسلطات الفرنسية إلى أية ملاحظة متصلة بالسلوك السيئ لقنصلها اتجاه الإيالة ، فجعلت من المروحة منشة مصنوعة من شعر ذيل الحصان إلى جانب تلقي قنصلها لعدة ضربات لا لضربة واحدة[1].

وحتى لاننسى تبرير موقف الداي بعد الحادثة حيث يقر بعض المؤرخين أن الداي لم يتردد في شرح موقفه بأنه لا يريد إهانة فرنسا وإنما اعتبر المسألة شخصية بينه وبين دوفال إلا أن هذا لم يمنع فرنسا في تنفيذ مشروعها المخطط له من قبل[2]ويذهب شارل أندري جوليان إلا أن الداي بعد هدوء غضبه واستدعائه لما حدث اعترف بخطأ حيث أكد السلطان أنه تحدث إلى القنصل بكلام مهذب وسلوك الصديق مع صديقه [3].

وبوصول خبر إهانة القنصل إلى باريس استنكرت فرنسا الاتهامات الموجهة إلى موظف له حكمة وخبرة وإخلاص واعتبرت هذا التصرف إهانة للقنصل فاستغلته لتنفيذ سياستها الاستعمارية في الجزائر وطالبت ترضية رسمية[4]وأرسلت قطعة من أسطولها

([1])- محمود باشا محمد: الإستلاء على إيالة الجزائر وذريعة المروحة. المرجع السابق، ص22.

([2]) إبراهيم مياسي: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1999، ص19.

([3])- شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص54.

([4])- محمد زروال: المرجع السابق، ص45.

أمام الجزائر بقيادة القبطان كولي، وصلت يوم 12جوان 1827، وصعد القنصل دوفال سفينة القبطان المسماة لابروفانس*[1].

فقام موثق العقود التابعة لقنصلية فرنسا تسليم لائحة للداي يطلب منه أن يأتي شخصيا إلى السفينة ويعتذر للقنصل بحضور شهود الشتيمة المنجرة عن حادثة المروحةوكما كان معروفا مسبقا أن الباشا لن يرضى بذلك فقد إشتملت تعليمات كولي على اقتراحات أخرى هي :

1. أن يستقبل الباشا القبطان ورئيس أركانه والقنصل بمحضر الديوان والقناصل الأجانب ويعتذر أمامهم إلى دوفال. [2]
2. أن يرسل وفدا رسميا برئاسة وزير البحرية المعروف بوكيل الحرج إلى السفينة الملكية ليقدم الاعتذار في جميع الحالات يرفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية بما في ذلك القصبة وتطلق مائة طلقة تحية له.
3. إعادة جميع المبالغ والممتلكات الصادرة[3]
4. منع الرياس الجزائريين من زيارة وتفتيش السفن الفرنسية واحترام السفن البابوية.

---

* هي السفينة البرلمانية التي كان يركبها دوفال ولابروتونيار، من أجل التفاوض مع سلطات الإيالة حول إمكانية التوصل إلى حل للأزمة القائمة بين الدولتين، لمزيد من المعلومات أنظر مذان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص24.

([1])- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر : بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص24.

([2])- محمد زروال: المرجع السابق، ص48.

([3])- صالح فركوس: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925. مديرية النشر الجامعية قالمة،(د . ن)، 2010، ص12.

5. ويضيف إلى هذه القائمة الطويلة من المطالب المجحفة شرط آخر هو إعادة العلاقات مع قنصل فرنسا علاقات ودية مثيلة للعلاقات مع فرنسا وإسبانيا[1].

كما أقرت أجل قبول هذه المطالب 24 ساعة حتى يتمكن قائد الأسطول الفرنسي من إرغام حكومة الداي على قبول تلك الشروط المذلة ويحلون دون أي استعدادآخر معاد لفرنسا. [2].

وكان حاملا هذا الإنذار قنصل سردينيا في الجزائر دانيلي الذي أصبح يرعى المصالح الفرنسية بعد انسحاب دوفال[3]فكان رد الداي على دانيلي باستهزاء[4]فضحك ثم قام بتزييف اللائحة مهددا موثق العقود[5]ورد قائلا:" كيف أن الفرنسيين لم يطلبوا مني زوجتي أيضا وكتب في تقرير الذي رفعه إلى السلطات أن شروطا مثل هذه الشروط لاتتم عن رجال الدولة أذكياء بل كأنها لسان حال مجانين محجور عليهم في دور الشفاء" واقترح أن ينتقل أحد عقلاء فرنسا إلى عين المكان ليقوم بالتحريات اللازمة:" سيقتنع بأن هذا القنصل المتآمر لاينفعكم لا أنتم ولا نحن، فلحين تعين قنصل يتمتع بالتجربة الكافية، لن نعير أي اهتمام لأقوال يشوبها مثل هذا الكلام المهين(الموجه) دون طلب استفسار

(1)- محمد زروال: المرجع السابق، ص ص48،49.

(2)- صالح فركوس: المرجع السابق، ص12.

(3)- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر : بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص ص24،25.

(4)- شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص56.

(5)- محمود باشا محمد: الإستيلاء على إيالة الجزائر اوذريعة المروحة. المرجع السابق، ص23.

مسبق فإذا أردتم رجلاكما اشترطنا أعلاه، خلال الأربع والعشرين ساعة فإن الوضع سيفرج وإلا فسندخل في وضع العداء الفعلي"[1].

ومع انتهاء أجل الإنذار دون رد على أي شرط من الشروط السابقة التي طلبها الفرنسيون[2]أعلن كوني الحصار في 16 جوان1828، أما الباشا فأمر من جهته باي قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في إقليمه[3].

بهذه الطريقة حدثت حادثة المروحة، ومع ذلك فلم يكن تلويح الداي حسين الحازم بالمروحة في وجه القنصل دوفال في أفريل1827، سوى ذريعة لتنفيذ شارل العاشر "الرسمة الكبرى" في البحر المتوسط فجاءت الحملة الفرنسية على الجزائر منفردة بعد رفض محمد علي* لتحريك مشترك مع دولة مسيحية تريد الفكاك من أزماتها الداخلية[4].

ومع ذلك فإننا ندرك بأن تناول الداي مروحيته وضرب القنصل بتلك المروحة ليس بأمر العظيم الذي تستحق من أجله الجزائر أن يزال عنها استقلالها، خصوصا وقد استيقن الناس أن دوفال استفز الداي بوقاحة غير لائقة ودون مراعاة الأدب واللياقة، ولا نرى في

---

(1)- شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص56.

(2)- عزيز سامح التر: المصدر السابق ،ص632.

(3)- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر : بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص25.

*1769-1848. جندي ألباني في الجيش العثماني جاء لمصر لأول مرة ضمت قوة تركية مهمتها طرد الاحتلال الفرنسي، استطاع بالمناورة التقرب من المصريين، مزيد من المعلومات، أنظر: شاكر مصطفى: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها. ج3، دار العلم، بيروت،(د.ت)، ص170.

(4)- جيورج دوين: محمد علي والحملة الفرنسية على الجزائر (1829- 1830). ترجمة: الصادق سلام، عالم الأفكار : الجزائر، (د.ت)، ص5.

ذلك حرج على حسين إذ خرج به الغضب عن طوره المعتاد فلهم وجهه عندما لقي تلك الإهانةكلها[1].

ولا شك أن دوفال عندما تصرف بهذا التصرف العجيب كان ينتظر بين حين وآخر وصول الحملة البحرية التي أخبره بها داماس في طالع الشهر نفسه، مما يؤدي وجود فكرة التواطؤ بين تصرفه ورغبة حكومته في أن يثير ما أمكن من المشاكل ليبرر أعمال الحملة القادمة ويمكن القول أيضا أن داماس كان شديد الرغبة في استعمال القوة ضد الجزائر وتحاشي كل ما يمكن أن يؤدي إلى غير ذلك[2].

عموما يمكن القول بأن دوفال أتقن تمثيل مسرحيته جيدا لتنفيذ مؤامراته تحت ستار أطراف فرنسية أخرى من أجل تنفيذ مشروعهم الاستعماري والتخلص من دفع الديون الواجبة عليهم التي كانت هي الأخرى سبب في حصول هذه الحادثة بتدبير من قنصل مشبوه شديد المكر والخبث الذي نجح بصفاته هاته أن يقود الجزائر إلى الحصار ثم الاحتلال.

([1])- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام. ج3، المرجع السابق، ص 376.

([2])- يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر. ج2، المرجع السابق، ص123.

II- الحصار البحري الفرنسي على الجزائر 1827-1830:

تطورت العلاقات الجزائرية أكثر بعد ضربة المروحة المشهورة وأصبحت العلاقات يشوبها التوتر والصراعات، وفي نفس الوقت يتخللها الخوف من المواجهة خاصة بعد أن أصبح كلا الطرفين على شفا حفرة من الاصطدام بين بعضها الشيء الذي جعل فرنسا غير ملتزمة بقيد[1]فقرت الحكومة الفرنسية حينئذ أن تجعل من حادثة المروحة شرفا وطنيا من اجل معاقبة الداي على إهانته للقنصل مع إخفاء هدفها التكبر المتمثل في جعل البحر المتوسط، فعزمت على فرض الحصار البحري على السواحل الجزائرية كخطوة نحو الاحتلال[2].

1. فرض الحصار:

أرادت فرنسا استغلال ظروف الجزائر الحساسة من أجل تصعيد الأزمة[3]ونتيجة لموقف الداي بفرض شروط المذكرة التي قدمها الضابط كولي للداي ومع إصرار حكومة فرنسا من تقديم الاعتذار عما حصل ومع رفض هذا الأخير فأعلن كولي الحصار على مدينة الجزائر إلى أن يحصل الملك الفرنسي على رغبة في معاقبة الجزائر وحماية التجارة الفرنسية[4]وكان ذلك يوم 16جوان 1827 التي ضرب الجزائر على السواحل

([1])- أرجمنتكوران: السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1830. ترجمة: عبد الجليل التميمي، ط2، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1974، ص33.

([2])- نصر الدين براهيمي، علي تابليت: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني. منشورات ثالة، الابيار، 2010، ص245.

([3])- أرجمنت كوران: المصدر السابق، ص33.

([4])- يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر. ج2، المرجع السابق، ص126.

الجزائرية[1]وطلب إلى دوفال أن يظل قريبا من الشاطئ على إحدى السفن حتى يستطيع أن يفتح المفاوضات مع الداي عندما ترهبه عملية الحرب والحصار ويبدي استعداده لذلك، ولكن الداي رفض التهديد وقاوم الحصار وأمر بتحطيم المنشآت العسكرية في القالة وعنابة (كما ذكر سابقا) وكلف أصحابها خسارة أكبر من مليوني فرنك ونصف[2].

2. أسباب الحصار:

الظروف الحرجة الناشئة عن سوء سياسة فرنسا الداخلية وانصراف رجال الدولة إلى ما ذهبت به الحكومة من التشتت بسب الفتن القائمة بين طبقات الشعب الفرنسي والهيجان المستمر من قبل الثورات المنبثة هنا وهناك لصد الحكم القائم يومئذ واختلاف الأحزاب والاضطرابات المنبعثة من حروب نابليون الأول وما عراها كذلك من الانقلاب السياسي وغير ذلك ما أنهك قوتها وقضى على معنوياتها فأرادت أن تدفع خزي ظروفها الداخلية[3]بتحويل الشعب الفرنسي المشاغب عن أحداث الداخل، وانشغاله بهذا الحدث الخطير حتى يتمكن الملك من البرلمان الذي قويت فيه المعارضة.

- الثأر من أعداء المسيحية وفتح الأبواب على شواطئإفريقيا خدمة لأوروبا والإنسانية معا وهذا هو عين التعصب الديني والعرقي الأعمى الذي كانت تتخبط فيه سياسة فرنسا.
- التخلص من قيود معاهدة فينا التي تحرم على فرنسا التوسع دون موافقة الحلف الرباعي[4].

---

(1)- صالح فركوس: المرجع السابق، ص31.

(2)- يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر. ج2، المرجع السابق، ص126.

(3)- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، المرجع السابق، ص380.

(4)- يحي بوعزيز : الموجز في تاريخ الجزائر. ج2، المرجع السابق، ص127.

- الظروف التي تعرضت لها إيالة الجزائر من كوارث طبيعية ووقوع المجاعة والقحط المهول [1]وانتشار مرض الطاعون الذي أتى على نصف سكانها[2]واضطرار معظم سكانها إلى أكل الدم والميتة غير ذلك مما لا يتاح افتياته[3]لذلك كان يضمن العرش الفرنسي بأن الأهالي سيثورون على سلطاتهم

ويقبلون الحكم بمساعدتها[4].

- استغلال فرنسا فرصة تواجد الأسطول الجزائري بجانب الأسطول العثماني للمشاركة في معركة نافارين عام 1827، وعند وصول الأخبار بأن الأسطول الجزائري المشارك في هذه المعركة قد حوصر من قبل حملة بحرية أوروبية ونفاذ زاد النموبناختار القنصل الفرنسي هذه اللحظة بالذات لإعلان الحصار[5].

ويؤكد هنري تشاو هذه الحقيقة بقوله: "إن الحكومة الفرنسية أرادت أن تنتهز فرصة انشغال وحدات من الأسطول الجزائري في الشرق وأن تخلق مبررا لتدخلها العسكري

([1])- جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن عشر التاسع1830-1919. المرجع السابق، ص316.

([2])- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830-1954. ترجمة: محمد المعراجي، وزارة المجاهدين، (د.م)، (د.ت)، ص74.

([3])- جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر1830.19-1919. المرجع السابق، ص316.

([4])- العربي الزبيري: المرجع السابق، ص126.

([5])- جون بوولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830. ترجمة: أبو القاسم سعد الله، مؤسسة الكتاب، الجزائر، 2009، ص449.

فأرسلت تعليمات خاصة إلى قنصلها في الجزائر وأمرته أن يغتنم فرصة قد تسمح لإساءة العلاقات مع حكومة الداي"[1].

- اختلال ميزان القوى بين العالم الإسلامي والعالم الأوروبي وأصبحت الدولة العثمانية حامية المسلمين في حالة ضعف وتقهقر وسميت بالرجل المريض، نقدت على إثرها معظم مناطق نفوذها في أوروبا.

. النوايا الاستعمارية التي كان يكنها الأوروبيون للجزائر والتي تجسدت في مؤتمر فينا 1815و مؤتمر إكس لاشابيل 1818، حيث اتفقت 20 دولة أوروبية على توحيد صفوفها وشكلوا لهذا الغرض تحالفا دفاعيا للقضاء على عملية القرصنة الجزائرية في البحر المتوسط وتجريد الأسرى الأوروبيينوتحريم استرقاق المسيحيين والحفاظ على حرية البحارة وبالتالي منحت فرنسا بصورة غير مباشرة الضوء الأخضر لغزو الجزائر[2].

3. عدة الأسطول:

بمجرد وصول فرنسا خبر لطمة المروحة الداي للقنصل الفرنسي أعدت فرنسا العدة من أجل حصارها مشتغلة في ذلك التطور التكنولوجي الذي صاحبه عصر النهضة الذي مس، كامل أوروبا وقد احتوى الأسطولالفرنسي غلى 12 قطعة بحرية تحاصر الموانئ الجزائرية مجهزة بـ 170 مدفعا، وشكلت دورة بحية من 6 قطع أخرى[3]وهذه أسماء السفن الفرنسية

([1])- صالح عوض: معركة الإسلام الصليبية في الجزائر. ج1،ط2، مطبعة حلب، الجزائر، 1992، ص68.

([2])- عمار عسورة: الموجز في تاريخ الجزائر. دار بجاية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص111.

([3])- صالح عباد: المرجع السابق، ص ص214،215.

(أمغيتريتلاقالتاي).(lagallateeKenfiri).ite.ليبريكلفوم(bekelefome)،لابيقوني (lacigone)،لاكونونيار (cannoner)،لاشامبينوز (lachampinoise)[1]، وكلف قطع أخرى بمراقبة الملاحة وتوفير الأمن لها، ووضعت قطع أخرى في حالة استنفار دائم، وأصبح عدد القطع البحرية المكلفة بالحصار حوالي خمسين قطعة[2] ويذكر بعض المؤرخين الفرنسيين أن الجزائرييحاولوا فك الحصار العسكري فجهزوا لذلك اثني عشرة عمارة بحرية حربية مجهزة بـ252مدفعا على متنها 3200 رجلا واختاروا ليلة المولد النبوي الشريف لتنفيذ عمليتهم الهجومية[3].

4. وقائع الحصار:

بعد أربعة أهر من فرض الحصار وبعد هزيمة الأسطول الجزائري في معركة نافارين التي كانت أمل الجزائريين في المساعدة والخروج من أزمة الحصار، فكانت الخسارة كبيرة تلك التي انجرت عن الحصار فقام البحارة بمحاولات من أجل فك الحصار منها محاولة 4 أكتوبر 1827 التي التقى فيها الأسطول الفرنسي والجزائري وتمكنت 11 قطعة بحرية تحمل متطوعين من الخروج من ميناء الجزائر فخرجت خمسة قطع فرنسية من خط الدفاع لتجابهها، فكان الاشتباك عنيفا وكان السكان في المدينة يراقبون تلك المعركة من أسطح منازلهم ودامت ساعتين انسحب بعدها الجزائريون وعادت القطع الفرنسية إلى خط دفاعها[4] ويؤكد سيمون بفايفر أن الداي انزعج كثيرا وكان يميل إلى

---

(1)- محمد زروال: المرجع السابق، ص ص98،99.

(2)-صالح عباد:المرجع السابق،ص ص224،225.

(3)- محمد زروال: المرجع السابق، ص98.

(4)- صالح عباد: المرجع السابق، ص 244.

قطع رؤوسهم ويعود السبب إلى عدم إحراز النصر على السفن ويعود إلى الاختلاف في الرأي وكان معظمهم من المتطوعين[1].

وكانت هذه المعركة قد أكدت للجزائريين خطورة المعركة ومهارة عدوهم الحربية وهذا ما جعل الجزائريين يعزمون أكثر على مواجهة العدو وبخط مضبوطة وبعزيمة أكبر، وحسب شهادة قنصل سردينيا في الجزائر فإن الجانب الجزائري قد سجل مقتل عشرين شخصا وجرح 42 في صفوفه، كما لحقت أضرار بليغة بسفينة من السفن الفرنسية[2]وعندما بلغ الخبر إلى باريس أمر الملك شارل بإرسال وحدات بحرية أخرى ليصل عددها جميعا أكثر من عشرين باخرة ومع ذلك فإن التجار يغتنمونها ويبيعونها في تونس أو المغرب، وفي سنة 1828 رغم معارضة المجلس الفرنسي لسياسة الحكومة تجاه الجزائر إلا أن شارل والمتطرفين رفضوا رفع الحصار وفي العام نفسه سجل الجزائريون انتصارين هامين الأول في 2 ماي وعندما هاجم الفرنسيون على ميناء المرسى الكبير في وهران والثاني على مقربة من مدينة الجزائر حيث غنم الجزائريون سفينتين محملتين بالعتاد والمتاع أخرقوا ثلاث قوارب برجالها[3].

ورغم وجود هناك محاولات ومساعي لإبرام صلح مع الجزائر خاصة مع طول مدة الحصار التي امتدت إلى ثلاث سنوات من 16 جوان 1827 إلى 14 جوان 1830 إلا أن ذلك لم يجدي نفعا[4]وفي ظل ذلك واصل كولي حصار المدينة حتى سبتمبر 1828 ثم ألم به مرض فرحل وخلف وراءه الضابط لابروتونيير ليواصل الحصار وحاولت أربعة

([1])- سيمون بفايفر: المرجع السابق، ص76.

([2])- صالح عباد: المرجع السابق، ص ص 225،244.

([3])- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص76.

([4])- إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث. مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ص208.

بواخر جزائرية أن تفك الحصار فلم توقف واعتصمت برأس كاكسين مدة من الزمن وفي 18 جوان 1829 اصطدمت مجموعة من المراكب الجزائرية بعدد من المراكب الفرنسية قرب رأس جنات فقد الفرنسيون ثلاثة زوارق و25 شخص[1].

وبعد ذلك حاولت فرنسا من جديد وللمرة الثانية على التوالي التفاوض مع الداي خاصة بعد أن لانت قوتها ونفذت ذخائرها وانقرضت معظم جيشها وتكسرت أكثر مراكبها وكانت خاتمة أمرها بوفاة الضابط كولي[2]فأرسل رئيس الوزراء مارتيناك إلى قائد الحصار لابروتونيير تعليمات جديدة للتفاوض مع الداي وذلك[3]:

- إطلاق سراح الأسرى المسيحيين.
- إرسال المبعوث إلى باريس ليعتذر إلى السلطات الفرنسية وشرح موقف الداي من القنصل الفرنسي دوفال، وإعلان الهدنة بمجرد إرسال المبعوث الجزائري لفرنسا.
- إبرام معاهدة سلم وفق التعليمات السابقة.

وعندما وصل لابروتونيير إلى الجزائر يوم 23 جويلية 1829 رفض الداي أن يستقبله في البداية ثم وافق وتم ذلك في آخر شهر[4]وكان بصحته كاتبه فابري والمترجم بيانشي كاتب الملك[5].

([1])- يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع لدول وممالك أوروبا 1500-1830. المرجعالسابق، ص132.

([2])- محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في مآثر عبد القادر وأخبار الجزائر. ج1، دار الوعي، الأبيار، 2007، ص160.

([3])- عمار هلالي: المرجع السابق، ص14.

([4])- يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع لدول وممالك أوروبا 1500-1830. المرجعالسابق، ص132.

([5])- محمد زروال: المرجع السابق، ص14.

ورغم هذه الجهود إلا أنها قوبلت برفض الداي حيث أن ما كانت تطلبه فرنسا من وراء ذلك ليس التفاوض وإنما الاستسلام، فهي لا تطلب شيئا أقل من وضع خاتمة وتوقيعه على مشروع معاهدة كانت قد أعدتها وهي تخدم مصالحا فقط[1].

وفي 3 أوت أصدر لابروتونييرالأمر إلى السفينة بالإقلاع فغادر الوفد الفرنسي البر وتعرضت الباخرة لطلقات نارية[2]دون علم الداي فزاد ذلك من تعميق الفجوة بين الطرفين واستعمل ابروتونيير في وسائل دفاع المدينة وكاتب مجلس الدولة الفرنسي فاقترحا مواصلة الحصار دون القذف إلى أن يتم إرسال النجدات والقوات الكافية[3].

وبعد تلك الحادثة اتصلت الحكومة الفرنسية بمحمد علي باشا حاكم دولة مصر لتتخذه كواسطة بينها وبين الجزائر لحل النزاع القائم بينهما مقابل منحه بعض الامتيازات فأرسل محمد علي رسالة عن طريق مبعوثه إلى الداي حسين يحذره عن عواقب الإصرار على عناده اتجاه مطالب فرنسا حول حادثة المروحة فرد عليه قائلا: "أبلغه سلامي وقل له ليذهب فليأكل الفول"[4].

وربما وصل الجواب إلى الخديوي عرت الحكومة الفرنسية بعدم تأثر نصيحته له[5] فقرر مجلس الوزراء الفرنسي في جلسة 30 جانفي 1830 بعد دراسة استغرقت أربع

([1])- محمد عيساوي: نبيل شريخي: المرجع السابق، ص14.

([2])- محمد زروال: المرجع السابق، ص108.

([3])- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع لدول ومماليك أوروبا 1500-1830. المرجعالسابق، ص ص132، 133.

([4])- عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، من ما قبل التاريخ الى 1962. المرجع السابق، ص209.

([5])- محمد بن عبد القادر الجزائري: المصدر السابق، ص161.

ساعات من أجل إعداد حملة ضد الجزائر بحجة تأديب حسين وإسقاط حكومته[1] وفي 7 فيفري أقر الملك شارل العاشر والأميرال دويسري قائد الأسطول والكونت دي بورمون قائدا للحملة ومن ثمة بدأت الاستعدادات الحثيثة لتنفيذ المشروع[2].

5. نتائج الحصار:

- لم يكن الحصار هينا إنما كان متبعا ومملوء بالمخاطر الشيء الذي أدى إلى ظهور نتائج سواء على الوضع الجزائري وعلى الوضع الفرنسي وبصورة مباشرة كما أنه حقق نتائج دولية على صعيد الصراع بين الخلافة والدول المسيحية في قضية اليونان وأيضا في دائرة صراع النفوذ بين الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية[3].
- فعلى الصعيد الجزائري ساهم الحصار في تجميد الاقتصاد الجزائري وقطع التبادل التجاري بين أوربا والجزائر التي كانت تتم عن طريق الموانئ وبذلك جعل الفلاحين يهملون نشاطهم، كما تسبب في تحويل الطرق التجارية بالنسبة للقطاع الشرقي للبلاد إلى تونس حيث لم تبقى سوى مراسي أرزيو ، وهران ورشقون[4] الأمر الذي أدى إلى خسائر فادحة في التجارة والزراعة[5].
- كما أدى هذا الحصار إلى فشل المفاوضات بين الطرفين وعجز الحصار البحري على الجزائر ورغبة في توجيه نظر الشعب الفرنسي إلى تحقيق نصر خارجي إلى

([1])- محمد عيساوي، نبيل شريحي: المرجع السابق،ص15.

([2])- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص33.

([3])- صالح عوض: المرجع السابق، ص78.

([4])- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام. ج3، المرجع السابق، ص371.

([5])- صالح عوض: المرجع السابق، ص78.

إعلان مجلس الوزراء الفرنسي في جلسة 5شعبان 1245– 30 جانفي القيام بحملة ضد الجزائر وما إلى ذلك من سيطرة استعمارية على خيراتها، وقمع وتشريد وتقتيل سكانها[1]خاصة مع عدم وجود موقف واضح من قبل الجزائريين اتجاه هذا الحصار إذ اعتبره البعض أنه مجرد رد فعل على أعمال الجهاد البحري اعتادوا على مواجهتها، حتى أن الداي اعتبر هذا مجرد عملية ضغط موجهة ضده شخصيا قصد إثارته وانزعاجه وليس لها أي تأثير على مستقبل البلاد[2].

- كما كان للعدوان الجزائري على سفينة لابروفونس أثرين هامين من ناحية قسمت الطبقة السياسية الجزائرية إلى مجموعتين الأولى تحت قيادة الداي **والمتأثرة** بنصائح القنصل البريطاني التي كانت تميل إلى النصب إزاء باريس والثانية معتدلة، وقابلة لفتح مفاوضات وتجمع الأعيان ذوي المصالح التجارية التي مسها الحصار[3].
- أما على الصعيد الفرنسي فقد أثر الحصار العسكري على اقتصاد الحكومة الفرنسية وكلفها 20 مليون فرنك خلال ثلاثة أعوام[4]عما حرم هذا الحصار مقاطعات الجنوب من أكثر من مليون قنطار من الحبوب التي تعودت أن تستوردها من موانئ قسنطينة، وتسبب في إفلاس شركة باري التجارية بالإضافة

---

(1)- عبد العزيز فيلالي: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعي الجزائر وقسنطينة 1830– 1850. دار الهدى، عين مليلة،(د،ت)، ص22.

(2)– ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص372،373.

(3)– عمار حمداني: المرجع السابق، ص144.

(4)– أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الحديث. ج2، المصدر السابق، ص261.

إلى الأضرار الأخرى التي تسببت فيها سائر الإصطداماتمع وحدات الجزائرية التي كانت تحاول فك الحصار من حين لآخر[1]حيث نجح الجزائريون في أسر بعض رجال القطع الفرنسية وقتلهم[2].

- ومن جهة أخرى أدى العدوان الجزائري على سفينة لابروفنس إلى غضب شارل العاشر، ففي الوقت الذي وصل فيه خبر الهجوم على الباخرة المفاوضة إلى باريس سقطت وزارة مارتينياك، وكان هذا السقوط قد عجل به الملك فبعدما رفض مارتنياك وزملاءه دخول بولينياك إلى الحكومة سحب الملك ثقته منها[3].
- أما على الصعيد الدولي وضع الحصار حد النشاط الإيالة وتأثيرها على التجارة الدولية وشغلها من إمداد الأسطول الإسلامي ثم في دائرة صراع النفوذ[4]وضع حد للتنافس البريطاني الفرنسي الذي ظل قائما منذ زمن طويل حول التمركز في شرق الإيالة والاستفادة من موقعه الإستراتيجي[5]وأخيرا فتح باب للمسحية تدخل منها إلى إفريقي لمحاربة الإسلام[6]

(1)- العربي الزبيري: المرجع السابق، ص128.

(2)- عبد العزيز فيلالي: المرجع السابق، ص22.

(3)- عمار حمداني: المرجع السابق، ص144.

(4)- صالح عوض: المرجع السابق، ص78.

(5)- العربي الزبيري: المرجع السابق، ص128.

(6)- صالح عوض: المرجع السابق، ص78.

III- الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 والمواقف الدولية منها:

بعد فشل الحصار الفرنسي في تحقيق الأهداف المرجوة، عزمت فرنسا على جرد حملة ضد الجزائر بعد أن أصبحت الظروف مواتية، فقررت الحكومة الفرنسية التي كانت تحت رئاسة بولينياكأن تبعث حملة ضد الجزائر وذلك في 30 جانفي 1830[1]وفي خطابه للعرش يوم التي أهان الداي 2 مارس 1830 أعلن شارل العاشر أمام غرفة النواب:" لا يمكنني أن أترك طويلا بدون عقاب الإهانة التي ارتكبت ضد رايتي، إن التعويض الرائع الذي أرغب في الحصول عليه تلبية لشرف فرنسا سيتحول بإعانة العلي القدير لصالح المسحية"[2]

وقد برزت هذه الحركة بعدة أسباب وأهداف منها[3]:

- الانتقام من الجزائر التي أهان الداي حاكمها الشرف الفرنسي.
- وقف أعمال القرصنة وتخليص أوربا من مصدر القلق والاضطراب.
- زيادة شعبية الملك شارل العاشر غير المحبوب.
- الفرار من دفع دين كانت الجزائر قد أعطته إلى فرنسا بدون فائدة 1797، بينما كانت فرنسا تعاني الحصار الإنجليزي.
- مزاحمة الدول الأوربية الأخرى وخصوصا بريطانيا على خلق إمبراطورية جديدة.

([1])- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص17.

([2])- عمار حمداني: المرجع السابق، ص133.

([3])- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2،المرجع السابق، ص17.

وفي 7فيفري أقر الملك شارل العاشر الحملة وأصدر مرسوما ملكيا بتعين دي بورمون قائدا عاما للحملة والأميرال دوبيري قائدا للأسطول[1].

لقد كانت تلك الأسباب والأهداف كفيلة حتى تقوم السلطات الفرنسية بتهيئة الرأي العام الفرنسي والأوروبي لتقبل أسباب الحملة وقد أيدتها معظم الدول الأوروبية عدا انكلترا التي منحتها ضمانات بأن الحملة محدودة الزمن وأن الفرنسيون لا يبقون في الجزائر أكثر منشهر أو شهرين[2].

كم أن بريطانيا كانت تخشى التفوق الفرنسي في المتوسط بعد أن استطاعت أن تضمد جراحها بعد هزيمة نابليون ومشاركتها في نافارين سنة 1827 وتدخلها في شبه جزيرة المورة 1828، إضافة إلى تردي أوضاع الدولة العثمانية بعدما فرضت عليها معاهدة أدرنة 1829[3]كما نجد أن بريطانيا طلبت من الحكومة الفرنسية بيانا رسميا عن الهدف الحقيقي من الحملة وأن تقدم لها وثيقة الأوامر التي يحملها قائد الجيش الفرنسي لغزو الجزائر،ومع ذلك فإن موقفها المعارض هذا لم يستمر بل عدلت عن سياستها ظاهريا من أجل غزو فرنسا الجزائر[4].

ومع ذلك نجد أن مواقف كل الدول الأوربية كانت في صالح فرنسا ولم تعارض الحملة الفرنسية ضد الجزائر فهي لم تؤيدها فحسب بل دعمتها حيث وجدت روسيا أن

([1])- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر : بداية الاحتلال. المصدر السابق، ص26.

([2])- عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص114.

([3])- محمد علي الصلابي: المرجع السابق، ص33.

([4])- عميراوي أحميدة: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث. منشورات جامعة قسنطينة، 1999، ص21.

فكرة احتلال فرنسا لمنطقة البحر المتوسط الغربي، تجعل هذه الأخيرة تحول نظرها عن منطقة الراين وبلجيكا لذلك أعطى ملكها فريدريك الثالث موافقته على الحملة[1] .

ولم تبدي الجمهوريات الإيطالية معارضتها الأخرى أي اعتراض على الحملة بل سارعت بتهنئة الملك الفرنسي على مشروعه الذي يستهدف خدمة الدول المسيحية،وإذا كانت اسبانيا تشكو عجزا ماليا فقد كان دورها نافذ الخطورة في هذه العملية مع العلم أنها كانت تخشى جوار فرنسا لإفريقيا ،ثم شرعت في مفاوضات مع سفير فرنسا وأوصى الخبراء العسكريون للحصول على موانئ بلادها لرسو العبارات البحرية الفرنسية خاصة في خليج بالما القريب من السواحل الإفريقية وبعد تردد طويل قبلت إسبانيا هذه المطالب[2].

أما روسيا فقد أيدت موافقة فرنسا سن الحملة على الجزائر دون اعتراض فعندما طلب سفير بريطانيا من القيصر الإسكندر الأول أن يعارض المشروع الفرنسي أجابه هذا بان روسيا ليس لديها أي اعتراض تبديه على الحملة ولعل تصريح القيصر الروسي للسفير الفرنسي (لافيروني) في شهر جويلية 1821 يبين بوضوح إنجاز روسيا التام للحكومة الفرنسية في مشروعها الاستعماري في الجزائر،فقد صرح بما يلي: ما عليها(فرنسا) إلا أن تفتح البركان من مضيق جبل طارق إلى الدردنيل وأن تختار ما

(1)- شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص78. وينظر : عميراوي أحميدة: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص21.

(2)- محمد زروال: المرجع السابق، ص126.

يلائمهاوتستطيع أن تعتمد في هذا المجال ليس فقط على تأييد روسيا بل وعلى أعانتها الجدية والفعالة[1].

وكان الموقف الذي اتخذته دول المغرب من احتلال فرنسا للجزائر موقفا سلبيا اللهم إذا استثنينا موقف إيالة ليبيا التي وقفت إلى جانب الجزائر معنويا، أما فيما يخص تونس والمغرب الأقصى فقد أيدتا الحملة ضد الجزائر، فباي تونس بلغ به الحد في أن يكون له نصيبا في أرض الجزائر[2].

بل سمح بتسهيل وتموين الحملة إن اقتضت الضرورة لذلك أرسل وفدا لتقديم التهاني بعد أن أطاح هذا الأخير بحكومة الأتراك[5]، في أوت 1830 قامت فرنسا بإيقاف كل تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب تونس في قضية الجزائر[6].

أما فيما يخص موقف الباب العالي من الحملة الفرنسية على الجزائر فقد كان موقفها في بادئ الأمر بأنها رفضت التدخل وإقحام نفسها في القضية الجزائرية خصوصا وأنها كانت منهمكة في إخماد حرب اليونان لذلك قررت في اجتماع رأسه الصدر الأعظم وضمك وزير الحربية خسروباشا أن لا تتدخل في قضية في القضية الجزائرية وقررت أن تلوذ الصمت ولا تبحث في هذه المسألة حتى يفاتحها فيها السفير الفرنسي من جديد[3]

ثم بعد ذلك غيرت موقفها وحاولت حل الموضع دبلوماسيا عن طرق بعث خليل أفندي وطاهر باشا، واعتماد موقفها على أسطول الجزائر غير أن فشل خليل أفندي

([1])- محمد مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث: ج3. المرجع السابق، ص ص286،287.

([2])- محمد زروال: المرجع السابق، ص151.

(5). صالح عباد:المرجع السابق،ص246.وينظر:محمد زروال:المرجع السابق،ص151.

([3])-أرجمنت كوران: المرجع السابق، 43.

وتأخر طاهر باشا في الوصول إلى الجزائر للتفاوض مع فرنسا بسبب منع قائد الحصار الفرنسي البحري على الجزائر، ولم يتوصل إلى نتيجة مرضية بين الطرفين، وكانت فرنسا قد عقدت العزم على احتلال الجزائر[1] وبعد حلول الكارثة وسقوط الجزائر لم تكلف الدولة العثمانية نفسها عناد الاجتياحولو صوريا أو شكليا على ما أقدمت عليه فرنسا علما بأن الدولة العثمانية كانت تزعم دائما أنها حامية المسلمين[2].

ومن جهة أخرى كانت أوضاع فرنسا الداخلية متردية منقسمة إلى قسمين أحدهما مع فكرة الحملة والآخر معارض، وكان عامة الشعب يدرك بأن الحملة على الجزائر ليست إلا وسيلة لصرف النظر عن الأوضاع الداخلية لفرنسا، غير أن فرنسا نجحت بعد ذلك في إقناع المعارضين بضرورة جرد حملة ضد الجزائر لتكون دعامتها للوضع الاقتصادي والعسكري[3].

ولما استقر رأي الحكومة الفرنسية على الحملة المقترحة درس المسئولون العسكريون مختلف التقارير والمشاريع السابقة وقد عينت الحكومة الفرنسية وزير الحربية ديبومون قائد عام للحملة والأميرال دوبيري قائدا للأسطول كما سبق الذكر، وأعطته أمرا فعليا بأن سيتولى القيادة العمة ويفرض على الأميرال طاعتهم له، وامتثالهم

(1)- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر .المرجع السابق، ص77.

(2)- عاطف عيد، الحليم ميشال حداد: قضية وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم: تاريخه -جغرافية، حضارية .أدبية. (د.ن)، (د.م)، 1999، ص132.

(3)- عميراوي أحميدة: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث. المرجع السابق، ص13.

لأوامره[1]واستمرت التحضيرات والاستعدادات للحملة وقد تطلب حوالي ثلاثة أشهر لتحضير الحملة ماديا وذلك بالعمل ليلا ونهارا[2].

وقد تجمعت البرية والبحرية مع معدات الحرب والذخائر في المنطقة الواقعة بين طولون ومرسيليا حيث جهزت فرنسا600 سفينة شراعية وسبع بواخر نقل على متنها ثلاثون الف مقاتل[3]كان منهم 27000 ووصل عدد عربات نقل المدافع إلى 356 عربة و6400 قنبلة و1200 مدفع هاون والكثير من أطنان وقناطير البارود والسلاح[4]ووصل عدد قطع الأسطول الفرنسي الذي قاد الحملة ضد الجزائر إلى حوالي 645 قطعة بحرية متعددة المهام والأغراض، فالبنسبة للسفن الحربية فقد كان عددها حوالي 100 سفينة مدعمة بـ 357 سفينة تجارية منها 119 فرنسية و238 أجنبية، أما عن عدد السفن المسطحة فقد كان عددها كما يلي: 12 سفينة لمدفعية الحصار و11 سفينة لمدفعية الميدان و30 سفينة أخرى مخصصة لنقل الجند[5].

وقد تم تنظيم الجيش الفرنسي على النحو التالي: المشاة تتشكل من ثلاث فرقDevisions وكل فرقة مكونة من ثلاث ألوية brigades وكل لواءيتشكل من فيلقين وكل فيلق يضم كتيبتين وأسندت قيادة الفرقة إلى الجنرال بيرتيزنوالفرقة الثانية إلى الجنرال

(1)-am. Perot: laconquet d'algerourelztion de lacomp avec dafrique. 1830.p41

(2)- صالح عباد: المرجع السابق، ص246.

(3)- عاطف عبد الحليم ميشال حداد: المرجع السابق، ص129.

(4)- جلال يحي: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 1998، ص110.

(5)- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: العدوان الفرنسي على الجزائر: الأبعاد والخلفيات. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، (د.م)، 1954، ص94.

لوفيردو، أما الثالثة فكانت تحت قيادة الدوق ديك ارس كما ضمنت الحملة فنانون ومترجمون وأطباء وصيادلة وجراحون، وقد وصل عدد أفراد المصلحة الصحية إلى 120 شخص يشرف على 12 ضابطا.

بينما كانت فرنسا تستعد للقيام بالحملة العسكرية ضد الزائر نجد أيضا أن هذه الأخيرة بدأت بالاستعدادات لمواجهة الحملة، ولقد اعتقد الداي بأن الحملة ستكون شأنها شأن الحملات الأوروبية السابقة، وما دامت المواجهة البحرية محصنة فلا خوف من عواقبها واعتقد بأن فرنسيين لا يزالون يجنحون للتفاوض نظرا لكثرة الرسل والبعثات[1].

حيث كتب الباشا حسين إلى القبائل والعرب يخبرهم بالنوايا العدوانية التي يضمرها لهم الفرنسيون ويأمرهم بأن يستعدوا ويكون رهن الإشارة فأجابوه بأنهم مستعدون ولا ينتظرون سوى أوامر الباشا ليسارع إلى نصرته فقد كتب إلى باي وهران (حسن باي) بتحصين ميناء عنابة وأمر كذلك بإحصاء العمال في مدينة الجزائر وإرسال جميع القادرين على المفاوضات المدفعية إلى الحصون وتعين قائد على رأس كل فرقة[2].

وتحركت الحملة بتاريخ 25 ماي 1830، ووصلت بتاريخ 14 جوان 1830[3]عند حد الساعة الثانية بعد الظهر وبدأت عمليات الإنزال بسيدي فرج مركز القيادة العامة وقاعدة التموين الرئيسي[4]. في حين نجد أن الجيش الجزائري بقيادة إبراهيم آغا صهر الداي حسين والذي خلفه يحي آغا لم يعد أي شيء ولم يتخذ أي نوع من التدابير رغم أنه

([1])- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال . المصدر السابق، ص36.

([2])- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص205.

([3])- عاطف عيد، الحليم ميشال حداد: المرجع السابق،ص230.

([4])- جون بول وولف: المصدر السابق، ص451.

تحصل على مخطط الفرنسيين وأخبر عن عددهم وعن المكان الذي ينون النزول فيه، فلم تحضر المدفعية والخنادق ولم يكن هناك سوى 10 مدافع كان الآغا السابق قد نصبها[1].

وعند نزول القوات الفرنسة بسيدي فرج كان عدد الجنود الانكشاريين لا يتعدى سوى 600 رجلا[2]وفي 19 جوان وانطلاقا معسكر اسطوالي أعلن لإبراهيم آغا الهجوم على الفرنسيين لكن هذا الهجوم فشل وانهزم الجيش الجزائري واستولى الفرنسيون على معسكر سطوالي وغادر لإبراهيم آغا وترك جيشه واختفى مع ثلاثة أو أربعة من جنوده ولم يستطع مصطفى بومرزاق الذي خلف إبراهيم آغا أن يوقف تقدم دي بورمون، وفي 3 جويلية سقط حصن الإمبراطور بيد الفرنسيين ونتيجة لهذه الأحداث لم يبقى إلا تسليم مدينة الجزائر للفرنسيين[3].

بعد هذه الأحداث الحرجة طلب الداي من أعيان المدينة أن ينصحوه ماذا يفعل؟ هل يواصل المقاومة أم سيتسلم؟ وبعد مشاورات اجتمع أعيان الجزائر وقرروا أنه من الأفضل قبول الاختيار الثاني الذي اختاره الداي[4]وقرر إرسال الباشا كاتب سيدي مصطفى ليتفاوض القائد العام مع السلطة، لكن القائد العام رفض أي مفاوضة قبل التسليم المدينة وحضي باب عزون وباب الواد ثم جاء وفد من أعيان الجزائر يمثلهم حمدان خوجة وهو حسان ويرافقه أحمد بوضربة، وأعلنا لديبورمون أنهما جاء كممثلين للتفاهم مع

(1)- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص ص188،190.

(2)- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال . المصدر السابق، ص36.

(3)- محمد عيساوي، نبيل شريخي: المرجع السابق، ص ص18،19.

(4)- عمار بوحوش:المرجع السابق،ص93.

فرنسا وكان مع هذا الوفد الجزائري بصحبته قنصل إنجليزي[1] ورغم محاولاتهم في التفاوض من أجل الصلح إلا أن قائد الحملة رفض ذلك وأبى إلا توقيع الشروط التي يمليها، وكما شددت الحملة الحصار على العاصمة لم يجد الداي من الاستسلام والتوقيع في 5 جويلية 1830 على معاهدة تنص على[2]:

. تسلم الداي حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية، هذا الصباح على الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا.

. يتهد القائد العام للجيش الفرنسي إلى الداي بضمان حريته وكل ممتلكاته الشخصية.

. حرية الداي في مغادرة المدينة مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يقع عليه الاختيار وفي حالة بقائه في مدينة الجزائر فإن القائد العام الفرنسي يتعهد بحمايته وتعيين حرس له ولأسرته.

. ضمان من القائد العام للجنود النظامية وغير النظامية بنفس المميزات والحماية.

. تعهد القائم العام بشرفه بأن حرية إقامة الشعائر الإسلامية مكفولة، وكذلك حرية جميع الطوائف في التعبد في مزاولة التجارة والصناعة واحترام السيدات.

وفي صباح اليوم السادس من جويلية دخلت جنود فرنسا من الباب الجديد في أعلى المدينة وأنزلت رايات الدولة العثمانية من القصبة والأبراج وارتفعت رايات فرنسا على مدين الجزائر وبلغوا أمنيتهم التي كانوا يتمنون الحصول عليها منذ سنتين[3] وعمت الفرحة أوساط

(1)- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2 ، المرجع السابق، ص148.

(2)- إسماعيل أحمد ياعي: العالم العربي في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص ص257،258.

(3)- محمد بن عبد القادر: المصدر السابق، ص135.

الجند الفرنسيين وتوالت التهاني حيث بارك الباب الحملة على الجزائر وباركتها كذلك بعض البلاطات الأوروبية ومنها بلاط روسيا[1].

أما اليهود فقد بدت عليهم الفرحة الشديدة والاغتباط الكبير باحتلال الزائر وبدؤوا في خضم النهب والسلب والقتل، ودفن الجثث في مقابر جماعية ثم ردها بالتراب، وكانوا قد غنموا أملا كثيرة[2].

وفي 10 جويلية غادر الداي حسين الجزائر على متن سفينة جاندارك ومعه 25 رجلا وامرأة[3]كما غادر الانكشاريون الجزائر إلى تركيا، فنهب المنتصرون خزينة الجزائر وأعلنوا النهب والسلب في المدينة، وخلعت أبواب المحلات العامة ونهبت الأموال والأثاث والحلي من المنازل وكثر الاعتداء على الأشخاص والأعراض مما أرغم كثيرا من السكان على مغادرة المدينة إلى الداخل[4].

وهكذا غادر الداي دون أن تعاقبه فرنسا على إهانة قنصلها على حد إدعاءاتها والتي جعلت منها السبب الذي دفعها لاحتلال الجزائر وجاءت هذه الحادثة لتدحض حجج فرنسا فيما ذهبت إليه من أسباب احتلالها للجزائر كما أضافت دليلا آخرين حقيقة ما عرفبحادثة المروحة لتؤكد بأنها ما هي إلا وسيلة لخدمة أغراض فرنسا الحاقدة على الجزائر وبهذا جاء احتلال الفرنسي ليضع حدا للوجود التركي بالجزائر الذي دام أزيد من

([1])- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية .ج2 ، المصدر السابق، ص16.

([2])- صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين 814هـ-1962. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002. ص107.

([3])- سيمون بفايفر: المصدر السابق، ص258.

([4])- عاطف عيد، حليم ميشال حداد: المرجع السابق، ص258.

ثلاثة قرون ولتحقق فرنسا مشروعها الذي طالما راود ملوكها وفادتها وهو الاحتلال الذي ألبسته فرنسا أسباب واهية ووقفت لتحقيقه رغم كل شيء[1].

(1)- محمد عيساوي، نبيل شريخي: المرجع السابق، ص20.

الخاتمة

الخاتمة :

بعد اطلاعنا على موضوع : مشكلة الديون وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1800-1830 م آمل أن تكون هذه الدراسة موفقة في إيصال الحقيقة إلى حد ما ، لتكون معينا للطلبة في استيعاب هذه الحادثة من تاريخ الجزائر التي سار عليها شعبنا حتى أشرقت على هذه الربوع شمس الحرية ، على اعتبار أن هذا الموضوع معقد و شائك و يتطلب دراسة أعمق ، خصوصا مع غياب المعلومات الدقيقة حول أحداث و مجريات هذا المشكل ، كما آمل أن يكون هذا الموضوع تمهيدا لبحوث علمية أخرى تكون أكثر شمولية من أجل الاستفادة و التعريف بتاريخ يكون قد تجاهل في غفلة منا و ذلك بالتركيز على المهم و نسيان الأهم الذي يعد انطلاقة أو بداية تاريخ الجزائر مع فرنسا .

و إذا كان دور الشعوب في صنع التاريخ يعد إحدى النتائج الحتمية التي لا تتغير مع تعاقب الأزمنة و كل ذلك ناتج عن معايشة لتاريخ أي بلد، من خلال رؤية ذهنية للماضي البعيد و القريب ، فإنني بعد استعراضي لخلفية و أطراف و تطورات هذا المشكل توصلت من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- لقد كان التواجد اليهودي بالجزائر و علاقاتهم مع الأتراك و الأهالي سببا كافيا في تحول إلى مركز ثقل يثقل كاهل الجزائر و ذلك بسبب تحكمهم في الاقتصاد وتدخلهم في الشؤون السياسية الداخلية و الخارجية . مما سمح لهم بأن يكونوا طرفا رئيسيا في تطور المشكل بين رعايا اليهود و دولة إلى مشكل حقيقي بين دولتين ،و كان من أبرز تلك العائلات اليهودية عائلة بكري و بوشناق الذين كانوا عنصرا فعالا في تدهور العلاقات بين البلدين .
- بداية مشكل الديون يعود إلى الظروف التي مرت بها فرنسا نتيجة ضائقة مالية صعبة و حاجاتها إلى تزويدها بمادة القمح فوجدت الجزائر عونا و صديقا لها

وقت الحاجة في وقت كثرت فيه دسائس أعدائها ، فتحدت ذلك إكراما بمبادئها دون مراعاة نتائج ما يحدث لها .

- في مثل هذه الظروف أرادت الدول الأوروبية استغلال مؤتمر فينا للقضاء على ما أسموه القرصنة البحرية على الجزائر و تونس و طرابلس ، و كلفت انجلترا بإنجاز هذه المهمة ، غير أن فرنسا كانت رافضة لهذا القرار و ذلك لأنه يهدد مصالحها خاصة اتجاه الجزائر التي كانت قد عزمت على رسم مخططات من أجل تحريك العلاقة و الوصول معها إلى القطيعة ثم فرض السيطرة عليها .
- قيام لجنة رباعية من أجل تصفية الديون بين الدولتين ، قدرت تلك اللجنة مبلغ الدين بـ 24 مليون فرنك ثم تم خفضها إلى 7 ملايين فرنك ، و قد أظهرت فرنسا استعداداتها لوضع حد لهذا المشكل غير أنها من جهة أخرى كانت تبحث بطرق ملتوية من أجل إيجاد شيء يعيق حل هذا المشكل فاختلفت ذريعة حتى تعيق تصفية الدين و ذلك بوجود أطراف آخرين لهم ديون على اليهود ينبغي تصفيتها ، و رغم حل الداي هذا المشكل إلا أن فرنسا لم تخطوا خطوة واحدة اتجاه تسوية الدين و مع ذلك لم تكن مبادرتها هذه سوى تمثيلا فقط ناهيك عن المخطط الذي رسمته مع اليهود خاصة بعد زعمها تسديد مبلغ الدين و ذلك بتسليمه لممثل بكري و بوشناق "نيكولا بليفيل " و امتناع هذا الأخير تسليمه لأصحابه ، مما كان سببا في إشعال نار الفتنة .
- من البديهي جدا أن تكون نهاية العلاقة الفرنسية الجزائرية بعد ذلك المشكل القطيعة و الحرب ، استغلتها فرنسا حتى تقوم بتنفيذ أهدافها ، فكانت حادثة المروحة 1827م سببا مباشرا تذرعت به للقيام بغزو الجزائر ، و أعطتها أبعادا سياسيا للتخلص من دفع الديون و لتصطبغ مبررا لاحتلال الجزائر يمتص النقمة الشعبية على الملكية العائدة .

- مهدت فرنسا لعملية الغزو بحصار عسكري بحري على المياه الجزائرية طيلة الفترة الممتدة 1827-1830م بحجة تأديب الداي الذي أهان سمعة فرنسا ، و بعد فشل ، هذا الحصار عزمت فرنسا على جرد حملة عسكرية قوية تغلبت فيها في النهاية بسبب حداثة أسلحتهم و حسن تنظيمهم و كثرة عددهم ، فاضطر الداي إلى توقيع معاهدة الاستسلام يوم 05 جويلية 1830م ، و رغم أن الاتفاقية كانت تقضي أن يحترم الفرنسيون الأهالي ، و حرياتهم و مقدساتهم إلا أن القوات الفرنسية لم تلتزم بما تعهدت به ، فعاثت في المدينة فسادا متجاهلة كل المبادئ الإنسانية المتعارف عليها في معاملة المدن المفتوحة ،و بذلك تكون الجزائر قد دخلت مرة أخرى من مراحل الصراع و السيطرة الاستعمارية ،و مع ذلك استطاعت الجزائر أن تفرض نفسها كتجربة ثورية أضاءت طريق الحرية بعد مسيرة حافلة من الكفاح و التضحية .

الملاحق

الملحق رقم 01:

معاهدة السلم بين الجزائر و فرنسا سنة 1801:

إن حكومة فرنسا و ايالة الجزائر تعترفان بكون الحرب ليست حالة طبيعية بين الدولتين , وانه مما يتلائم وكرامة ومصالح كل منها هو إعادة أواصر العلاقات القديمة بينها .

وبمقتضى ذلك فان مصطفى باشا داي , باسم ايالة الجزائر والمواطن شارل فرانسوا ديبوا تانفيل , القائم بالأعمال و المحافظ العام للعلاقات الخارجية و التجارية للجمهورية الفرنسية مزودا بصلاحيات مطلقة من طرف القنصل للقرار السلم مع الايالة[1] .

البند01:

تعاد العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى الحالة التي كانت عليها قبل القطيعة .

البند 02:

إن المعاهدات والاتفاقيات والمشاطرات القديمة , يتم إعادة إقرارها والتوقيع عليها في اليوم الذي يوقع فيه على هدا الاتفاق من طرف كل من الداي ووكيل الجمهورية .

البند 03:

تعيد ايالة الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية امتياز الشركة الإفريقية بنفس الطريقة، وبنفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل القطيعة .

([1])- جمال قنان : نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1914، المرجع السابق ، ص ص 297-298.

البند 04:

إن النقود والأمتعة والسلع التي استولى عليها أعوان ايالة الجزائر في الوكالات (مراكز الشركة)، سيتم استردادها بعد استخلاص المبلغ المستحق من العوائد منها عند إعلان الحرب في 7 نيفوس (27 ديسمبر 1798) من العام السابع، ولهدا الغرض فان الطرفان يعيدان حسابهما لتسوية هده المسالة بالتراضي .

البند05:

لا تدفع اللزم إلا بعد آن يستقر الفرنسيون في مراكزهم .

البند 06:

وعند هدا التاريخ , ولغرض تعويض الشركة الإفريقية من الخسائر التي تكبدها، فان الداي يمنحها الإعفاء عن اللزم لمدة سنة .

البند09:

إن الفرنسيين العابرين أو المقيمين في مملكة الجزائر، يخضعون لسلطة وكيل الحكومة الفرنسية ،ولا يجوز لا للايالة ولا لأعوانها أن يتدخلوا في شؤون الإدارة الداخلية لفرنسا في إفريقيا [1] .

([1])- جمال قنان : نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، المرجع السابق ، ص ص 297-298.

البند 13: إن سعادة الداي يتعهد بتسديد كل المبالغ التي يكون رعاياه قد اقترضوها من الفرنسيين، كما يتعهد المواطن تانفقيل باسم حكومته بتسديد كل الديون المشروعة المستحقة للرعاية الجزائريين .

البند 16:

إن القائم بالعمال والمحافظ العام للجمهورية الفرنسية يستمر في التمتع بكل الامتيازات والحقوق والحصانة و الامتيازات التي منحتها له المعاهدات القديمة ،كما يحتفظ بحق السبق والأولوية على كل أعوان الأمم الأخرى .

البند 19:

إن سعادة الداي سيعين صالح خوجة للذهاب إلى باريس بصفته سفيرا[1] .

حرر في 27 من شعبان سنة 1216

27 ديسمبر 1801.

([1]) –جمال قنان : نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830–1914، المرجع السابق ، ص ص 297–298.

الملحق رقم 02:

معاهدة 24 جويلية 1820 الخاصة بالباستيون :

الغرض من تحرير هذا المكتوب ، حسب العادات و الاتفاقيات هو ما يلي :

تأكيدا للسلم وحسن التفاهم و الصداقة القائمة بين بلاط فرنسا "و إيالة الجزائر " فإن المعاهدات المبرمة عام ألف و مائة و سبعة للهجرة (1695) و الرسائل التي نثبتها و نقرها من جهتها في هذا اليوم الثالث عشر من شهر شوال من سنة ألف و مائتين و خمسة و ثلاثين في عهد الأسد العظيم حاكم الجزائر حسين باشا باركه الله و رعاه ، بموافقته الديوان و بالشروط الجديدة التالية :

منذ الآن ، فإن وكلاء الباستيون يجب أن يدفعوا أثناء فترة دفع مرتبات عساكر الأوجاق (كل شهرين) لخزينة (الإيالة) اثني عشر ألف و خمسمائة بطك كاملة و كل بطاك كاملة تساوي ثلاثة بطاك شيك مما يجعل المبلغ الإجمالي للسنة الكاملة هو خمسة و سبعون ألف بطاك كاملة ، و بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن يدفعوا كذلك للخزينة فنصارين من المرجان كل ستة قنطار من النوع الرفيع و القنطار الآخر من النوع المتوسط ، كما يجب أن يدفعوا لباي المشرق في نهاية كل ستة أشهر في الربيع و في الخريف ثمانية آلاف بطاك كاملة . [1]

بحيث يكون المبلغ الإجمالي الذي سيدفع له هو ستة عشر ألف بطاك كاملة ، و كذلك يدفعون له كل سنة قنطارا من المرجان ،و بالمقابل فإن سعر الجلود و الصوف و الشمع الذي يشترونه يبقى ثابتا على السعر القديم كما أنهم يستطيعون شراء كل سنة خمسمائة قنطار من القمح لأجل معاشهم حسب السعر الجاري في السوق ، و لا يسمح باستقراء الأعوان الفرنسية في كل من مدينتي القل ، و جيجل كما يمنع على مراكبهم الارتياد على هذين الميناءين و لشراء سلعة بها : لا الصوف ، و لا الشمع ، و لا الجلود ،و عندما يريدون اقتناءها فإنهم يشترونها في بونة و حسب العادة فإن الفرنسين هم وحدهم

([1])– جمال قنان :معاهدات الجزائر مع فرنسا ،1619–1830 ، المرجع السابق ، ص 396.

الذين لهم الحق في شراء هذه المواد وأنه لا يجوز بيعها في غير هذا المكان (بونة) و لا لأحد غيرهم ، و سيعرض المخالفون لمصادرة أملاكهم ومتابعتهم ،كما اننا لا نقبل بقيام الوكيل الفرنسي باكتراء أكثر من ثلاثة أو أربعة منازل في بونة ، وصيادوا المرجان لا يجوز لهم اكتراء غيرها بأسمائهم و بالإضافة إلى ذلك ، عند مرور كل عشر سنوات فغنه سيدفع للباشا الاتاوة المستحقة على الباستيون و التي مبلغها ألف بطاك كاملة والتي يطبق عليها اسم نقود الباشماك وكذلك إتاوة الكتاب الكبار وغيرهم و التي مقدراها ألف و مائتان و ثلاثة و تسعون بطاكا كاملة ،كما نص بذلك في المعاهدة القديمة ،و كما تغير وكيل الباستيون المقيم في مدينة الجزائر فإنه يجب عليه دفع هاتين الإتاوتين لمستحقيها [1]

حرر في 13 شوال سنة 1235 الموافق لـ 24 جويلية 1820م.

([1]) –جمال قنان :معاهدات الجزائر مع فرنسا ،1619–1830 ، المرجع السابق ، ص 396.

المنحق رقم 03: قائمة المعاهدات و الاتفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع الجزائر مابين 1795-1830م [1]

44 ـ معاهدة قرض الى فرنسا بلغ مليون فرنك	1795م
45 ـ هدنة غير محدودة الأجل	19 يوليو 1800 م
46 ـ صلح وتجارة	30 سبتمبر 1800م
47 ـ صلح وتجارة	17 ديسمبر 1801م
48 ـ تجديد صلح وتجارة وامتيازات	26 ديسمبر 1805م
49 ـ تجديد امتيازات افريقية	08 نوفمبر 1808م
50 ـ تجديد صلح وتجارة	11 يوليو 1814م
51 ـ تجديد صلح وتجارة	30 مارس 1815م
52 ـ تجديد صلح وتجارة	16 أفريل 1815
53 ـ امتيازات افريقية	11 مارس 1817م
54 ـ امتيازات افريقية	26 أكتوبر 1817م
55 ـ تجديد صلح وتجارة	29 مارس 1819م
56 ـ تجديد صلح وقروض جزائرية الى فرنسا	23 ديسمبر 1819م
57 ـ امتيازات افريقية	24 يوليو 1820م
58 ـ معاهدة الاستسلام والاحتلال	05 جويلية 1830

(1)- يحيى بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع دول ممالك أوروبا 1500-1830، المرجع السابق ، ص 166.

الملحق رقم 04: حادثة المروحة [1]

(1) www.wikipédia.com.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أ- المصادر :

1. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر .ج2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1978.
2. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية. ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
3. أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال للجزائر. ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع(د.م)، 2009.
4. أحمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر. مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1956.
5. أحمد شريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف النهار. نقيب أشراف الجزائر . تحقيق : أحمد توفيق المدني : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1980 .
6. حمدان بن عثمان خوجة : المرآة .تقديم و تعريب وتحقيق : محمد العربي الزبيري ،ط2، شركة الوطبة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982.
7. سيمون بفايفر: مذكرات عشية الاحتلال.ترجمة أبو العيد دودو، دار هومة ،1998.
8. شارل أندري جوليان : تاريخ الجزائر المعاصر :الغزو و بدايات الاستعمار 1827-1871 . ج1، شركة دار الأمة للطباعة و التوزيع ، الجزائر ، 2008.
9. عزيز سامح التر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية .ترجمة محمود علي عامر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1989.
10. مبارك بن محمد الهلال الميلي : تاريخ الجزائر في القديم و الحديث. ج3، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ، (د.ت).

11. محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في مآثر عبد القادر وأخبار الجزائر. ج1، دار الوعي، الأبيار. 2007.

ب- المراجع :

1. أ،ج. جرانت، هارولد تمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950.ترجمة: نهاء فهمي، مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب،(د،م)، (د،ت).
2. إبراهيم مياسي: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1999
3. أحمد السليماني : تاريخ مدينة الجزائر .ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ،1989.
4. أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث . دار النهضة العربية، بيروت، (د،ت) .
5. أحميدة عميراوي : قضايا مختصرة فى تاريخ الجزائر الحديث . دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، 2005.
6. أرجمنت كوران: السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1830. ترجمة: عبد الجليل التميمي، ط2، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1974.
7. إسماعيل أحمد باغي: العالم العربي في التاريخ الحديث. مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.
8. أمال معوش : يهود الجزائر و الاحتلال الفرنسي(1830-1870).دار الإرشاد للنشر و التوزيع ، (د،م)، (د،ت).

9. آمال السبكي: أوربا في القرن التاسع عشر (فرنسا في مائة عام).عالم المعرفة، جدة 1985.

10. إياد علي الهاشمي: تاريخ اوروبا الحديث .دار الفكر ، عمان، 2010.

11. بسام العسلي : خير الدين بربروس و الجهد في البحر .دار النفائس ، (د-م) ، 1980.

12. بسام العسلي: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1833-1838). ط3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1980.

13. بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962. دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 2005.

14. ج.أو زهابسترايت :رحلة العالم الألماني ج .أو زهابسترايت إلى الجزائر و تونس و طرابلس(1145هـ-1732م. ترجمة و تقديم و تعليق :ناصر الدين سعيدوني ، دار العرب الإسلامي ،تونس، 2008.

15. جلال يحي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر. دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2009.

16. جلال يحي: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر. ج1، السكتب المباسعي الحديث: الإسكندرية، 1998.

17. جمال قنان :معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830.دار هومة (د.م) ، 2010.

18. جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830.منشورات متحف المجاهد ، الرويبة،2005.

19. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. وزارة المجاهدين، (د.م)، 2009.

20. جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830.1919.منشورات وزارة المجاهدين، (د،م)، 2009.

21. جون بوولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830. ترجمة: أبو القاسم سعد الله، مؤسسة الكتاب، الجزائر، 2009.

22. جيورج دوين: محمد علي والحملة الفرنسية على الجزائر (1829-1830). ترجمة: الصادق سلام، عالم الأفكار: الجزائر، (د-ت).

23. حنيفي هلايلي : العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الإيالة 1815-1830. دار الهدى للنشر و التوزيع ن عين مليلية ، 2007.

24. زينب عصمت راشد: تاريخ أوربا الحديث في القرن التاسع عشر. دار الفكر العربي، القاهرة،(دت).

25. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: العدوان الفرنسي على الجزائر: الأبعاد والخلفيات. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، (د.م)، 1954

26. صالح العقاد : المغرب العربي . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1980.

27. صالح عباد : الجزائر خلال العهد التركي (1519-1830). دار هومة ، الجزائر ، 1992.

28. صالح عوض: معركة الإسلام الصليبية في الجزائر. ج1،ط2، مطبعة حلب، الجزائر، 1992.

29. صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين 814هـ-1962. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

30. صالح فركوس: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925. مدرية النشر الجامعية قالمة، 2010.

31. عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر، تونس، ليبيا) 1816-1871. تقديم: روبان منتران، الدار التونسية للنشر، 1972.

32. عبد الرحمان الجيلالي : تاريخ المدن الثلاث : الجزائر ، المدية ، مليانة.مديرية الفنون و الأدب ، الجزائر ، 2005.

33. عبد العزيز رمضان: تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة: من تسوية مؤتمر فينا إلى تسوية مؤتمر فرساي 1919.ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د،م)، (د،ت).

34. عبد العزيز فيلالي: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعي الجزائر وقسنطينة 1830- 1850. دار الهدى، عين مليلة،(د،ت).

35. عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين: التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. دار الفكر العربي، مصر، 1999.

36. سعدا أبو رية: اليهود في ليبيا و تونس و الجزائر .تقديم تعريب يوسف إبراهيم ، إشراف النشر و التوزيع ، القاهرة ، (د.ت) .

37. علي حسن الخربوطلي: العلاقات السياسية و الحضارية بين العرب و اليهود. المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1969.

38. علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط .مؤسسة اقرأ ، الفسطاط ، 2005.

39. عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ :الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962. ج2، دار المعرفة ، الجزائر، 2009.

40. عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر. دار بجاية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

41. عمر بن عبد العزيز عمر: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر(1815-1919). دار المعرفة الجامعية، الأزارطة ، 2000.

42. عميراوي أحميدة: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث. منشورات جامعة قسنطينة، 1999.

43. عيسى شنتوف : يهود الجزائر 200سنة من الوجود .دار المعرفة ، الجزائر ، 2008.

44. فريد بنور : المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر 1782-1830.وزارة الثقافة ،(د.م)، 2008.

45. فوزي سعد الله : يهود الجزائر .دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر ، 1995.

46. محفوظ قداش: جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830-1954. ترجمة: محمد المعراجي، وزارة المجاهدين، (د.م)، (د.ت).

47. محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792-1830 .ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1984.

48. محمد أمين :دراسات في تاريخ الجزائر الحديث .مطبعة أنفو برانت ، فارس ،(د.ت) .

49. محمد زروال : العلاقات الفرنسية 1830-1971 . (د.ن)، (د.م) ، (د.ت) .

50. محمد عيساوي، نبيل شريخي: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871. مؤسسة كنوز الجنة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

51. محمود باشا محمد: ذريعة المروحة 1827 أو الاستيلاء على إيالة الجزائر. ترجمة عزيز نعمان ،دار الأمل للنشروالتوزيع ، تيزي وزو ، 2013.

52. محمود باشا محمد:الاستيلاء على إيالة الجزائر وذريعة المروحة. ترجمة: عزيز نعمان، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2005.

53. ملود قاسم نايت قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830.ج2،ط2، دار الأمة ،الجزائر، 2007.

54. منور مروش : دراسات عن الجزائر في العهد العثماني :العملة ، الأسعار ، المداخيل .ج1، دار القصبة ، الجزائر ،2009.

55. ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أوار العهد العثماني(1792-1830).ط3، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر ، (د.ت) .

56. ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني. دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).

57. ناصر الدين سعيدوني:دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر . الفترة الحديثة والمعاصرة ،ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988.

58. نجوى طوبال: طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية . (د.ن)، الجزائر ، 2008.

59. نصر الدين براهيمي، علي تابليت: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني. منشورات تالة، الابيار، 2010.

60. وليم سبنسر : الجزائر في عهد رياس البحر. تعريب و تقديم :عبد القادر زربادية ، دار القصبة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007.

61. يحيى بوعزيز : علاقات الجزائر مع دول وممالك أوروبا 1500-1830. عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.

62. يحيى بوعزيز : موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب. ج2، دار الهدى ، الجزائر ، 2004.

63. يحيى بوعزيز : موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب. ج3، دار الهدى ، الجزائر ، 2004.

64. يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر .ج2،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ،(د.م)، 2009.

المراجع باللغة الفرنسية :

1- Am. Perot: laconquet d'algerourelztion de lacomp avec dafrique. 1830.

2- E-Rouard de carttraites dc la France :avec les paus de l'Afrique du nrdAlgéri, tunisie tripolaire , Maroc , Paris ,Apidne , Editeur , 1906.

3- -plantet E gene: correspondznce des deys d'algre avec le cour de ferance (1579-1833)tom second paris 1889 .

الرسائل الجامعية :

1. كمال بن صحراوي . الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات .مذكرة ماجستير في التاريخ الحديثتحت اشراف دحو فغرور، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2008.

2. وداد بيلامي: النفوذ الاقتصادي-السياسي ليهود الجزائر 1516-1830، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث تحت إشراف: أحميدة عميراوي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2004.

المجلات :

1. عبد الله آيت آيشو : معالم من حياة يهود المغاربة.مجلة كان التاريخية ، العدد 3، السنة الثانية ، مارس ، الجزائر ،2009.
2. يحيى بوعزيز : الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19.مجلة الأصالة ،عدد تجريبي ، الجزائر.

الموسوعات :

1. عاطف عيد، الحليم ميشال حداد: قضية وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم: تاريخه –جغرافية، حضارية ،أدبية. (د.ن)، (د.م)، 1999.
2. مصطفى شكر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها. ج3، دار العلم، بيروت، (د.ت).

المواقع الالكترونية:

1- www.wikipédia.com.

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

إهداء

المقدمة.....ص أ- و

المدخل : العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل 1800م.....**ص02**

الفصل الأول : اليهود ودورهم في مشكلة الديون

I- التواجد اليهودي بالجزائر.....ص14

II- سيطرة اليهود على النشاط الاقتصادي.....ص23

III- دور اليهود في ديبلوماسية الجزائر ص31

الفصل الثاني : تطورات مشكلة الديون 1800-1826

I- جذور مشكلة الديون و بداية ظهورها ص42

II- موقف فرنسا من الجزائر في مؤتمر فينا 1815م.....ص51

III- اتفاقية 28 أكتوبر 1819 و تصفية الديون.....ص60

الفصل الثالث : انعكاسات مشكلة الديون على العلاقة الجزائرية الفرنسية 1827-1830م

I- حادثة المروحة 1827.....ص70

II- الحصار البحري الفرنسي على الجزائر 1827-1830.....ص83

1. فرض الحصار ص83

2. أسباب الحصار.....ص84

3. عدة الأسطول.....ص86

4. وقائع الحصار.....ص87
5. نتائج الحصار.....ص91

III- الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 والمواقف الدولية منها.....ص94

خاتمة.....ص106

قائمة الملاحق ص110

قائمة المصادر و المراجع.....ص118

فهرسة الموضوعات.....ص127